تكوين الائتلافات الحزبية ودعم التنمية السياسية

في المجتمع المصري

دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع السياسي

The forming of Egyptian parties coalitions and the support of political development in Egyptian society

Analytical study perspective of political sociology

د. أسماء محمد عباس إبراهيم

مدرس بمعهد العلوم الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

ملخص البحث باللغة العربية

تكوين الائتلافات الحزبية ودعم التنمية السياسية في المجتمع المصري

دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع السياسي

تعد التنمية السياسية أحد أهم الركائز في تقدم الحياة السياسية في المجتمع الإنساني. فهي الطريق إلي بناء الأسس الديمقراطية وبناء الأنظمة السياسية. وتركز الدراسة الحالية على إمكانية تكوين الائتلافات الحزبية ودورها في دعم التنمية والإصلاح السياسي في المجتمع المصري بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ م، والثلاثين من يونيو ٢٠١٣ م. وناقشت الدراسة في ضوء إجراءات منهجية في علم الاجتماع السياسي مدى ما تسفر عنه تلك الائتلافاتالحزبية ودورها في الحياة السياسية في المجتمع المصري، وما هو الدور المستقبلي المتوقع من أدائها وفقا لما جاءت به الدراسة الميدانية من نتائج.

Abstract in English

The forming of Egyptian parties coalitions and the support of political development in Egyptian society Analytical study perspective of political sociology

Political development is one of the main bases in the progress of political life in any human society it's the road to democracy, and construction of political institutions. the current study try to show and explain the role of political alliances in the political reformation in Egyptian society, especially after the two Egyptian Revolutions 25 of January 2011 and 30 of June 2013, the study discus in a scientific methods in perspective of political sociology the establishment and the role of the political alliances and political parties, and what the aware of the future about this alliances in the Egyptians political life, as well as the results of this research.

مقدمة:

تعد التنمية السياسية Political development أحد أهم الركائز الأساسية في إحداث و تقدم الحياة السياسية في جميع البلدان ونظراً لوجود مجموعة من العوامل التي تقتضي إجراء إصلاحات في النظم الديمقراطية. فالإصلاح يجب أن يشمل جميع المؤسسات والأنظمة السياسية، والتي يستعين بها الأفراد في تنظيم المجتمع اقتصادياً وفكرياً ونفسياً واجتماعياً ودينياً.. الخ. وعليه فعملية التنمية السياسية تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية هي (جانب تقني – جانب تنظيمي –جانب سلوكي) فالبعد التقني يتمثل في التصنيع والتطورات التكنولوجية والصناعية وتراكم معارف الابتكار والاختراع الداعمة لروافد الإنتاج وسبل التنمية المستدامة. أما البعد التنظيمي يتمثل في طريقة تنظيم المجتمع بأنواعه ومؤسساته وعلاقات الأفراد بعضها ببعض داخل المجتمع. ويأتي البعد السلوكي ويعني السلوك النابع من الأفراد تجاه المواقف والأحداث داخل المجتمع والتعامل بالعقلانية والتفكير العلمي وعدم إلغاء العقل أو التعامل بالأهواء والفوضوية.

ولتحقيق تلك الأبعاد الثلاثة فلابد أن يتحقق داخل المجتمع الوعي والمعرفة وزيادة درجة المشاركة والاندماج للوقوف علي أهم مشكلات المجتمع ومحاولة معالجتها والوصول إلي حلول لها. ولدفع ودعم مسيرة التنمية السياسية في المجتمع المصري، لابد أن نقف علي مجموعة من العوامل والتي تنقسم إلي عوامل داخلية وعوامل خارجية، ومن ضمن العوامل الداخلية في دعم عملية التنمية والإصلاح السياسي هي مطالبة الأحزاب والقوي السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من القوي الفاعلة والمؤسسات داخل المجتمع بإحداث إصلاحات سلوكية عديدة. ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة الحالية للوصول والتعرف علي أثر تكوين الائتلافات الحزبية في تحقق ودعم التنمية والإصلاح السياسي في المجتمع المصري بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م والثلاثين من يونيو ٢٠١٣ م. وللوصول إلي أهداف الدراسة الراهنة لابد من التطرق للعديد من المحاور الرئيسية والهامة والتي بدورها تصل بنا إلي معرفة ما قد يهدف إليه الهدف الرئيسي للدراسة.

تعد الديمقراطية هي جوهر عملية الإصلاح والتنمية السياسية في المجتمع المصري ومعظم البلدان والمجتمعات حيث تصب كل ما تشهده الساحة المصرية من إصلاحات سياسية في سلة

واحدة وهي تحقيق الديمقراطية.ويقتضي تحقيق كفالة حرية الاعتقاد والتعبير بجميع صورها وأشكالها إنشاء المؤسسات المدنية بما فيها الأحزاب و النقابات و الجمعيات وتنظيم المجتمع علي أسس قانونية بما في ذلك وجود دستور ديمقراطي وقوانين معبرة عن إرادة الشعب وكذلك الفصل بين السلطات و تداول السلطة رسمياً من خلال انتخابات دورية عادلة ودعم حقوق الإنسان والقضاء علي الفساد في القطاعات المختلفة كما تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في دفع مسيرة التنمية السياسية والمجتمعي بصفه عامة من أجل تحقيق التنمية السياسية من جهة وتحقيق التنمية الشاملة من جهة أخرى.

وللأحزاب السياسية دور في تدعيم الممارسة الديمقراطية وذلك باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين مما يسمح ذلك بتنشيط الحياة الحزبية وتعميق المشاركة والإصلاح السياسي كما تعد الأحزاب السياسية بمثابة أداة لترجمة وتطلعات آمال الشعب إلي مجموعة من البرامج والسياسات الواضحة وفي هذا الصدد يري العلماء أن الأحزاب السياسية هي التي تجعل الديمقراطية قابلة للتنفيذ. ومع تطور الحياة والتغير الذي طرأ علي الحياة الحزبية في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م والتي تمثلت في تعديل قانون الانتخابات وحرية تكوينها إلا أن التحول نحو التعددية الحزبية لم يرتبط رغم مرور السنين بزيادة فاعلية الأحزاب السياسية وبرامجها في الشارع المصري.فنجد أن هناك مجموعة من التحديات والتي تواجه الأحزاب وتتمثل في ضعف الهياكل التنظيمية، والسيولة في تحقيق أهداف الحزب، وعدم القدرة علي تكوين ائتلافات أو تكتلات متوافقة سياسياً Politicalallianceحتى تكون قادرة علي قيادة الإصلاح علي أرض الواقع.

وفي نظرة مستقبلية يراودنا تساؤل هام مؤداه هل يتوقع أن الأحزاب السياسية في المجتمع المصري لمزيد من الائتلاف أو تزايد تأثيرها وقوتها من حيث الكيف ومن ثم تحقيق التنمية والإصلاح السياسي للمجتمع المصري؟ ومن هذا التساؤل الهام وهذا المنطلق تتولد فكرة وموضوع الدراسة والتي تتمثل في أهمية تكوين الائتلافات الحزبية لقياس مدي أثرها في تحقيق التنمية والإصلاح السياسي في المجتمع المصري عقب الحراك السياسي الذي يمر به المجتمع وخاصة بعد ثورتي ٢٥يناير ٢٠١١م و ٣٠ يونيه ٢٠١٣م.

(١) مشكلة الدراسة و أهميتها :

لعبت الحياة الحزبية من الناحية التاريخية دوراً هاماً في التحولات السياسية في بعض بلدان العالم سواء من حيث تحقيق الديمقراطية أو من اجل مواجهه الحكومات الاستبدادية، أو من خلال دورها في طرح برامج ومناقشة سياسات الحكومات و السياسات التنموية. مما جعل الكثير من الدارسين والباحثين في أدبيات التنمية السياسية Political Development يشيرون إلي أهمية الأحزاب السياسية وذلك من خلال دورها المجتمعي والبرامجي في تحقيق التنمية السياسية بشكل عام والإصلاح السياسي بوجه خاص. فتعد الأحزاب السياسية أدوات لتكوين الرأي العام وذلك بما تحمله من أهداف سياسية لا يمكن الوصول إليها أو تحقيقها إلا بجمع وحشد المواطنين الذين يؤيدون ويؤمنون بنفس الأفكار ويتابعون نفس الأهداف والبرامج التي يحملها الحزب أو الائتلاف السياسي. فالأحزاب السياسية تعد من أهم التنظيمات السياسية التي تضطلع بالدور الإصلاحي للواقع السياسي و تؤثر علي سير حركة النظام السياسي وضمان استمراره. فنجد أن فكرة تكوين التكتلات والائتلافات ضرورية وبخاصة في ظل الزيادة الكبيرة في عدد الأحزاب السياسية بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و ٣٠ يونيه ٢٠١٣م وذلك للتغلب علي حالة الضعف والتشرذم في الحياة الحزبية. ورغم تعرض الحياة الحزبية في مصر لعديد من التغيرات والتحولات والتي تمثلت في العديد من المظاهر كتغير النظام الانتخابي وحركة تكوين الأحزاب والذي نتج عنه سيولة حزبية وزيادة كبيرة في أعداد الأحزاب علي الساحة السياسية المصرية ولم يصاحب تلك التغيرات حدوث تغيرات ايجابية وواقعية في الحياة السياسية في المجتمع المصري. ومن هنا تتبلور المشكلة الرئيسية للدراسة وهي غياب خيار الائتلاف بين الأحزاب والتي تعد مخرجاً للقوي السياسية من حالة الضعف والتوتر والانقسام والطموحات الشخصية مما يضعف ذلك دور الأحزاب للقيام بدور فعال في القيام بإصلاحات سياسية وانطلاقاً من هذا الواقع تركز الدراسة الراهنة على غياب تكوين الائتلافات الحزبية ومدي فعاليتها في تحقيق إصلاحات سياسية. ومن بين أسباب غيابها هو عدم وجود اتحادات حزبية أو تحالفات حقيقية ذات برامج واقعية أو عدم تعاون وتحالف الأحزاب ذات الاتجاه الواحد إلا في فترات الانتخابات أوتشكيل مجلس النواب أو الانتخابات الرئاسية، وهذا ما سوف تتناوله الدراسة الراهنة.

(٢) أهداف الدراسة :

انطلاقاً من دور الأحزاب السياسية في توعية و حشد الجماهيرMasses mobilize وتوجيه الرأي العام من خلال الدور التثقيفي الذي تقوم به لأعضاء الحزب والجمهور مما يضمن مشاركة المواطن في الحكم والتعبير عن أرائه ومصالحه وتعزيز دوره في عملية الإصلاح والتنمية السياسية فلابد وأن نعترف أن وجود الأحزاب السياسية ضروري لتأكيد المعارضة والرأي الآخر وإمكانية تنظيم الانتقال السلمي للسلطة وتفعيل المشاركة الفعالة للمواطنين في العمليات السياسية كالتصويت والانتخابات كما أن العمل الحزبي يعد دراسة جيدة لإعداد قادة سياسيين وتدريبهم علي العمل السياسي وتولي المناصب السياسية وبالتالي تحقيق مبادئ المشاركة والمواطنة والحراك السياسي في صور تنافسية. فلابد من استغلال تلك المقومات والأدوار الرئيسية للأحزاب وضرورة تفعيل الائتلافات الحزبية وذلك بهدف تفعيل مبدأ المشاركة والتعددية وفقاً للأحزاب ذات الاتجاه والهدف الواحد، ومن هنا تنطلق دراستنا من هدف واحد رئيسي مؤداه:

- **الكشف عن اهمية تكوين الائتلافات الحزبية ومدى فعاليتها في الحياه السياسية في المجتمع المصري وذلك من خلال رؤى المواطنين تجاه تلك الائتلافات في تحقيق الإصلاح والتنمية السياسية في المجتمع المصري بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و٣٠ يونيو ٢٠١٣م.**

و يتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية وتتمثل فيما يلي :-

- **التعرف علي أهمية دور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية المصرية.**
- **تحقيق التواصل الفعال بين الاحزاب السياسية والمواطنين.**
- **التعريف بدور الاحزاب السياسية في المجتمع المصري بعد حالة الحراك السياسي.**
- **التعرف على مقومات الاحزاب السياسية.**
- **التعرف علي سلبيات وايجابيات تكوين الائتلافات الحزبية و مدي تأثير ذلك في الحياة السياسية في المجتمع المصري.**

(٣) تساؤلات الدراسة :

تنطلق الدراسة لتجيب على مجموعه من التساؤلات الرئيسية والفرعية ويعد التساؤل الرئيسي الذي تحاول الباحثة الإجابة عنه في دراستها وهو"هل تكوين الائتلافات الحزبية سيكون له دور رئيسي وفعال في المساهمة في تحقيق التنمية السياسية في المجتمع المصري؟ "

ومن خلال الإجابة علية تنطلق أيضا مجموعه من التساؤلات الفرعية وتتمثل فيما يلي:-

- ما الهدف من تكوين الائتلافات الحزبية ودورها في تحقيق التنمية السياسية؟
- ما هي أهم أشكال الائتلافات الحزبية لدعم الحياه السياسة في مصر؟
- ما أشكال الإصلاح السياسي التي تمارسها الائتلافات الحزبية؟
- ما مقومات الاحزاب السياسية؟
- ما هي ايجابيات وسلبيات تكوين الائتلافات الحزبية ؟

(٤) الدراسات والبحوث التي اهتمت بموضوع الدراسة :

١ – دراسة (مروة منير، ٢٠١٦) التي أشارت إلى الإسهامات الواقعية التي حققتها الأحزاب السياسية التي تأسست بعد ثورة ٢٥ يناير في تشكيل طبيعة التنمية السياسية للمجتمع المصري، وكذلك دورها في عملية التثقيف السياسي الجماهيري وتنشيط عمليات الانتماء الحزبي وتشكيل السلوك السياسي للجماهير بجانب دورها في التعبئة السياسية الجماهيرية[١].

٢ – وأوضحت نتائج دراسة (حسن بن كادي، ٢٠١٥) تراجع الحديث عن التنمية السياسية عالميا لصالح خطاب الديمقراطية والإصلاح السياسي منذ مطلع التسعينات لأن المفهوم الأول هو من إنتاج الحداثة السياسية الغربية، أما المفهوم الثاني فهو قادم مع ما بعد الحداثة، حيث ضاعت الثقة بمشروع الحداثة في الكثير من ملامحه؛ ومع هيمنة ظاهرة العولمة لاسيما في بعدها السياسي والتقني، وبروز ملامح مجتمع المعلومات في مقابل تفكك مفهوم الدولة التقليدي، برزت الحاجة مجددا إلى إعادة التنظير لحقل التنمية السياسية، وصياغة مفاهيم جديدة تواكب التغيرات المتصارعة على الساحة الفكرية والثقافية[٢]

٣ – وأشارت دراسة (خلود محمد، ٢٠١٢) إلى عدد من المعوقات المؤسسية التي تحد من قدرة البرلمان الأردني بأن يلعب دورا هاما وبارزا في عملية التحول الديمقراطي، والتنمية السياسية في المجتمع الأردني، كما في المجتمعات العربية الأخرى، فقد كرست الثقافة السياسية بإرثها التقليدي العشائرية التي تتمتع بقوة سياسية كبيرة من الدفع بأعداد كبيرة من أبنائها إلى قبة البرلمان، وذلك بفضل قانون الصوت الواحد ونظام الدوائر الانتخابية التي قامت الحكومة بإصدارها، وكرست كذلك شعور الخنوع، والخوف من الحكومة والامتثال لأوامرها، والخوف من الانخراط في النشاطات السياسية والأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، كما عززت النموذج الأبوي الذي كرس سلوكا اجتماعيا يجعل الفرد أسيرا لسلطة الأدوار الاجتماعية، كدور الأب، وشيخ العشيرة، ويجعله يتعصب لرابطة الدم والقرابة على حساب اللواء السياسي والمؤسسي، ويدفع بالفرد أحيانا إلى تطويع القوانين والأنظمة بما يتلاءم ومنطق المنظومة الارثية، والثقافة السياسية التقليدية، مؤديا به إلى المحاباة في تطبيق القوانين، وممارسة الواسطة، وهذا أضعف الدور السياسي للبرلمان ولمؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية التي تعتبر ركنا أساسيا للعمل البرلماني، وجعلها تساير المؤسسات الأرثية كالعشيرة، والتي هي ليست مغرمة بعمليات التحول الديمقراطي، والتنمية السياسية، وقد أدت هذه الممارسات إلى ظاهرة الاغتراب السياسي، والشعور بالعزلة لدى شرائح عدة من المواطنين[٣]

٤ – ودارت دراسة (اكسيو أوو زهانج Xiao ou Zhang، ٢٠١١) حول تحليل آراء ماركس حول التنمية السياسية، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن آراء ماركس حول التطور السياسي، لعبت دورا هاما في توجيه ممارسة التنمية السياسية الاشتراكية، بما في ذلك ممارسة التنمية السياسية في الصين، والهدف النهائي للتنمية السياسية وفقاً لآراء ماركس هو تحقيق الحرية الشعبية والتنمية الشاملة. والقوة الأساسية للتنمية السياسية في رأى ماركس تأتي من الكائن الاجتماعي ومن الحركات المتناقضة بين الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية، وبين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية، والصراع الطبقي، ويعتقد ماركس أن هناك إستراتيجيتان للتنمية السياسية، هما: الثورات السياسية والإصلاحات السياسية[٤]

(٥) المفاهيم الرئيسية والإجرائية للدراسة:

تهتم الدراسة وتوضح مجموعه من المفاهيم الرئيسيةوالتي تعد مفتاحاً لفهم ما تتطلبه الدراسة وتعتمد الباحثة في دراستها على مجموعه من المفاهيم أهمها ما يلي :

- مصطلح تكوينFormation: وهو يشير إلى البنية أو الإنشاء أو التأسيسوالهدف من استخدام مصطلح التكوين هو ان الأحزاب السياسية في كونها مؤسسات تحتاج إلى أعادة هيكلة وبناء داخل تكوينها ويرجع ذلك للحالة السياسية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات في فترات الحراك السياسي ويمكن ان يطبق ذلك على حالة الأحزاب السياسية عقب الحراك السياسي في المجتمع المصري في ٢٥يناير ٢٠١١ وأيضا ٣٠يونيو ٢٠١٣.

- **مفهوم الحزب السياسي Political Party:**

إذا نظرنا إلى تعريف الأحزاب السياسية نجد أنها تختلف وفقاً للأيديولوجيات العقائدية وإذا نظرنا إلى المفهوم الليبرالي للأحزاب فنجد انه ينظر إلى الحزب بإعتبارة جماعة عقائدية " فالحزب هو اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها وذلك حسب ما يقول فنجامان كونستان ١٨١٦م وقد صدرت حول هذا المفهوم مؤلفات مهمة وعديدة تدخل في تاريخ الأفكار السياسية أكثر منها في التحليل السوسيولوجي(٥).

- **مفهوم الائتلافThe Coalition :**

الائتلافأو التكتل The Coalition ويطلق عليه أيضا التحالفAlliance وكلا منهم يعني ضم مجموعتين أو دولتين أو فئتين أو أكثر ويفترض فيهم مصلحة متماثلة وخطاً استراتيجياً معيناً. وقد يكون التكتل أو الائتلاف بداية للتحالف والتآلف لكن الفرق بينهم يأتي من أن الحلف عادة هو تجمع ذو أغراض عسكرية سياسية بالدرجة الأولى في حين أن التكتل كقاعدة يستهدف التعاون في الشئون السياسية أو الاقتصادية بالدرجة الأولى[٦].

هذا من الناحية الموضوعية أما من الناحية الشكلية أو التنظيمية فالتحالف كقاعدة لابد وأن يكون له هيئات تسهر على حسن تنفيذ بنود المعاهدات المتفق عليها.. بعكس التكتل الذي لا يشترط فيه بالضرورة مثل ذلك[٧].

ويقول ادوارد "Edward V. Guilckي" في كتابة عن توازنات القوى الكلاسيكية في المجتمع الأوروبي،١٩٥٥. انه يستعمل تعبير الحلف أو الائتلاف للدلالة على الالتزام التعاقدي من النوع السياسي أو العسكري المتبادل بين عدد من الدول الموجهة ضد دولة ما ولو لم تكن مسماه ؟ مثل هذه الأحلاف نُنشئ منظمات للسهر على تنفيذ أهداف الالتزام وهي عادة تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية [٨] ومنهنا فالائتلافات تعني التجمعات السياسية غير المقننة[٩].والائتلاف هنا يعني بأنه مساهمه الشعب أفراد وجماعات ضمن نظام ديمقراطي فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطه سياسياً. وكمجموعات تتمثل في العمل الجماعي كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات مهنية أو أحزاب أو ائتلافات وذلك لتنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية[١٠]

- التنمية السياسية : Political Development

تعد التنمية السياسية عملية معقدة تتجاوز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإن كانت غير منفصلة عنهم، وهي تضم مجموعه من المعايير والعناصر منها الانتقال من منظومة سياسية إلى منظومة سياسية حديثة تؤدي دوراً ايجابياً في عملية التنمية الشاملة والتي تراهن دول العالم الثالث على انجازها. و وتعد التنمية السياسية أيضاً حقيقة فكرية تمثل إسهام علم السياسة في نظرية التحديث التي تقاسمها كافة فروع التنمية الاجتماعية. والتي طرحت افتراضاتها النظرية الواسعة حول المجتمعات النامية، ودون الخوض في تعريفات عديدة للتنمية السياسية فإنها في كل الأحوال تعبر عن تطور ملموس في واقع الدول والمجتمعات وذلك من حيث أنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ركيزته الإنسان، أي ان التنمية ذات مدلولات واضحة أهمها ما يلي:[١١]

- مدلول قانوني: ويتمثل في سيادة القانون والذي يوصي بالتساوي والعدالة والتمتع بحماية القانون ويعبر ذلك عن وجود سلطة تشريعية مركزية قوامها العدالة وأن تكون قادرة على ضبط السلطات المحلية والتقليدية مع تبني اللامركزية.
- مدلول إداري: ويتمثل في القدرة على أداء الأدوار والوظائف بطريقة رشيدة وبكفاءة عالية في شتى الميادين.
- مدلول اجتماعي سياسي: ويتمثل في وجود مجتمع سياسي ذي ثقافة سياسية واعية وهوية محددة وأن يتحمل ذلك المجتمع مسئوليات النظام السياسي الديمقراطي

الشرعي، وأن تكون شرعية هذا النظام المجتمعي السياسي قائمة على مرتكزات حديثة لا مرتكزات تقليدية ويعتمد نجاح أي نموذج تنموي سياسي على الهوية والشرعية والاندماج والمشاركة السياسية.

(٦) التوجهات النظرية للدراسة :

نظريات التحديث والتنمية Theories of development and modernization

قدمت نظريات التحديث والتنمية السياسية الإطارات النظرية سواء بشكلمباشر أو غير مباشر لدراسة الأحزاب السياسية وخاصة في العالم الثالث وتم ذلك من خلال مداخل عديدة أبرزها المفاهيم المتعلقة بأزمات التنمية السياسية والمؤسسية والنخبة والقيادة السياسية. وفي إطار ما قدمته نظريات التحديث والتنمية فإن الإسهامات التي قدمت حول فاعلية المؤسسية تسهم بعمق في تحليل فاعلية الأحزاب السياسية كمؤسسات سواء من حيث علاقتها بالقوى الاجتماعية التي تمثلها أو من حيث قدرتها على بلورة المصالح للمجتمع أو من حيث توافر معايير المؤسسية.وبهذا تشكل نظريات التنمية السياسية في دول العالم الثالث مدخلاً مهما لدراسة المؤسسات السياسية بصفه عامة والأحزاب السياسية بصفة خاصة سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال الحديث عن أحزاب النخبة أو بطريقة غير مباشرة في كثير من الأحيان. وتفسر نظريات التحديث بأن تكوين الائتلافات السياسية ارتبط بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويرى صمويل هانتنجتون Samuel Huntington[١٢]في كتابة عن المشاركة السياسية في المجتمع الجماهيري ١٩٧٦م. أن التحديث وما يتضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية يمكن أن تؤدي ليس إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتمايز البنائي والتكامل القومي وإنما إلى تحلل النظام السياسي وعدم الاستقرار والعنف ما لم يرتبط التحديث بوجود مؤسسات قوية وفعالة تقع في مقدمتها الأحزاب السياسية.

وأكد "الموند وباول" Elmond & pawell على أهمية المؤسسات ودورها حيث تقوم بعملية تحويل المدخلات إلى محرجات وإدارة التفاعل بين الجماعات والمجتمع. وأيضا في إطار نظريات التحديث والتنمية تعرضت الأحزاب السياسية إلى انتقادات واتهامات عديدة منها ان الأحزاب ترتبط بمراحل معينة كما أنها حجج تساق ضد الأحزاب الضعيفة أكثر منها حجج تساق

ضد الأحزاب ذاتها. وذلك لان الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم عملية تعاقب القيادات واستيعاب الجماعات الجديدة في النظام السياسي كما أنها توفر أساساً للاستقرار وتخلق للولاء والهوية التي تجاور الجماعات المحدودة [١٣].

وانطلاقاً من تعريف الحلف في قاموس العلوم السياسية بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبهما الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب. فإن سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أي مسئولية عن أمن الدول الأخرى وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم، من حيث المبدأ. وعلي المستوي المجتمعي فإن التحالف هو وظيفة ضرورية لتوازن القوي السياسية في الدول ذات التعددية السياسية. لذلك فهي قديمة منذ بدء العالم السياسي وانقسامه إلي كيانات سياسية تصارع من أجل تحقيق القوة والنفوذ.

إذن فاختيار دولة ما لنموذج الأحلاف ليس مسألة مبدأ وإنما مسألة موائمة، فالدول تستغني عن الأحلاف إذا اقتنعت بأنها من القوة بحيث يمكنها الصمود أمام أعدائها دون دعم أحد. وأحياناً تندمج الالتزامات الأيديولوجية بالالتزامات المادية في معاهدة التحالف ومثال ذلك تحالف الأباطرة الثلاث عام ١٨٧٣م والذي نص علي التعاون العسكري بين النمسا وألمانيا وروسيا في حالة وقوع عدوان علي إحداها أما بالنسبة للأثر السياسي لهذا العامل الأيديولوجي علي الأحلاف فينبغي التميز بين ثلاثة احتمالات[١٤] :

١- التحالف الأيديولوجي البحت الذي لا تدعمه مصالح مادية وهو لا يمكن أن يولد إلا ميتاً. فلا يمكن تحديد سياسات و قيادة تصرفات بمجرد التظاهر بوجود تضامن سياسي في حين أن هذا التضامن غير موجود فعلاً وإذا كان العامل العقائدي مفروضاً علي مجموعة المصالح الحقيقية فإنه يمكن أن يدعم الحلف بتسخير المعتقدات الأخلاقية والمبررات العاطفية لتقويته. غير أن من الممكن للعامل العقائدي أن يضعف الحلفاء من جهة أخري وذلك بعرقلة المصالح المشتركة. لذا لابد وأن يكون توازن المنافع ضمن التحالفات والتكتلات متبادلاً. أما الشكل المعاكس لتوازن المنافع هو الانفتاح ذو الطرف الآخر في تحمل الأعباء كاملة، وطالما أن الهدف الأساسي للتحالف هو صيانة الاستغلال السياسي والسيادة الإقليمية فان مثل هذا التكتل والتحالف لا يختلف كثيراً عن معاهدات الضمان والحماية.

٢- التحالف المثالي : وهو ذلك الذي يحاول تحويل جزء صغير من إجمالي المصالح المشتركة للدول المتعاقدة إلي سياسات وتدابير مشتركة لان بعض المصالح قد لا تكون هامة لأهداف التكتل أو الائتلاف. لذا فالتحالف المثالي محاط في ميدان ديناميكي من المصالح الخاصة والمقاصد المختلفة.

٣- الأحلاف العامة : وهي عادة مؤقتة ومعظمها يسود وقت الحرب لان المصالح المشتركة التي تمثلت بالسعي للانتصار وضمان المصالح عن طريق تسويات السلام التالية للحرب من شأنها ان تفسح المجال بمجرد انتهاء الخلاف أو الحروب أن ينتهي الحلف.

وفي ضوء هذه النظرية.. هل بإمكان الأحزاب التآلف في الحياة السياسية المصرية على أن تحقق في ما بينها تحالفات بضمانات تحقق لها البقاء من خلال ممارسة دورها الفعال لتحقيق الإصلاح والتنمية السياسية في المجتمع المصري ؟

- نظرية النسق السياسي Theory of political system

وبعد عرض الأحلاف الدولية بشكل عام في السياسات العالمية يمكن أن تنطلق الدراسة من توجه نظري يدعو إلي أن التكتلات والائتلافات الهدف الأساسي منها هو تحقيق المنفعة العامة وكما يطبق مبدأ الأحلاف علي الدولة والوحدات الكبرى في البناء الاجتماعي وهو الدولة يمكن ان يطبق نموذج الأحلاف أو التكتل علي مستوي الأنساق والوحدات الصغرى وهو "الأحزاب السياسية في المجتمع المصري" ومن هنا تضيف الباحثة مع التوجه النظري للدراسة في فكرة دراسة الأنساق ونظرية النسق الاجتماعي Theory of Social Systemحيث تشير نظرية الأنساق إلي أن أي تغيير يطرأ علي أي من الأجزاء المكونة للنسق العام فإنه يؤدي بالضرورة إلي حدوث تغيير في الأنساق الفرعية المكونة له.

فالنسق هو الذي يتكون من أجزاء أو وحدات ترتبط بعلاقة فيما بين بعضها البعض لتحقيق أغراض معينة. ويربط تالكوت بارسونز ParsonsTalcott في كتابه النسق الاجتماعي مفهوم النسق بأنه عدد من الأفراد المتفاعلين معاً أو المنظمات أو البناءات المتساندة مع بعضها العض في إطار قيم وثقافة مشتركة فيما بينهما.

وفي ضوء نظرية الأنساق يمكن تحديد النسق السياسي Political System بأنه مجموعة من المؤسسات والمنظمات السياسية و غيرها من قوي و هياكل تعمل في اتساق وتفاعل فيما بينهما و تفاعل ولابد أن يحقق ذلك الاتزان و التفاعل أدواراً في عملية صنع القرار السياسي علي مستوي المجتمع الأكبر. أيضاً وقد حدد عالم الاجتماع الأمريكي بيترم سوروكن Peterm Sorokinالنسق الاجتماعي بأنه تفاعل ذو معني بين أثنين أو أكثر من الأفراد بحيث يكون هناك تأثير من أحد الطرفين علي الآخر بشكل واضح.[١٥]

ومن هنا نستخلص أن النسق الاجتماعي هو مجموعة من الوحدات سواء كان (أفراداً أو جماعة أو منظمات أو مؤسسات أو مجتمع) بينهما اعتماد متبادل له أهداف وغايات يسعي إلي تحقيقها. ولكي يستمر النسق السياسي في الوجود السياسي علي سبيل المثال فلابد ان يكون النسق دائماً في حاله من التوازن ولكي يحقق البقاء والاستمرار فلابد أن تؤدي أجزاءه المختلفة أدواره كاملة، وان كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً أي يسهم في تحقيق التوازن أو يكون غير وظيفي وبالتالي يصبح عديم القيمة والوظيفة.

وفي هذا السياق يري صموئيل هنتنجتون[١٦] Samuel P. Huntington والذي كان مهتماً منذ ثمانينات القرن الماضي (العشرين) بتحليل النظم السياسية في المجتمعات المتغيرة Political order in changing societiesوكما جاء في كتابة صدام الحضارات The Clash of civilizationsإعادة صنع النظام العالمي عام ١٩٩٦م " إن تحقيق الاستقرار أو النظام العام لا يتحقق إلا عن طريق الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون ان تكون المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار وتحطيم النظام العام وانتشار العنف والفساد وبعبارة أخري تصبح التنمية السياسية مرتبطة عند هنتنجتون بالعلاقة بين المؤسسة السياسية من ناحية وبين المشاركة السياسية من ناحية أخري. ويعبر هنتنجتون عن الأحزاب السياسية بأنها قاعدة للمشاركة السياسية حيث تختلف أهميتها تبعاً لتطور المجتمع فمع تقدم المجتمع عن طريق التحديث تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية مثلاً علاقات السيطرة والتبعية والجماعات المحلية إلي قواعد أكثر عصرية مثل (الطبقة – الحزب)، فيري بذلك ان الأحزاب السياسية تمثل أهم التنظيمات التي تحقق أهداف التنمية السياسية مقارنة بالتنظيمات النيابية.

(٧)- الإجراءات المنهجية للدراسة :

أ- أسلوب و نوع الدراسة:

تعد الدراسة في نطاق الدراسات الوصفية. حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لربط وتفسير البيانات وتصنيفها وبيان نوعية علاقة المتغيرات والأسباب، واستخلاص النتائج، والتعرف على حقيقة هذه النتائج بشأن الوصول والوقوف على اثر تكوين الائتلافات الحزبية ودورها في دعم التنمية السياسية في المجتمع المصري، وذلك لما للدراسات الوصفية قدرة هائلة على التوقع والتنبؤ بالمستقبل،.ففي تلك الدراسة نركز علي التنبؤ بدور الأحزاب السياسية في تكوين ائتلافات حزبية الغرض منها تحقيق الإصلاح والتنمية السياسية في المجتمع المصري. مستعينة في ذلك بمنهج التحليل الكمي والكيفي للمادة العلمية المكونة للبحث سواء كانت بيانات نظرية مستوحاة من دراسات سابقة، وأسس نظرية موجهة، أو كانت من البيانات الميدانية التي جاء ت بها الدراسة من واقع المجتمع المصري محل الدراسة.

ب- أدوات جمع البيانات:

حددت الباحثة أداة جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة في الاعتماد علي أداة الاستبيان حيث تم تصميم الاستمارة و تم تطبيقها علي عينة البحث و تضمنت الاستمارة متغيرات أساسية تسهم في تفسير وتحليل إشكالية البحث وفقاً لأهداف البحث تساؤلاته هذا علاوة علي البيانات الأساسية والاتجاه النظري الذي تبني علية الدراسة وذلك للخروج بنتائج عامة ولنظرية تخدم مجتمع الدراسة.

ج- عينة البحث :

وفقاً لطبيعة وموضوع الدراسة فقد اهتمت الباحثة بدراسة الأفراد الأعضاء داخل الأحزاب السياسية وقد تم اختيار عينة عشوائية من الأفراد متمثلة في الشباب والمرأة وكبار السن وكان قوام العينة بعدد ٤٠٠ مفردة مقسمة علي أحياء شرق ووسط بمحافظة الإسكندرية ومشتركون في نفس خصائص العينة والتي تتمثل في الخصائص العمرية، والتعليم هذا إلي جانب خضوعهم لمجموعة متشابهة من الظروف الاجتماعية والثقافية والتي يعكسها بناء المجتمع.وذلك حتى يتسنى للباحثة الخروج بنتائج للبحث تهدف لمعرفة ما إذا كان تكوين الائتلافات الحزبية سيغير من فعالية

الأحزاب السياسية أم لا، وبالتالي تحقيق الإصلاح السياسي من خلالها وقد تم اختيار العينة متنوعة من الشباب والإناث وكبار السن لما يشير أن المجتمع المصري في حالة حراك وتغير سياسي فهناك فريق يري التحول السياسي في مصر أزمة وفريق آخر يري أن التحول السياسي والديمقراطية تسير علي الخطي الصحيحة وأن الشباب هم الفئة المؤهلة علمياً ومعرفياً للإسهام والمشاركة السياسية. وكما أشارت أيضاً بعض نتائج الدراسات السابقة أن الشباب يعاني من أزمة واضحة في مختلف مجالات الحياة سواء في مجال الفكر والثقافة أو المجال الاجتماعي والسياسي وخاصة التهميش والسلبية وعدم المشاركة في المجتمع في العمليات السياسية. كما تحاول الدراسة الكشف عن دور المرأة لما لها دور بارز في تحقيق الإصلاح السياسي وصنع القرار السياسي وخاصة بعد إطلاق عام (٢٠١٧ ما سمي فيه بعام المرأة). أما كبار السن وذلك لما يشهده المجتمع المصري سواء علي الناحية الاجتماعية والسياسية في الوقت المعاصر فقد يحفل المجتمع بالعديد من الأفعال والأدوار الهامة والنشطة لفئة المثقفين والصفوة في حمل لواء الحركات الاجتماعية و السياسية والتغير في مصر.

تحالفات الأحزاب - تكوين الأحلاف والائتلافات الحزبية :

تختلف الائتلافات بين الأحزاب من حيث الأشكال والأهداف. فالبعض من هذه الأحزاب يكون التحالف بينها بصفه مؤقتة والبعض الآخر يكون مفككاً. وبمعنى آخر إنها إما أن تكون ائتلافات بسيطة ومؤقتة للاستفادة بها من المكاسب الانتخابية وذلك لتحقيق عدة أغراض منها معارضة الحكومة أو دعمها. وبعض الائتلافات تكون جاهزة ودائمة ومدعمة بكيان متين يجعلها متميزة عن باقي الأحزاب المتفرقة أو الكرتونية.

إن التميز حقوقياً بين الكونفيدرالين والدولة الفيدرالية ليس دائماً بالسهل عملياً. وكذلك الحال ببعض التحالفات القوية جدا حيث يصعب التمييز بينها وبين الأحزاب المنشقة تماماً إلي نزعات متخاصمة. وبصورة رسمية يشكل الوطنيون الليبراليون في بريطانيا England حزباً منفصلاً عن حزب المحافظين. أما في الواقع فالتحالف بينهما بحيث يجب اعتبارهما مدموجين تماما في الكتلة المحافظة. وبالعكس من ذلك فإن الأحزاب في الاورغواي Uruguay في أمريكا اللاتينية التي يمكن لمختلف فروعها أن يقدم مرشحين منفردين للانتخابات الرئاسية أقرب لان تكون أحلافاً بدلاً من أن تكون أحزاباً موحدة. وفي ألمانيا Germany يمكن اعتبار الاجتماعيين

المسيحيين في بافاريا Bavaria(C.S.U) كفرقة من الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني (C.D.U) بالرغم من أنهم في الواقع أحزاب منفصلة ولكنها متكتلة. فالديمقراطيون المسيحيون الألمان (C.D.U) محكمون بلا مركزية قوية بحيث يمكن وصفهم كتحالف أحزاب محلية [١٧].

نشأه تكوين الائتلافات الحزبية:

يلعب عدد الأحزاب دوراً حاسماً في تكوين الأحلاف ففي النظام الثنائي نادراً ما تقع التحالفات، وترتدي رداء الاتحاد الوطني في ظروف داخلية وخارجية خطيرة، وقد عرفت بريطانيا تحالفات من ذلك النوع في عام ١٩١٤م وفي عام ١٩٣٩م وكذلك الولايات المتحدة مارست الثنائية الحزبية وأعطت مثالاً على التحالف الأصيل المحدود بالسياسة الخارجية. إلا أن أفريقيا الجنوبية عانت منه في ظل تحالف الحزبين الموجودين عندئذٍ في البلاد وبالعكس تستطيع الأنظمة التعددية استثناء أن تستغني عن التحالف عندما يحصل أحد الأحزاب فيها على الأكثرية المطلقة.. ولكن الحزب الأكثري في مثل هذه الفرضية يحاول في الغالب أن يشرك غيرة في الحكم (وذلك كما ظهر في ايطاليا عام ١٩٤٨م) وذلك حتى يحمل الأحزاب الأخرى مسئوليات الحكم. ويظل خاضعاً لسيكولوجية النظام التي هي سيكولوجية تحالف، وتمارس الأعراف القومية أيضاً تأثير لا جدال حوله في هذا المجال [١٨].

الاتحادات الانتخابية والبرلمانية والحكومية:

أن تصنيف التحالفات صعب وذلك لاختلافها من حيث أشكالها وأنواعها ويجب التفريق بين التكتلات العابرة العرضية وبين التحالفات بالمعنى الصحيح الأكثر دوما. وهذا التصنيف الصحيح من حيث مبدأه ليس سهلا في التطبيق فقد تمزقت أحلاف كثيرة أحيطت بالدعايات الكثيرة والآمال الكبيرة بسرعة حالها حال التكتلات في حين تشكلت تكتلات كثيرة وأصبحت تحالفات حقه مثال : في فرنسا لم تعقد أحزاب اليسار رسمياً أي تحالف إلا ثلاث مرات الأولى في عام (١٩٠٢م) كتلة اليسار. وفي عام (١٩٢٤م) الكارتيل وفي عام (١٩٣٦م) الجبهة الشعبية إلا أن الانضباط الجمهوري Republicandiscipline لعب دوره في كل الانتخابات تقريباً فقامت تكتلات أنية كل أربع سنوات. فبالإمكان استعمال تعبيري تكتل coalition وتحالف alliance بأن الكلمة الأولى تخصص للاتفاقات العارضة أما الثانية فتلك الأكثر دواماً[١٩].

أن التصنيفات الأساسية للتحالفات ترتكز على ضوابط أخرى. فعلى الصعيد الرأسي تكمن أولا مقارنة التحالفات الانتخابية والتحالفات البرلمانية ثم التحالفات الحكومية والأولى تتم على مستوى المرشحين والثانية على مستوى النواب والثالثة على مستوى الوزراء والأخرى أفقية وتتم منفردة أو تتعايش مع الآخرين والتحالفات الحزبية هي بالذات متعددة ومختلفة وفقاً لطبيعة وأيديولوجية الحزب وتبعاً لدرجة الاتحاد. ويتمثل ذلك في تقديم مرشحين مشتركين أو لوائح مشتركة في الدورة الانتخابية واتفاقات على توزيع البقايا أو تقارب وتجمع في بعض النظم النسبية وبهذا يمكن أن تكون التحالفات، إما ضمنية أو صريحة أو محلية وعلى صعيد الوطن [٢٠].

فالتحالفات القوية والمنسجمة يمكن أن تعطي لنظام حزبي تعددي هيئة تشبه النظام الثنائي Two parties system وتجعل المعارضة أكثر تمسكاً واعتدالاً وأكثر وضوحاً وبالعكس تعرف الثنائية المؤلفة من أحزاب غير منضبطة وغير مركزة ومن ثم ضعيفة التنظيم أو آلية الأداء Mechanism ثم تأتي المعارضة والتي غالباً ما تكون أقرب للصورة التعددية منها إلى الثنائية. ففي الولايات المتحدة تعتبر المعارضة أقرب إلي النظام الفرنسي منها إلي النظام البرلماني وعلى الصعيد الانتخابي تختلف الأمور قليلاً. لان المعركة تبقى محدودة بين خصمين، الأول يساند الحكومة والثاني ينتقدها. وتبقى الحملة من أجل رئاسة معتدلة واضحة. وذلك بسبب إمكان تكليف كل مرشح بالمسئوليات الحكومية أما الحملات من أجل مجلس الشيوخ ومجلس النواب فمختلفة تمام[٢١].

الأحلاف والتكتلات بين توازن القوى السياسية وتحقيق الأمن الجماعي :

يرى بعض الباحثين أن تكوين الأحلاف والائتلافات السياسية تعتبر رده فعل مباشرة لفشل نظام الأمن الجماعي الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة بسبب انقسام الحلفاء وانقلاب بعضهم على بعض فيما عرف بالحرب الباردة ويعد هذا الافتراض صحيح من حيث المبدأ[٢٢]. غير أن الأحلاف وسيلة من وسائل توازن القوى في العالم أقدم بكثير من الأمن الجماعي الذي كانت وسيلته الأساسية هي عصبة الأمم ثم حلت محلها الأمم المتحدة ثم أن من أسباب فشل الأمن الجماعي الحالي هو انقسام العالم ذاته إلى معسكرين عملاقين يحاولان ممارسة توازن في قوامها كل عن طريق حلفاءه وتحالفاته بكل ما تسببه هذه التحالفات من توتر وصل أحياناً إلى درجة تهدد بتحول الحرب الباردة إلى مواجهه ساخنة [٢٣]. وعلى هذا فسياسة توازن القوى تستند إلي ركيزتين أساسيتين أولهما وحده

الغرض بالنسبة للدول الأطراف في المحور الواحد (وهو الإبقاء على الاستقرار السائد في التعامل الدولي وثم ردع العدوان).. وثانيهما قدرة هذا الأسلوب في أي موقف دولي على توليد ضغوط متضادة متعادلة بحيث يتجنب أي اختلال غير مرغوب فيه في علاقات هذه القوى. ويقسم الكتاب توازنات القوى من حيث الشكل إلى نوعين[٢٤] رئيسين هما:

أ- توازنات القوى البسيطة Simple Balances وهي التي يتكون طرف المعادلة فيها أما من دولتين متعادلتي القوى أو مجموعتين من القوى المضادة والتي هي في حاله من التكافؤ أو التعادل النسبي بمعيار إمكانات القوى ولقد وجد هذا النموذج المبسط من توازن القوى في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر.

ب- توازنات القوى المركبة Multiple Balances وهي التي تكون طرفا المعادلة فيها من مجموعات قوى كثيرة تعمل على موازنة بعضها البعض وليس هناك قيد على عدد هذه التجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازني القوى السياسية.

الحياة الحزبية في مصر ومحاولات الإصلاح السياسي :

تختلف النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي، والمعروف أن هناك أشكالاً رئيسية من النظم السياسية، هي النظام الديمقراطي، والنظام الشمولي والنظام التسلطي. وهناك عدة تصنيفات للنظم الحزبية. وإذا نظرنا للمجتمع المصري نجد أن الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر ٢٠١٨م تجاوزت ال٩٠ حزباً ومعظمهما لا يعرفها المصريون، لذا فهناك حاجة بالفعل لتآلف هذه الأحزاب في عدد محدود، كبير الحجم ومن ثم شديد الفعالية والتأثير في الشارع المصري ويعبر عن قطاعات واسعة من المواطنين ولكن عملية الاندماج لا تتم لمجرد أننا نريد ذلك بل هي عملية طوعية تتم بالإرادة الحرة لأعضاء وقيادات الأحزاب. وقد تتم عملية بناء التكتلات الحزبية من خلال الممارسة السياسية الصحيحة [٢٥]. لذا فهي عملية سياسية بحتة من الدرجة الأولي يبرز دورها في وقت الانتخابات البرلمانية و المجالس المحلية وأيضاً الانتخابات الرئاسية.

ومن هنا يظهر دور الأحزاب المندمجة و المتوافقة أيديولوجياً وفكرياً ويعزز دورها وبالتالي تكسب عضوية جديدة من المواطنين. بينما تتواري وتندثر الأحزاب التي لم تتمكن من التواجد والظهور في الحياة السياسية وبالتالي تندثر معظم الأحزاب (الكرتونية) تدريجياً. وتقنع تلك

الأحزاب الضعيفة بأنه لا مستقبل لهم ما لم يندمجوا في حزب اكبر متقاربين أيديولوجياً وسياسياً. ونجد أن دور الأحزاب من المفترض أن يظهر من خلال الانتخابات وحل مشاكل المواطنين فكل ذلك يعمل علي تقويتها وتعزيز فاعليتها. وقد مرت الحياة الحزبية السياسية في التاريخ السياسي الاجتماعي للمجتمع المصري بتجارب عبر الزمن والفترات الرئاسية (رئاسة الدولة المصرية) لكل فترة منها لها ما يميزها عن غيرها، وتلك التجارب الحزبية، نذكر منها ما يلي :

١- الحقبة الناصرية وإلغاء الحياة الحزبية (١٩٥٢-١٩٧٠)

تعود البداية الحقيقية لنشأه الأحزاب المصرية لعام ١٩٠٧م حيث تم إنشاء الحزب الوطني (الثاني) على يد الزعيم مصطفى كامل والذي كان دافعاً لنشأه أحزاب أخرى جاءت لتشاركه في قضية التحرير الوطني مثل حزب الأمة والذي أسسه أحمد لطفي السيد. ثم ظهر حزب الوفد كحركة شعبية في بادئ الأمر كانت تهدف لتأييد المجموعة المصرية التي تم اختيارها كممثلين عن الشعب المصري للتفاوض مع المحتل من أجل تحقيق التحرر والإصلاح. ثم توالى بعد ذلك تكوين عشرات الأحزاب الصغيرة والتي جاء معظمها كانشقاقات عن أحزاب رئيسية ولم يكن يعدو أغلب هذه الأحزاب عن كونه صحيفة ورئيس حزب ومن أمثال تلك الأحزاب " حزب الإصلاح وجريدته المؤيد " وأحزاب الكتلة السعدية –والأحرار الدستوريين " وغيرها من الأحزاب المنشقة عن حزب الوفد.

ثم جاءت مرحلة جديدة كانت بمثابة عملية حل وتفكيك للأحزاب والتي تحولت جميعها إلى تنظيم واحد بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م وإصدار قرار بحل تلك الأحزاب في ١٦/يناير/ ١٩٥٣م والتي كانت الثورة ترى – أي الأحزاب – أنها سبب مباشر في بقاء الاحتلال وكان أغلبها يوصف بأحزاب الموالاة للقصر[٢٦].

انطلاقاً من أن الحياة الحزبية تعتبر مدرسة العمل السياسي وساحة الحركة الوطنية وأنها الجوهر الحقيقي للديمقراطية التي لا تنمو ولا تزدهر إلا في وجود نظام حزبي وطني ومسئول؛ نجد أن هذا المفهوم قد اتخذ معناً مختلفاً في المرحلة الناصرية بداية من مواجهة الأحزاب وإرساء مبدأ التطهير في ٣ يوليو١٩٥٢م ثم بعدها بقانون الأحزاب رقم ١٧٩ الصادر في سبتمبر ١٩٥٢م ثم قرار حل الأحزاب في ١٧/يناير/١٩٥٣م ومصادرة أموالها لصالح الشعب[٢٧].

ونستخلص من ذلك أنه على الرغم مما تقدمه فترة الحكم الناصري من استقلالية في اتخاذ القرار وتحقيق انجازات قومية كتأميم قناة السويس وبناء السد العالي وتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء إلا أن هناك بعض الانتقادات التي توجه لتلك الفترة على الصعيد السياسي تجاه الأحزاب وتتمثل تلك الانتقادات بالقول.. أنها تجربة غير ديمقراطية استندت إلى آليات جهاز الدولة البوليسية التي تعتمد على القهر والديكتاتورية لإحداث تغيرات اجتماعية، سياسية واقتصادية واستبعدت التواصل الجماهيري للتعبير عن حرية الآراء وتعد لسان حال الأحزاب السياسي.

٢- السادات وتعددية المنابر الحزبية (١٩٧٠-١٩٨١م)

جاءت مرحلة الرئيس الراحل أنور السادات واتصفت الحياة الحزبية آن ذاك بمرحلة العودة للتعددية الحزبية حيث حاول السادات في ذلك الوقت أن يتحول من سياسة الحزب الواحد "الاتحاد الاشتراكي" إلى سياسة الانفتاح السياسي. ففي عام ١٩٧٤م أصدر الرئيس السادات ورقة عمل دعا فيها بإعادة النظر لتنظيم الاتحاد الاشتراكي وتنظيم وترتيب أهدافه في وفي يوليو ١٩٧٥م عقد المؤتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي وانتهى بفرض التعدد الحزبي والموافقة على تعدد الاتجاهات داخل الحزب الواحد وتوصيل ما يطلق عليه بإسم " المنابر" والتي وصل عددها إلى ٤٠ منبرا[٢٨]. وفيما يتعلق بقضية التعدد الحزبي بدأت في أواسط السبعينات وفي أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م عندما أطلق الرئيس السادات موجه من الانفتاح السياسي دامت لعامين كاملين (١٩٧٥-١٩٧٦م) وانتهت بقرار الرئيس بتفتيت التنظيم السياسي الواحد وقتها وهو " الاتحاد الاشتراكي العربي" إلى ثلاثة منابر ثابتة ثم أعقب الرئيس هذا التقسيم بقرار أخر بتحويل هذه المنابر إلى أحزاب، وأصبحت هذه الأحزاب بمثابة فروع لحزب مصر العربي الاشتراكي، الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد، وحزب التجمع لشئون اليسار- والوفد لشئون الوسط – وحزب العمل لشئون اليمين (٢٩)ورغم جهود كثيرة وأراء بذلت في ذلك الوقت طرحت بأن الانتقال من مرحلة التعدد الحزبي يقتضي تعديل الدستور. إلا انه تم رفض هذه المطالب والتحايل عليها من خلال اعتناق تفسير لنص المادة (٥٥) من دستور ١٩٧٠م والتي تكفل حق المواطنين في تكوين الجمعيات باعتباره يعطي مشروعية دستورية لحق تكوين الأحزاب. ثم جاءت الانتفاضة الشعبية التي شملت كافة أنحاء البلاد يومي ١٧-١٨ فبراير ١٩٧٧م للتعجيل بانتهاء

أجواء الانفتاح السياسي والتي سادت في فترة حكم الرئيس السادات و اقتربت بالبلاد إلي وضع سياسي شديد التوتر و اقتضت حتى الرحيل الدرامي للرئيس السادات في حادث المنصة في أكتوبر ١٩٨١م [٣٠].

٣- مبارك و الإصلاح الدستوري

تولي الرئيسالأسبق حسني مبارك مقاليد الحكم في عام ١٩٨١م بعد فترة حرب متوترة. بالغة الصعوبة، وكانت أولي مهام الرئيس هي العمل علي إعادة الاستقرار إلي البلاد بعد التوتر الذي شهدته مرحلة حكم الرئيس السادات. ومن ثم كانت الإجراءات التي اتخذها مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والالتقاء بهم، وإعادة بعض الصحف إلي الصدور. وتخفيف القيود علي النشاط الحزبي – وقد ازداد عدد الأحزاب السياسية في مصر في عهد الرئيس مبارك حتى وصل عددها إلي ٢١ حزباً سياسياً.إلا أن هذه التعددية لم تعكس آثارها علي محمل الحياة السياسية وتفاعلاتها بالقدر الكافي. مما يقلل من الدور الذي تقوم به هذه الأحزاب.

ولعل أهم ما اتصفت به هذه المرحلة هي المطالبة بتعديل الدستور والتي تنوعت ما بين التعديل الشامل وإصدار دستور جديد. وتنوعت الاجتهادات و المشروعات الفردية والجماعية لصياغة مشروعات دساتير جديدة –بديلة (٣١). ولقد دعا حسني مبارك لإجراء حوار وطني بين مختلف القوي السياسية المؤيدة وأحزاب المعارضة. كما صدرت وثيقة مكتبة الإسكندرية للإصلاح السياسي.علي المستوي العربي وتناولت القمتان العربيتان الأخيرتان مطالب الإصلاح ورغم أن الحوار الوطني قد أستقر أطرافه – عدا الحزب الناصري – علي أرجاء عملية الإصلاح الدستوري إلي ما بعد الاستفتاء المقرر لاختيار رئيس الجمهورية بنهاية عام ٢٠٠٥م إلا أن الرئيس مبارك فاجأ الجميع عندما طالب مجلس الشعب بالنظر في تعديل المادة (٧٦) من دستور ١٩٧١م والتي تتعلق بطريقة اختيار الرئيس وذلك بإلغاء طريقة الاستفتاء الحالية وتحويلها إلى طريقة الانتخاب بين أكثر من مرشح وطالب بالعديد من الضمانات ليكون الترشيح لمنصب الرئاسة جاداً. وما أن انطلقت مبادرة الرئيس حتى انطلق حوار وطني واسع تضمن تحفظات شديدة من قبل معظم أحزاب المعارضة. وقد شملت هذه التحفظات أموراً عديدة منها ما يتعلق بعدم كفاية التعديل المقترح لتحقيق مطالب الإصلاح لعدم شموله تعديلات عدة مواد أخرى تخص مده

الرئيس وسلطاته وفيما يتعلق بالتخوف من نوع وحجم الضمانات المطلوبة للترشيح لمنصب الرئاسة، وما يترتب عليها من تحويل الأمر كله إلى مجرد استفتاء مقنع في شكل انتخاب مباشر بين أكثر من مرشح، بالإضافة إلي الشكوك في إمكانية قيام منافسة حقيقية على المنصب في ظل الأوضاع السائدة المتمثلة في استمرار حالة الطوارئ(٣٢).

وما نود التأكيد علية أن مصر شهدت حراكاً سياسياً لافتاً للنظر. تضمن الكثير من الظواهر السياسية المهمة، ومن بينها النقاش حول طبيعة الإصلاح السياسي المطلوب. وما نؤكد عليه أيضاً انه نظراً لان تعديل الدستور يعد من أهم أدوات الإصلاح السياسي لذا كان لابد وأن يتضمن الإصلاح الدستوري آليات دستورية لتحويل التعددية الحزبية الحالية من مجرد تعددية ورقية لا تأثير لها على أرض الواقع السياسي إلي تعددية حقيقية في الممارسة تعطي المواطن المصري القدرة على التميز بين الأحزاب المختلفة واختيار أقربها إلى مصالحة الاقتصادية وتصوراته السياسية والفكرية (٣٣).

٤- حالة الأحزاب السياسية عقب ثورتي (٢٥يناير ٢٠١١م-٣٠ يونيو ٢٠١٣م)

وصل عدد الأحزاب السياسية حالياً إلي ما يقرب من ٩٠ حزباً وقد ترتب علي ذلك انتعاشاً ملحوظاً في الحياة الحزبية لم تكن موجودة من قبل، وقد حققت الأحزاب خلال هذه الفترة مجموعة من التغيرات السياسية أهمها أنها نجحت في فرض مطالبها المتعلقة بالنظام الانتخابي في برلمان٢٠١١ م واستطاعت أن تحصد أغلب المقاعد الفردية أيضاً، وتكللت الجهود الحزبية بتشكيل جبهة الإنقاذ وحركة تمرد(*) وقد اتضح وتمثل ذلك في الاتفاق المبدئي لإسقاط محمد مرسي.الذي تولي إدارة شؤون البلاد في تلك الفترة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م كما حظيت الأحزاب بأكبر تمثيل سياسي لها في تاريخ مصر منذ عام ١٩٥٢. ومع الدور الذي قامت به حركة

(*) حركة تمرد : هي حركة شبابية معارضة نشأت عام ٢٠١٣م بعد فوز مرشح الإخوان الدكتور محمد مرسي بهدف سحب الثقة منه. ودعت الحركة لانتخابات رئاسية مبكرة بدعوة المواطنين للتوقيع على وثيقة تحمل نفس اسم الحركة. وانتهت الحركة بتحديد أهدافها وهي سحب الثقة من الرئيس الأسبق محمد مرسي وذلك بجمع عدد ٢٢ مليون توقيع من أفراد الشعب المصري. وقد قوبلت الحركة في بدايتها بالعديد من الهجمات والانتقادات خاصة من جماعه الإخوان المسلمين الموالية لمحمد مرسى كما وجهت جماعه الإخوان المسلمين للحركة مجموعه من الاتهامات أهمها التحريض على العنف والتحالف مع أعضاء الحزب الوطني المنحل بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م

تمرد وجبهة الإنقاذ.. والتي تعد هي أولى الخطوات في تكوين الائتلافاتالسياسية في السياسية المصرية ومن هنا نجد أن الأحزاب السياسية قد مرت بتجربة مبدئية لنشأة التكتلات والائتلافات الحزبيةحيث تم الاتفاق علي تغيير الرئيس الأسبق محمد مرسي الرئيس الأسبق المنتمي لجماعه الإخوان المسلمين. واتخذت الأحزاب السياسية في الفترة التي سبقت ترشيح المشير عبد الفتاح السيسي مسارين مختلفين تمثلا في تيار مؤيد وآخر معارض.

المسار الأول: مثلته الأحزاب المؤيدة والموالية لترشيح السيسي للرئاسة وهي تتمثل في أحزاب الوفد، المصريين الأحرار، النور، المؤتمر، حماة الوطن، وشاركت هذه الأحزاب في انتخاباتالبرلمان الحالي، كما مثلوا ما أطلق عليه بجبهة موالاة الرئيس بجانب ائتلاف دعم مصر الذييتكون من (١٤) حزباً يمثلوا الاتجاه الليبرالي. وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م ازدادت زيادة ملحوظة إلا أن نسبة تمثيل الأحزاب في برلمان ٢٠١٥م قد تراجعت، مقارنه ببرلمان ٢٠١٢ ولكن لا يمكن إرجاع ذلك بشكل رئيسي إلي طبيعة النظام الانتخابي فقط فكان انخفاض مستوى التنافسية أحد أبرز هذه الأسباب حتى أن انتخابات القوائم لم تشهد تعددية حزبية فلجأت الدولة لدعم قائمة موحدة للأحزاب مما ترك ذلك أثراً سلبياً على بنية الأحزاب السياسية وأدى إلى غلق الأبواب أمام طرح الأحزاب. وعرضها لبرامجها أو محاولتها لتكوين ائتلافات وفي المقابل دعم ذلك درجة تمثيل المستقلين في ظل غياب الأجندات الحزبية[٣٤]. وفي عام ٢٠١٦ م وأثناء فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي الأولى شهدت الحياة الحزبية أزمات داخلية فلم يخلو حزباً سياسياً من حدوث أزمات داخلية مما أدت لانقسام الحزب إلي جبهتين متصارعتين وانقسمت الأحزاب وقتها إلي أحزاب مواليه للحكومة وأخرى معارضة لها

- الأحزاب الموالية للحكومة: نجد ان هناك مجموعه من النزاعات الداخلية داخل أحزاب المصريين الأحرار – ومستقبل وطن – والوفد وتعد تلك الأحزاب هي الكبرى في البرلمان ووصل الأمر في حزب المصرين الأحرار إلى انشقاق الحزب إلى جبهتين ولجوء الطرفين للتنازع القضائي على شرعية موقفهما. وجاء هذا النزاع على خلفية تغيير البنية الأساسية للحزب بعد الانتخابات التشريعية. كما شهد حزبي الوفد ومستقبل وطن أيضاً نزاعات داخلية وبدأ تقليص حجم ودور الأحزاب في عدم احتوائها لحل نزاعاتها الداخلية.

- **الأحزاب المعارضة للحكومة: لم تكن هذه الفئة من الأحزاب أسعد حظاً من سابقتها كذلك تعرض حزب المصري الاجتماعي الديمقراطي الذي قام بتحالف من قوى يسارية وليبرالية بعد ثورة ٢٠١١م لسلسة أزمات انتهت باستقالة أغلب ممثلي التيار الليبرالي داخل الحزب ومن بينهما مؤسسة محمد أبو الغار وزياد بهاء الدين على خلفية الانتخابات في الحزب[٣٥].**

بدأت تجربة التعددية الحزبية بعد سقوط نظام مبارك، وكان السماح بإنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني، وكانت الأرضية مهيأة تماماً لهذه الأحزاب كي تستحوذ على المشهد، وهو ما تحقق بالفعل في أول انتخابات برلمانية جرت نهاية ٢٠١١، ولم تحصل الأحزاب المدنية على أكثر من ٢٠٪ في هذه الانتخابات. واليوم وبعد مرور سبع سنوات على ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، وبعد جولتين من الانتخابات البرلمانية يبدو المشهد وكأن غالبية الأحزاب المدنية لم تحقق أي درجة من النضج السياسي، فعدد من قادة هذه الأحزاب لا يزال يعمل بنفس الطريقة التي كان يعمل بها منذ عهد نظام مبارك، أي يريد دعم النظام ومساندته، يواصل دوره في الحديث لوسائل الإعلام بأكثر من العمل على الأرض. تفتت الأحزاب وانقسمت بحيث بات لكل تيار أو اتجاه سياسي عدد من الأحزاب لا تختلف فيما بينها إلا في التفاصيل. حاولت الأحزاب المدنية تشكيل قائمة واحدة مشتركة بينها، وبدت كمهمة شاقة لقادة الأحزاب المدنية نظراً للتوقعات المرتفعة لديهم ولدى قواعدهم الحزبية، التي جعلت هؤلاء يرغبون في الاستحواذ على النصيب الأكبر من الحصة المخصصة للقوائم. ولم يتمكن حزب واحد من تشكيل قائمة على نحو كشف بجلاء عن وجود أزمة حقيقية داخل الأحزاب المدنية التي تقزّمت وفقدت قواعدها الجماهيرية، تصارع بعضها بعضاً وتتخلى بسرعة شديدة عما تحمل برامجها من مبادئ وأفكار، بل وتعمل عكسها جرياً وراء «ذهب المعز»، سواء تمثل في مصالح شخصية مباشرة أو الدخول في تكتلات ملحقة براية السلطة، فقد بدا واضحاً أن تهاوى وتهافت قيادات الأحزاب السياسية على الاقتراب من السلطة الجديدة بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ووشايتهم بعضهم لبعض عند السلطة الجديدة قد أفقدهم الهيبة والاحترام في عيون النظام الجديد، كما أن غلبة الصراعات والعداءات الشخصية والحزبية والتي أدت إلى شرذمة الأحزاب المدنية جعل السلطة الجديدة تتدخل مباشرة وتشجع على تشكيل قائمة مدنية متماسكة، وهو ما تحقق وإن ظلت خطيئة رؤية النظام الجديد

هي عدم التفرقة بين الائتلاف الانتخابي والائتلاف السياسي، الأول انتخابي ينفرط عقده بمجرد إعلان نتائج الانتخابات، والثاني يبنى بعد الانتخابات مباشرة وبناء على نتائج هذه الانتخابات من ناحية، والرؤى والبرنامج السياسي المشترك من ناحية ثانية، وعادة ما تفشل كل محاولات تحويل الائتلاف الانتخابي إلى ائتلاف سياسي، لأن الأول مصلحي بحت هدفه الفوز في الانتخابات، بينما الثاني سياسي بحت هدفه تشكيل ائتلاف أغلبية على برنامج سياسي مشترك أو وفق مبادئ سياسية، يشكل الحكومة ويتبنى سياساتها ويدافع عنها ويحفظها من السقوط.

فخطيئة من بيدهم الأمر بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت عام ٢٠١٤، أنهم لم يميزوا بين الائتلاف الانتخابي والسياسي، وعملوا على تحويل الائتلاف الانتخابي المصلحي، الذي جمع مختلف ألوان الطيف السياسي، ائتلافاً وربما حزباً سياسياً، فلا نجح كائتلاف سياسي ولا تحول إلى حزب سياسي.

وعموماً لم تكن فكرة وعملية التحالفات والائتلافات وليدة أيامنا هذه فقط فكما يهتم بها خبراء السياسة العملية، وعلماء علم الاجتماع السياسي الأكاديمي فقط، اهتم بها زعماء وعشائر القبائل البدوية منذ زمن الانثروبولوجيا السياسية – تحديداً– إلي الاهتمام بدراسة التحالفات بين القبائل، واعتبرها علماء الأنثروبولوجيا عملية تغير سياسي خصب للدراسة لأنها تهتم بدراسة الأبنية السياسية التقليدية كأنماط مستقرة، وبين الأنماط التقليدية والمستحدثة إدارياً وثقافياً في تلك المجتمعات(٣٦).

– ثقافة التعددية السياسية بين الطموحات الفردية والتنمية السياسية :

تعد الثقافة السياسية ثقافة فرعيةSub-culture في إطار الثقافة العامة للمجتمع فهي الشق المتعلق بظاهرة السلطة من هذه الثقافة العامة ورغم تعدد وتنوع التعريفات لهذا المفهوم فإنه يدور في النهاية حول نسق القيم والمعتقدات السائد المتعلق بالسلطة والحكم في المجتمع، وما يشكله هذا النسق من بيئة معنوية يعمل من خلالها النظام السياسي ويؤدي وظائفه(٣٧).

وتشكل هذه القيم والمعتقدات والرموز حول النظام السياسي، وكيف يعمل وما يقوم به الحكومات ورؤية المحكومين إلي السلطة والالتزامات الواجبة نحوها كل ذلك يشكل الثقافة السياسية وتختلف من مجتمع لآخر.وهناك محاولات متعددة من قبل المنظمات للتأكيد علي

الحق في العمل والحق في التعليم والحق في التمتع بالثقافة الخاصة التي قد ينتمي إليها بعض المواطنين [٣٨].

فالثقافة السياسية تعني الإشارة إلي تصرفات الأفراد ووجهات نظرهم تجاه حل المشكلات التي تواجههم،وهل هي برجماتية – نفعية – أم مثالية أم دمج بين الاثنين.

وهل هي ذات صفة تعاونية أم غير تعاونية؟.وهل تعني الانتماء أم الاغتراب عن النظام السياسي والثقة أو عدم الثقة في الأفراد الآخرين[٣٩].

لذلك تعد الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزئية من الثقافة العامة للمجتمع وتضم مجموعة من القيم والتوجهات والاتجاهات والآراء و الأفكار والمشاعر سواء المكتسبة أو المتوارثة التي تعمل علي توجيه الأفراد نحو النسق السياسي ومكوناته المختلفة من مؤسسات وهياكل تنظيمية وتحدد سلوكهم وتقيمهم في إطاره، فالثقافة السياسية تستنج ممارستها وفهمها من الثقافة العامة والتي تشمل المجتمع ككل بتنوعاته واختلافاته، فالقول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع لا ينبغي إمكانية وجود ثقافات غير سياسية فرعية ترتبط بالتكوينات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي ومحل الإقامة متمثلاً في (الريف–الحضر–البادية)، فتصبح هناك ثقافة سياسية للعمال، وثقافة سياسية للفلاحين، وثقافة سياسية للنخبة، وثقافة سياسية للمرأة، ثقافة سياسية للشباب..الخ[٤٠].

فالثقافة السياسية في مجتمع ما تعد أحد أبرز الجوانب ذات الأهمية والمغزى في تفسير وتحليل الحياة السياسية والمجتمعية ابتداء من سلوك الأفراد والجماعات إلي الحركة السياسية للمؤسسات والتنظيمات المختلفة(٤١)، فإذا نظرنا للثقافة السياسية في دولة ما نجد إنها تجميع لثقافات الأفراد المتواجدين بها، وبالرغم من وجود أكثر من ثقافة داخل الدولة الواحدة، إلا أنه يوجد هناك رؤية مشتركة في أغلب هذه الثقافات، تغلب عليهم الثقافة الديمقراطية القائمة علي تقبل الآخر والمشاركة في الحياة السياسية [٤٢].

فالتفاعلات التي يشهدها النظام السياسي عندما يعبر عن درجة من الديمقراطية فإنها تكون ناتجة عن مؤثرات أهمها الثقافة السياسية. وتبدي سوزان عبد الغفار رشاد عدد من الملاحظات عند استخدام مفهوم الثقافة السياسية، بما يعني ضرورة الحرص والعناية عندما يستخدم الباحثين هذا المفهوم ومن بينها ثلاث ملاحظات تتمثل فيما يلي[٤٣] :–

١) لابد من مراعاة عدم إطلاق التعميمات أو الاعتماد علي عامل واحد في تفسير مفهوم الثقافة السياسية حيث أن المجتمع السياسي قد يضم أكثر من ثقافة سياسية واحدة "التعددية الثقافية السياسية" وبعض هذه الثقافات الفرعية قد تتصارع أو تتناقض وقد تتفق.

٢) لابد أن يراعي الباحث تعدد وتنوع العوامل المفسرة ألآخري وعدم الوقوع في خطأ الاعتماد علي عامل واحد كالذي تشكله الثقافة السياسية في الوصف والتشخيص.

٣) لابد من تجنب التحيزات أياً كان مصدرها ومظهرها، كالعنصرية أو الدين أو الأنماط الجامدة عن ثقافة من الثقافات كما لابد ان يعتمد علي نتائج لدراسات امبريقية (٤٤).

إن الثقافة السياسية التعددية بمفهومها الجديد يكون التركيز فيها علي عوامل عديدة منها الدور الاجتماعي للمرأة، نسب التعليم و المتعلمين المتزايدة فتزداد عدد الأسر غير التقليدية في تكوينها وشكلها وانخفاض أهمية الروابط التقليدية والدينية وتزايد أهمية الوظائف التي تقدم الخدمات الإنسانية، بالإضافة إلي زيادة أهمية وفاعلية دور الشباب والمجتمع المدني، كما يشير هذا المنظور إلي توجهات جديدة مثل تراجع الانتماء الحزبي و التعددية الحزبية،فالمزيد من مؤشرات الديمقراطية تتمثل في النزاهة والتعددية الثقافية والحزبية وتعددية الانتخابات كل ذلك من شأنه أن يؤثر علي الثقافة السياسية السائدة (٤٥).

هـ- تحليل الدراسة الميدانية:

أ- تحليل خصائص مجتمع الدراسة

١- جاءت معظم عينة الدراسة من الذكور بنسبة (٧١.٥%) بينما مثلت الإناث نسبة (٢٨.٥%) من إجمالي المبحوثين.(انظر جدول رقم ١ بالملاحق)

٢- احتلت الفئة العمرية من (٢٨-٣٢) المرتبة الأولى بنسبة (٣٥.٧٥%) يليها الفئة العمرية (٣٢-فأكثر) وجاءت بنسبة(٢٥%) وجاءت أقل نسبة في فئة الشباب والتي تمثلت في(١٦-٢٠) سنه وكانت نسبتهم (٣.٧%) من إجمالي المبحوثين مما يؤكد ذلك علي عزوف الشباب عن المشاركة داخل المجتمع سواء كانت سياسياً أو اجتماعياً(انظر جدول رقم ٢ بالملاحق).

٣- يتبين من الجدول تحليل محل إقامة المبحوثين حيث جاءت أعلي نسبة في المقيمين بحي شرق بمحافظة الإسكندرية ويرجع ذلك لتعدادهم السكاني الذي بلغ ٩٨٥.٧٨٦

ألف نسمة وفقاً لتعداد ٢٠٠٨ وجاءت نسبهم ٧٣.٥% من إجمالي عينة الدراسة. يليها سكان حي وسط وبلغت نسبهم ٢٦.٢٥% من إجمالي المبحوثين أيضا وفقاً لتعدادهم ٥٤٥.٨٣٢% ألف نسمة لعام ٢٠٠٨. (انظر جدول رقم ٣ بالملاحق)

٤- جاءت أعلي نسبة في الذين لا ينتمون لأحزاب سياسية وليس لهم عضويةبالأحزاب وجاءت نسبتهم ٦١.٧٥% من إجمالي عدد المبحوثين في حين أن نسبة الأفراد الذين ينتمون للأحزاب السياسية بنسبة ٣٨.٢٥% وتلك النسبة ضعيفة في الحياة الحزبية حيث لابد من تغير وانتعاش في الحياة الحزبية خاصة بعد ثورتين كاملتين مر بهم المجتمع المصري. (انظر جدول رقم ٤ بالملاحق)

٥- يتضح من الجدول السابق أن (٤٣.٥%) من إجمالي عينة المبحوثين من الحاصلين على مؤهل جامعي، يليها (٢٠%) حاصلين على شهادة الثانوية العامة يليها (١٧.٢٥%) مؤهل فوق المتوسط، يليها (١٠.٧٥%) حاصلين على ثانوية فني، يليها(٢.٥%) حاصلين على مؤهل فوق الجامعي،يليها الحاصلين على الابتدائية بنسبة (٢%) يليها الحاصلين على إتمام المرحلة الإعدادية بنسبة (١.٥%)،يليها من يقرا ويكتب بنسبة (١.٢٥%) وأخيرا الأميين بنسبة (١%).(انظر جدول رقم ٥ بالملاحق)

٦- يوضح الجدول السابق أسباب انضمام المبحوثين الأعضاء داخل الأحزاب وجاء في المرتبة الأولى من أهم أسباب انضمام الأعضاء للأحزاب بسبب جذور الحزب التاريخية وكانت نسبتهم (٢٤.٧%)، يليهم نسبة (٢٠.١%) من أسباب انضمام الأعضاء للأحزاب هي أن الحزب المنتمي إلية الأفراد له ثقل وتواجد في الشارع المصري يليهم نسبة (١٧.٦%) نتيجة لاتفاق أيديولوجيات الحزب مع الأعضاء المنتمين إليه،يليهم مصداقية الحزب بنسبة (١٢.٣%)، يليها بنسبة (١٠.٨%) إن الأحزاب السياسية تعد منبراً رئيسا لتعبير الأعضاء المنتمين لها عن أرائهم بحرية. يليها ثقة الأعضاء في قيادات الحزب وتمثل (٨.٦%) وأخيرا جاءت نسبة (٤.٢%) لحصول الأعضاء المنتمين للحزب على منصب سياسي داخل مجلس النواب أو الحكومة. (انظر جدول رقم ٦ بالملاحق)

٧- يتبين من الجدول السابق أسباب عزوف المبحوثين عن الانضمام للأحزاب السياسية وتبين أن بلغت أعلى نسبة وجاءت (٢٥.٦%) من إجمالي إجابات المبحوثين لتؤكد على عدم نضوج الحياة الحزبية في مصر، وضعفها على الرغم من تاريخها الطويل على مر السنين، يليها نسبة (٢٣.٥%) لتؤكد على أسباب عدم الانضمام للأحزاب هي الخوف من خوض الحياة السياسية وتجنب مخاطر العمل السياسي، يليها نسبة (١٧.٢%) أنها تجد أن الأحزاب السياسية ليس لها فعالية وضعيفة، يليها نسبة (١٢.٣٣%) من المبحوثين لا يهتمون بالقضايا السياسية لدرجة أنهم ينضمون لأحزاب، يليها نسبة (١٢.٦%) لتؤكد على عدم وجود ديمقراطية وحرية رأي في المجتمع المصري. وأخيرا جاءت نسبة(٨.٦%) لتؤكد على عدم توافر وقت للانضمام للأحزاب بسبب الدراسة أو العمل. (انظر جدول رقم ٧ بالملاحق)

٨- يوضح الجدول السابق انضمام الأعضاء للأحزاب السياسية وبلغت أعلى نسبة في حزب الوفد حيث بلغت نسبة الأعضاء المنتمين إليه بنسبة (٢٣.٥%) ويرجع ذلك للجذور التاريخية لحزب الوفد في الحياة السياسية وايدلوجية الحزب الوسطية، يليه جزب التجمع بنسبة (١٧.٦%)، يليه انضمام المبحوثين لأحزاب أخرى متنوعة وكانت نسبة المبحوثين لأحزاب أخرى متنوعة وكانت نسبتهم (١٥.٦%)، يليه حزبا المؤتمر والأحرار وجاءا على التوالي بنسبة (٩.١٥%)، يليهم حزب مستقبل وطن بنسبة (٩.٨%)، ياتي بعدهم حزب مصر الثورة بنسبة (٦.٥%) يلية المحافظين بنسبة (١.٩%) وأخيرا حزب الأحرار الدستوريين جاء بنسبة(١.٣%). وقد تم اختيار تلك المتغيرات والأحزاب في مجال الدراسة حيث أنه تم اتفاق مبدئياً بين تلك الأحزاب لتكوين تحالف حزبي وتأتلف في ما بينها قبل انتخابات برلمان ٢٠١٤م (انظر جدول رقم ٨ بالملاحق)

ب- المشاركة السياسية ودورها في الإصلاح السياسي

٩- جاءت أعلي نسبة في الأفراد الذين ينتمون للأحزاب وجاءت أعلي فئة بنسبة ٥٢.٢% وهم الأفراد الذين مر علي انضمامهم بالحزب من ثلاث إلي ست سنوات. يليها نسبة انضمام الأعضاء للأحزاب من عام إلي ثلاثة أعوام وجاءت نسبتهم ٢٣.٥% من

إجمالي المبحوثين حيث جاءت أقل نسبة في الأفراد الذين مر علي انضمامهم لعضوية الأحزاب وبلغت نسبهم ٦.٥% من إجمالي المبحوثين مما يدل ذلك علي ضعف إقبال المواطنين علي الاندماج والانضمام لعضوية الأحزاب. (انظر جدول رقم ٩ بالملاحق)

١٠- جاءتفئة المبحوثين الذين شاركوا في العمليات السياسية سواء المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات و جاءت نسبة من شاركوا في الحياة السياسية أعلي ممن لم يشاركوا حيث بلغت نسبة المشاركين في العمليات السياسية (٧٢.٢٥%) من إجمالي المبحوثين. يليها نسبة من لم يشاركوا في العمليات السياسية في المجتمع وكانت نسبهم (٢٧.٢٥%) مما يؤكد ذلك علي رغبة المواطنين في الاندماج والمشاركة في الحياة السياسية وممارسة حقوقهم السياسية كاملة شرط أن تكون تلك العمليات السياسية واضحة ومحددة وذات هدف واضح. (انظر جدول رقم ١٠ بالملاحق)

١١- تتضح ممارسة المبحوثين للعمليات السياسية في المجتمع المصري والتي تتمثل في التصويت على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أو الاستفتاء على الدستور، جاءت أعلى نسبة وتمثلت في المبحوثين الذين شاركوا في عملية الاستفتاء على الدستور سواء كان بالموافقة أو الرفض لمواد الدستور وكانت نسبتهم (٥٠.١%) من إجمالي المبحوثين، يليها نسبة من شاركوا في التصويت على الانتخابات الرئاسية وكانت نسبتهم (٢٣.٣%) من إجمالي المبحوثين، وأخيراً جاءت نسبة من شاركوا في التصويت على مرشحي الانتخابات البرلمانية وكانت نسبتهم (١٧.٤%) من عينة المبحوثين.. ويتضح من الجدول السابق رغبة المواطنين في المشاركة السياسية في المجتمع المصري.

١٢- تأتي أسباب عدم مشاركة المبحوثين في العمليات السياسية وعزوفهم عنها وبلغت أعلى نسبة فيمن لم يشاركوا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنسبة (٣٩.٥%) وذلك بسبب عدم موافقتهم على مواد الدستور المعدل،يليها نسبة من كان ليس لديهم ثقة في نتائج الانتخابات وكانت نسبتهم(٣٠.٤%) من إجمالي المبحوثين، يليها بنسبة (١٥.٥%) عدم المشاركة بسبب عدم معرفة المبحوثين بالمرشحين المتقدمين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وأخيراً جاءت نسبة من ليس لديهم ثقة بالمرشحين في تحملهم المسئولية وكانت نسبتهم (١٤.٥%) من إجمالي نسبة المبحوثين.

١٣- نجد اهتمام المبحوثين بحضور الدورات التدريبية داخل الأحزاب الأعضاء فيها حيث بلغت نسبة من يهتمون بحضور الدورات التدريبية بنسبة (٧١.٨%) من إجمالي المبحوثين الأعضاء داخل الأحزاب، في حين أن بلغت نسبة من لا يهتمون بحضور الدورات التدريبية داخل الأحزاب بنسبة (٢٨.١%) وترى الباحثة أن حضور الدورات التدريبية والتثقيفية التي تعقدها الأحزاب السياسية لابد أن لا تقتصر على حضورها فقط وإنما لابد أن يشارك الشباب والأعضاء فيها بآرائهم وأفكارهم حتى ينمي ذلك لديهم المشاركة الايجابية وذلك بغرض بناء قيادات سياسية واعية تسعى ان تكون قادرة على متابعة الحياة السياسية.(أنظر جدول رقم ١٣ بالملاحق).

١٤- تتضح نسبة الأعضاء الذين يواظبون على حضور الاجتماعات داخل الأحزاب وجاءت نسبتهم(٨٦.٩%) وأن اللذين لا يواظبون على حضور الاجتماعات داخل الأحزاب المنتمين إليها بنسبة (١٣%) من إجمالي المبحوثين. مما يؤكد ذلك على ما ورد بجدول رقم (١٣). (أنظر جدول رقم ١٤ بالملاحق).

ج- دور الائتلافات الحزبية في الإصلاح السياسي

١٥- تتضح مدى معرفة المبحوثين بمفهوم الائتلافات الحزبية وجاءت أعلى نسبة فيمن يعلمون معنى الائتلافات أو التكتلات ونسبتهم (٢٨%) من إجمالي عدد المبحوثين في حين أن (٧٢%) من أجمالي عينة المبحوثين لا يعلمون مفهوم الائتلافات الحزبية. وأن دل ذلك على شيئ فهو يدل على ضعف الثقافة السياسية والوعي السياسي لدى المواطنين. (أنظر الجدول رقم ١٥ بالملاحق)

١٦- نجد أن أعلى نسبة فيمن يجدون أنه لا فرق بين وجود الائتلافات الحزبية من عدمها وكانت نسبتهم (٥٠.٥%) من إجمالي المبحوثين وتمثل بذلك اعلي نسبة، يليها (٣٠%) من نسبة المبحوثين من يجدون أن فكرة تكوين الائتلافات تعد فكرة جيده ويدعموها لأنها تعمل على تقوية العملية والمشاركة السياسية. وأخيراً جاءت نسبة (١٩.٥%) من لا يدعم فكرة تكوين الائتلافات والتكتلات.(أنظر جدول رقم ١٦ بالملاحق).

١٧- جاءت أعلى نسبة وتمثلت (٣٦.٥%) في أراء المبحوثين ان دور الأحزاب السياسية يظهر وقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فقط وأنها تتحالف وتتآلف فقط بهدف الحصول على كرسي سياسي، يليها في المرتبة الثانية نسبة (٣٣%) من إجمالي عينة المبحوثين وجاءت لتوضح أن الأحزاب السياسية بالفعل لها دور في الحياه السياسية وتجد الباحثة أن تلك النسبة أتت من الأعضاء المقيدين بالفعل في الأحزاب السياسية. وأخيراً جاءت نسبة (٣٠.٥%) وتؤكد أن الأحزاب السياسية لها دور في الحياة السياسية. وإذا قارنا الثلاث نسب سوياً فنجد أنها نسب متقاربة لا تجزم بأن الأحزاب لها دور سياسي من عدمه وقد يرجع ذلك لعدم نضوج الحياة الحزبية وعدم تشبع المواطنين بالثقافة والوعي السياسي الكافيين.(أنظر الجدول رقم ١٧ بالملاحق).

١٨- جاء في المرتبة الأولى من أكدوا على أن هيمنة رأس المال على الحياة السياسية يعد سبباً في تكوين الائتلافات والتكتلات الحزبية المتآلفة وكانت نسبتهم (٥٩.٢٥%) من إجمالي المبحوثين. في حين أن (٤٠.٧٥%) من إجمالي المبحوثين وجدوا أن لا يشترط هيمنة رأس المال في نشأة وتكوين الحياة السياسية.. وترى الباحثة أن ضعف التمويل في الأحزاب يؤدي للتفاوت في أنشطتها الحزبية والتي من خلالها يمكن أن تؤدي إلي جذب أعضاء للحزب أو البعد عنه. (أنظر جدول رقم ١٨ بالملاحق).

١٩- يتبين من الدراسة أن بلغت أعلى نسبة في المبحوثين اللذين يؤكدون على أن الأحزاب السياسية تعد مصدراً رئيسياً في تشكيل الوعي السياسي ومصدرا هاما لمد المواطنين بالثقافة السياسية المطلوبة لفهم سياسة المجتمع المصري، وبلغت نسبتهم (٧٤.٧٥%). في حين جاءت نسبة من لا يجد أن الأحزاب السياسية مصدراً للثقافة والتوعية كانت نسبتهم (٢٥.٢٥%) من إجمالي مبحوثين الدراسة. ويتضح لنا من ذلك أهمية دور الأحزاب في التوعية السياسية ونشر الثقافة السياسية بين أعضاء المجتمع ككل. (أنظر الجدول رقم ١٩ بالملاحق).

٢٠- تأكيداً على ما ورد بجدول رقم (١٩) بأن الأحزاب السياسية تعد مصدراً هاما من مصادر الثقافة السياسية لدى المجتمع فجأت إجابات المبحوثين لتؤكد على أن نسبة

(٣١.٣%) من إجمالي إجابات المبحوثين تجد أن الأحزاب السياسية لا بد وأن تضاعف نشاطها في الشارع المصري بعقد لقاءات وندوات حتى يتمكن المواطنون من متابعة القضايا السياسية وتوسيع القاعدة الثقافية للسياسة. يليها نسبة (٢٩.٣%) تؤكد أيضاً على عقد اللقاءات الدورية داخل مقرات الأحزاب للأعضاء وغير الأعضاء. يليها نسبة (١٨.٧%) أن تقوم الأحزاب بعمل لقاءات ومحاضرات توعية لطلاب المدارس والجامعات. يليها نسبة (١٤.٤%) يخاطب فيها المبحوثين الأحزاب السياسية بالتخطيط السليم لبرامج داخل الحزب تهدف لأعاده جذب الشباب للحياة السياسية وإدماجهم بها. واخيرأ جاءت نسبة (٦%) تدعو بالاستفادة من رؤى الشباب السياسية وإعادة تقويمها لوضع خطط للحزب. (أنظر الجدول رقم ٢٠ بالملاحق).

٢١- جاءت أعلى نسبة لتوضح أن (٢٩.٤%) من إجمالي المبحوثين يجدون أن الأحزاب السياسية لا تعد مصدراً لتلقي الثقافة السياسية وذلك لأن هدف أعضائها الوصول لمقاعد سياسية فقط دون النظر لمصلحة المواطنين. يليها نسبة (٢٦.٦%) وتؤكد على عدم وجود الأحزاب السياسية في الشارع المصري لا في فترة الانتخابات فقط بهدف تحقيق أغراضها الشخصية. يليها نسبة (١٦.٤%) أن الأحزاب متقوقعة على نفسها ولا توسع نشاطها في الشارع المصري وتقتصر على نشاطها خارج الحزب. وأخيراً جاءت نسبة (١٢.٩%) لتؤكد على أن أعضاء الأحزاب السياسية لا تعمل إلا لمصالحها الشخصية. (أنظر الجدول رقم ٢١ بالملاحق).

٢٢- بلغت أعلى نسبة وجاء في المرتبة الأولى بنسبة (٦٦.٧٥%) وهم الغير راضون عن أداء الائتلافات الحزبية داخل مجلس النواب بعد ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ م. ويأتي في المرتبة الثانية بنسبة (٣٣.٢٥%) من إجمالي عينة المبحوثين والذين أكدوا في إجاباتهم أنهم راضيين عن أداء الائتلافات داخل مجلس النواب.(أنظر الجدول رقم ٢٢ بالملاحق).

٢٣- يتبين لنا من الجدول رقم (٢٣) أن نسبة عدم رضاء المبحوثين عن أداء الائتلافات الحزبية داخل البرلمان وبلغت أعلى نسبة وهي (٤٥.٣%) وجاءت لتؤكد على أن

الائتلافات لا يظهر دورها إلا قرب الانتخابات. يليها (٣٢.٩%) لتؤكد على أن الائتلافات الحزبية دورها هامشي وليس لها دور واضح وملموس في تقديم الخدمات للمواطنين في الشارع المصري. وأخيراً جاءت نسبة (٢١.٧%) لتؤكد على عدم رضاء المبحوثين عن أداء الائتلافات داخل مجلس النواب بسبب كثرة النزاعات والخلافات الأيدلوجية بينهم وسعيهم للمصالح الشخصية فقط.(أنظر الجدول رقم ٢٣ بالملاحق).

٢٤- يتضح من الدراسة قياس مدى قيام الائتلافات الحزبية داخل مجلس النواب بإجراء إصلاحات سياسية من عدمها وجاءت نسبة (٥٥.٥%) من إجمالي المبحوثين ليؤكدوا أنهم لا يشعرون بأي إصلاحات سياسية قامت بها الائتلافات الحزبية في مجلس النواب. في حين أن (٤٤.٥%) من إجمالي المبحوثين أكدوا بأنهم شعروا بمجموعة من الإصلاحات السياسية داخل مجلس النواب أهمها تكوين تكتل وتحالف يساعد على دعم الحكومة أو معارضتها. حيث أن الائتلاف يعد لسان حال الشعب تحت قبة مجلس النواب. ومن أهم الإصلاحات أيضا دعم المشاركة النسائية والشبابية للوقوف بجانب المواطن المصري البسيط. (أنظر الجدول رقم ٢٤ بالملاحق).

٢٥- بلغت أعلى نسبة في إجابات المبحوثين وجاءت بنسبة (٢٥.٩%) لتعبر على أن الائتلافات داخل مجلس النواب عملت على تفعيل روح الانتماء والمواطنة لدى الشعب المصري، يليها نسبة (٢٢.٨%) يرون أن الائتلافات في مجلس النواب ليس لها دور محدد وغير مفهومه الأغراض، يليها نسبه (١٩.٦%) تعمل على دعم المشاركة السياسية للمرأة والشباب ودمجهم في الحياة السياسية، يليها نسبة (١٩%) تعمل على المشاركة في تعديل مواد الدستور، وأخيراً نسبة (١٢.١%) تهدف تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية – والتنفيذية – والقضائية. (أنظر الجدول رقم ٢٥ بالملاحق).

٢٦- يوضح الجدول رقم ٢٦ مدى رضاء المبحوثين من المشاركة الشعبية في الحياة السياسية حيث جاءت أعلى نسبة لتمثل (٥٧.٥%) بأنهم غير راضيين عن أداء الشعب المصري وانعزاله الحياة السياسية. في حين بلغت نسبة من راضي عن أداء

الشعب المصري جاءت بنسبة (٤٢.٥%) من إجمال عينة المبحوثين.(أنظر الجدول رقم ٢٦ بالملاحق).

٢٧- تأتي أعلى نسبة في عزوف الشعب المصري عن المشاركة السياسية لتمثل (٢٩.١١%) بأن الشباب يهتم بالشئون الاقتصادية والظروف المعيشية أكثر من القضايا السياسية. يليها نسبة (١٩.٩%) يميلون للهجرة خارج البلاد للبحث عن فرص عمل أفضل. يليها نسبة (١٦.٩%) تأتي لقلة الوعي والاهتمام بالقضايا السياسية. يليها نسبة (٨.٥%) لتؤكد على هيمنة القوى العليا وأصحاب رؤوس الأموال للقضايا السياسية وتهميش الشباب والفئات الأخرى. يليها بنسبة (٧.٦%) شعور الشباب العزلة والاغتراب داخل المجتمع. وأخيرا جاءت بنسبة (٣.٨%) فقدان بعض فئات المجتمع على تغير المجتمع والحياة السياسية للأفضل.(أنظر الجدول رقم ٢٧ بالملاحق).

٢٨- يتبين من الدراسةقياس لحالة الأحزاب السياسية بعد ثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣ م وقياس مدى فعاليتها في الشارع المصري، وجاءت إجابات المبحوثين على النحو التالي : جاءت أعلى نسبة لتؤكد على أن الأحزاب السياسية تعيش حالة من الجمود والتصلب وكانت نسبتهم (٣٥.٧٥%)، يليها (٢٢%) لتؤكد على أن الأحزاب السياسية في مصر تعيش حالة من عدم التوازن وفقدان السيطرة على تحقيق إصلاحات سياسية، يليها (١٨%) من إجمالي المبحوثين، يؤكدون على أن الأحزاب السياسية تعيش في حالة تطوير، وأخيرا جاءت أقل نسبة وبلغت (١١%) لتؤكد أن الأحزاب السياسية تعيش حالة من التوازن والاستقرار وأن لها أهدافا واضحة وبرامج محددة وتسعى إلى التطلع الدائم لمساندة الحكومة في إجراء إصلاحات سياسية في المجتمع المصري.(أنظر الجدول رقم ٢٨ بالملاحق).

النتائج العامة للدراسة:

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج العامة والتي جاءت من خلال التحليل الميداني لرؤية تكوين الائتلافات السياسية والحزبية ومن أهم تلك النتائج ما يلي:

١- أشارت بيانات الدراسة أن أهمية الأحزاب السياسية تكمن في أن لها دوارً سياسياً داخل المجتمع المصري وذلك من خلال مدى فعالية تلك الأدوار بشرط تواجدها والالتصاق بالجماهير في الشارع المصري وفقا لما تؤكد عليه نظرية المشاركة الجماهيرية وهذا ما أسفرت عنه معظم مؤشرات الدراسة الحالية بأن الأحزاب السياسية لها دور غير فعال وتعيش حالة من الجمود السياسي، وأن الأحزاب لا يظهر دورها إلا وقت الانتخابات سواء برلمانية أو رئاسية. ولا تدعم نشاطها إلا إذا دفعت بمرشحين في الانتخاب ينتمون إليها بالعضوية. كما تبين أن الأحزاب لا تعمل على تثقيف أعضائها ومدهم بالمعلومات الكافية والتي تمكن أعضائها من مواجهة التعديلات الحالية والمستقبلية المتوقعة سواء بالنسبة للأفراد المحكومين أو الحكام

٢ – تبين من الدراسة الميدانية أن أهداف تكوين الائتلافات السياسية والحزبية تكمن في الترابط والاجتماع على مبدأ واحد وأساسي وهو إما معارضة الحكومة أو مساندتها. حيث تعد فكرة تكوين الائتلافات السياسية جيدة وجديدة في ميدان السياسة المصرية وأن تكوينها يعمل على تحقيق التوازن بين القوى السياسية المختلفة والتوازن بين الحكومة والبرلمان أو بين الأحزاب السياسية الضعيفة الأداء والتكوين، شرط ألا تعمل تلك الائتلافات وتحصر هدفها أو أهدافها في حصولها على مقاعد سياسية في البرلمان أو مواقع تنفيذية في الحكومة حتى تسير على خطى الحكومات أو مساندة لها لكي تقترب من تحقيق مطالب الشعب والجماهير العريضة في دوائرهم.

٣ – يشكل رأس المال السياسي عنصرا من عناصر الضغط في تكوين الائتلافات حيث أشارت بيانات الدراسة أن هيمنة رأس المال السياسي والتمويل يؤثران في تكوين تلك الائتلافات ويجعلها ذات مصالح وقوى ضاغطة على الحكومة وتؤكد الدراسة أن ضعف التمويل يؤدي إلى التفاوت في أنشطة الأحزاب والائتلافات والتي من خلالها يمكن أن تؤثر في انضمام الأعضاء وعدم انضمامهم إلي الأحزاب والائتلافات.

٤- أشارت بيانات الدراسة أن الأحزاب والائتلافات السياسية تعد مصدرا هاما في تشكيل وتنمية الوعي السياسي للأفراد وذلك من خلال اهتمام الائتلافات والأحزاب بدورات التوعية السياسية لأعضاء الحزب أو الائتلاف.. واستخدام مبدأ الشفافية في عرض الحقائق المتعلقة بالقضايا السياسية للمجتمع المصري.

٥- تبين من تحليل بيانات الدراسة أن أهم أشكال الإصلاح السياسي والتي قامت الائتلافات السياسية والحزبية بدعمها هي نشر روح المواطنة والانتماء ودعم المشاركة السياسية للمرأة والشباب وحث المواطنين على العمل بصورة متوازنة مع الحكومات وهو ما يؤكد على وجهه نظر الائتلافات الحزبية في فترة الأزمات المجتمعية بين تحقيق المصالح الفردية والتوجه نحو المشاركة الفعالة في التنمية السياسية المجتمعية. وخلصت أن الائتلافات السياسية تتمكن من تغطية جميع محاور الإصلاح السياسي في المجتمع المصري والتي تتمثل في تحقيق التقارب والتوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية- التنفيذية – القضائية) وتعديل ووضع الدستور والتحول الديمقراطي وتفعيل مبدأ التمكين السياسي للفئات والقيادات المختلفة في الساحة السياسية.

٦ – تكمن ايجابيات الائتلافات السياسية والحزبية في أن تندمج أغلبية الأحزاب والمستقلين في تحالف واحد وذلك من أجل الحصول على نسبة عالية في البرلمان أو التأييد في المجتمع. ولكن تواجه تلك الائتلافات عند تكوينها مجموعة من الصعوبات البالغة والتحديات والتي سوف تضطر لمواجهتها أهمها مواجهة الإرهاب، والمعارضة الشعبية، وإمكانية الحفاظ على الأمن القومي والاهتمام بتحقيق التنمية بمختلف فروعها، وأيضا التركيز على حل المشكلات المجتمعية والتي تتعلق بالأنشطة البيئية المختلفة كالاهتمام بقضايا الصحة والتعليم والمرأة.. كل ما سبق يعد رؤى لوضع الائتلافات السياسية والحزبية في ميدان الساحة السياسية المصرية.

٧ – أشارت الدراسة الراهنة إلي أن العملية الانتخابية في مصر هي مرآة عاكسة للوضع السياسي في المجتمع المصري، وتعد أيضا عاكسة لتكوين الائتلافات السياسية، وأن من أهم سلبيات الائتلافات، أنها لم تمثل كل الفئات المهشمة سياسياً واقتصادياً، بل ركزت في تكوينها وتآلفها وأتلافها أن يكون لها جمهور يغلب عليه فئة المثقفين أحيانا، وفئة رجال الأعمال

والصناعة وغيرهم ممن هم في مستوياتهم الاجتماعية والفكرية، أو أنها ستكون انعكاساً لتيار ما يعمل من أجل مصالح شخصية وقد أثبتت التجربة المصرية منذ ثورتي ٢٥يناير٢٠١١و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لاسيما (الأخيرة) أن الائتلافات الحزبية والجماهيرية (المستقلون) هي السبيل الوحيد للخروج بالمجتمع المصري إلى بر الأمان السياسي ولنا في تجربة ائتلاف دعم مصر والتكاتف حوله من قبل عدد كبير من الأحزاب المصرية خير مثال في تلك التجربة السياسية في الحياة السياسية في المجتمع المصري..

مصادر ومراجع الدراسة :

١- مروة منير فريد لاشين: السياق الاجتماعي للعلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية: دراسة حالة لعينة من الأحزاب السياسية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. (رسالة ماجستير)، جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠١٦م.

٢- حسن بن كادي: تأثيرات عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية. دفاتر السياسة والقانون بالجزائر. العدد ١٣، ٢٠١٥، ص ص٦٥-٨٥.

٣- خلود محمد راشد: دور البرلمان في التنمية السياسية في الأردن. مجلة القراءة والمعرفة، العدد١٣٤، ديسمبر ٢٠١٢، ص ص١٤١-١٥٩.

4-Xiao ou Zhang; "A study of Marx's thought on political development". People's Republic of china: Nunan Normal University, 2011.

٥- موريس ديفيرجية، ترجمه علي مقلد، عبدالمحسن سعد، الأحزاب السياسية، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢

٦- بطرس غالي، الأبعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية (يوليو-سبتمبر١٩٦٩م) ص ٨٠ وما بعدها.

٧ – إسماعيل صبري مقلد، تحركات العملاقين على طريق الوفاق في السياسة الدولية، العدد٣٩، يناير ١٩٧٥م ص٧٥.

8- Edwardv.Guilck "Europe's classical balance of power, 'Cornel university" press Ithaca, 1955, p.p. 307-308.

9- AnneM.Jones "changes in soviet conflict Doctrine (ed) verepentony (chandier publishing) company san Francisco ,1991. P.p. 127-128

١٠-عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، السياسة الدولية العدد ٩٢.ابريل ١٩٨٨م، ص٨٥.

١١- عبدالله نقرش،إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي،مقاربة نظرية،الجامعة الأردنية،مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد٣٢، العدد٣٢، ٢٠٠٥م،ص٥١٣.

12- Samuel Huntington and John M.Nelson, no easy choice political participation in developing countries massachusett: Harvard university press. 1976, p.p 55-58.

١٣- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٨٥، ص ١١٥-١٢٠.

١٤- عادل ثابت، النظم السياسية،الدار الجامعية الجديدة للنشر،الإسكندرية،٢٠٠١م، ص٣٠.

١٥- محمد عزيز شكري، مصطفى ناصف، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٠، الكويت، ص ١١-١٣.

١٦- صموئيل هنتينجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، ط١ ١٩٩٣، بيروت، لبنان، ص ١٨٥-١٧٨.

١٧- ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية، مفاهيم،أساليب،تطبيقات، مركز الكتاب للنشر، القاهرة ٢٠٠٤، ص٥١

١٨- موريس ديفيرجية، مرجع سابق ص٣٠٥.

١٩- المرجع السابق، ص٣٠٧.

٢٠- محمد عزيز شكري، مصطفى ناصف، مرجع سابق، ص ١٣٨-١٤٠.

21- Inis Claude, Jr., power and International Relation. New York, Random house. 1962, p.p.136-138.

22- Edward v.Guilck,Op.Cit.117.

23- Theodore Abel, "The elements of decision in the pattern of war" American sociological review, 6December1941, p.p.853.856.

24- Claude Berge, The theory of graphs. London. Mehteum,1962,p.p.133-136.

25- S. Dumas and K. O. vedel Peterson, losses of the caused by war (Oxford, Claredon,) 1978.P.P. 152-158.

٢٦- السيد يس: الديمقراطية وحوار الثقافات، تحليل للازمة وتفكيك الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٧م،ص٣٢.

٢٧- فاروق يوسف أحمد، الثورة والتغير السياسي في مصر، أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية في مصر، مطبعة عين شمس، القاهرة ط٢، ١٩٨٣، ص ٦٧.

٢٨- إيمان محمد عز العرب، واقع التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في مصر، "دراسة سوسيولوجيه في الفترة من (١٩٥٢-٢٠٠٥) أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع- جامعة طنطا، مارس ٢٠٠٦م، ص١٦١.

٢٩- مصطفى محمود منجدود، مفهوم الثقافة السياسية في برامج بعض الأحزاب السياسية، في كمال المنوفي، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع، للبحوث السياسية، القاهرة، ١٩٩٤م ص ١٤٠.

٣٠- عادل مختار الهواري، مدخل العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٥م، ص٧٠-٧٢.

٣١- أحمد ثابت، التنشئة السياسية للطفل المصري وصورة المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١١١ أكتوبر ١٩٩٦م، ص٤٠.

٣٢- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بالأهرام، يوليو ٢٠٠٥، ص٤١٢-٤١٣.

٣٣- عمرو الشوبكي، الجمهورية الرئاسية بين الخبرة المصرية والخبرات العالمية، مصر والإصلاح السياسي عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٦م، ص ١٠٣.

٣٤- أحمد عبد الحفيظ، التعديل الدستور والإصلاح السياسي، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام العدد ١٥٠، ٢٠٠٥م.

٣٥- سمير رمزي، حاله الأحزاب السياسية في فترة السيسي: خطوات للخلف مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية مقال ٣٠يونية ٢٠١٧م.

٣٦- المرجع سابق.

٣٧- محمد عبده محجوب، الانثروبولوجيا السياسية، ط٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص٢٠٧.

٣٨- سوازن عبدالغفار رشاد نقلاً عن:Dennis Kavanagh الثقافة الساسية والتحول الديمقراطية نموذجي اليابان، كوريا الجنوبية (١٩٩٢_٢٠١٢م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٤.

٣٩- السيد يس، مرجع سابق، ص٥٨.

٤٠- ريتشارد داوسن، وآخرون، ترجمة مصطفى عبد الله ومحمد زاهر: "التنشئة السياسية دراسة تحليلية " مطبوعات جامعه قاريونس، بنغازي، ١٩٩٠م، ص ٣٥-٣٧.

٤١- هبه الله صالح السيد، دور الصحف المصرية في تشكيل صورة الأحزاب السياسية وانعكاساتها على المشاركة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حلوان، ٢٠٠٦،ص ١٤٠.

٤٢- سوزان عبدالغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٨٠-١٨٢.

٤٣- دعاء عبد الله محمد عبد الجليل، الثقافة السياسية للمواطنين في صعيد مصر، دراسة ميدانية في قرى بني عدي بمحافظة أسيوط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠١٤م، ص١٤.

44- Miho Nakatni, New political culture with comparative perspective, Tokyo,Yokohama, meijigakuin University, 2006, 1-2 Hyperlink, Http:// www.Otemon.ac.jp/jpcs2006/paper/iv1.2pdf

٤٥- ألن تورين، ما هي الديمقراطية"حكم الأكثرية من ضمانات الأقلية "ترجمه حسن قبيس، دار الساقي بيروت، ١٩٩٥م، ص٣٧.

ملاحق الدراسة:

جداول الدراسة الميدانية

١- تحليل خصائص مجتمع الدراسة

جدول رقم (١) يوضح عينة الدراسة

المتغيرات	ذكر	أنثى	مجموع
التكرارات	٢٨٦	١١٤	٤٠٠
النسبة المئوية	%٧١.٥	%٢٨.٥	%١٠٠

جدول رقم (٢) يوضح الفئة العمرية للدراسة

متغيرات	٢٠-١٦	٢٤-٢٠	٢٨-٢٤	٣٢-٢٨	٣٢- فأكثر	مجموع
تكرارات	١٥	٦٥	٧٧	١٤٣	١٠٠	٤٠٠
%	%٣.٧٥	%١٦.٢٥	%١٩.٢٥	%٣٥.٧٥	%٢٥	%١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح محل اقامة المبحوثين

متغيرات	حي وسط	حي شرق	مجموع
تكرارات	١٠٦	٢٩٤	٤٠٠
النسبة المئوية	%٢٦.٢٥	%٧٣.٥	%١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح عضوية المبحوثين داخل الاحزاب

متغيرات	لدية عضوية بحزب	ليس لدية عضوية بحزب	مجموع
تكرارات	١٥٣	٢٤٧	٤٠٠
النسبة المئوية	%٣٨.٢٥	%٦١.٧٥	%١٠٠

جدول رقم (٥) يوضح الحالة التعليمية للمبحوثين

متغيرات	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوية عامة	ثانوي فني	فوق المتوسط	جامعي	فوق الجامعي	مجموع
تكرارات	٤	٥	٨	٦	٨٠	٤٣	٧٠	١٧٤	١٠	٤٠٠
النسبة المئوية	١ %	١.٢٥	٢%	١.٥%	٢٠ %	١٠.٧٥ %	١٧.٢٥ %	٤٣.٥ %	٢.٥%	١٠٠ %

جدول رقم (٦) يوضح اسباب انضمام المبحوثين بعضوية في حزب سياسي

متغيرات	اتفق مع اتجاهات الحزب	له ثقل وتواجد في الشارع المصري	ثقتى ومعرفتي بقيادات الحزب	جذورة التاريخية	مصداقيتة	للحصول على منصب سياسي	للتعبير عن الرأي	مجموع
تكرارات	٥٧	٦٥	٢٨	٨٠	٤٠	١٣	٣٥	٣٢٣
النسبة المئوية	١٧.٦%	٢٠.١%	٨.٦%	٢٤.٧%	١٢.٣%	٤.٢%	١٠.٨%	١٠٠%

جدول رقم (٧) يوضح أسباب عزوف المبحوثين عن الانضمام في عضوية الأحزاب

متغيرات	عدم الاهتمام بالقضايا السياسية	الخوف من مخاطر العمل السياسي	عدم نضوج الحياة السياسية في مصر	عدم وجود ديمقراطية وحرية رأي	عدم فاعلية الأحزاب وضعفها	اهتمامي بالدراسة وعدم توافر الوقت الكافي	مجموع
تكرارات	٨٦	١٦٤	١٧٩	٨٨	١٢٠	٦٠	٦٩٧
النسبة المئوية	١٢.٣٣%	٢٣.٥%	٢٥.٦%	١٢.٦%	١٧.٢%	٨.٦%	١٠٠%

جدول رقم (٨) يوضح الأحزاب المنتمي اليها المبحوثين

متغيرات	الوفد	مستقبل وطن	التجمع	المؤتمر	الأحرار	المحافظين	الاحرار الدستورين	مصر الثورة	مصر الحديثة	أخرى	مجموع
تكرارات	٣٦	١٥	٢٧	١٤	١٤	٣	٢	١٠	٨	٢٤	١٥٣
%	%٢٣.٥	%٩.٨	%١٧.٦	%٩.١٥	%٩.١٥	%١.٩	%١.٣	%٦.٥	%٥.٢	%١٥.٦	١٠٠

٢- المشاركة السياسية ودورها في الإصلاح السياسي

جدول رقم (٩) يوضح عدد سنوات انضمام الأعضاء داخل الأحزاب

متغيرات	اقل من عام	عام- ٣ أعوام	٣-٦ أعوام	١٦اعوام - فأكثر	مجموع
تكرارات	١٠	٣٦	٨٠	٢٧	١٥٣
النسبة المئوية	%٦.٥	%٢٣.٥	%٥٢.٢	%١٧.٦	%١٠٠

جدول رقم (١٠) يوضح مدى مشاركة المبحوثين في العمليات السياسية بعد ثورتي ٢٥يناير - ٣٠يونيه

متغيرات	نعم شاركت	لا لم أشارك	مجموع
تكرارات	٢٨٩	١١١	٤٠٠
النسبة المئوية	%٧٢.٢٥	%٢٧.٢٥	%١٠٠

جدول رقم (١١) يوضح العمليات السياسية التي شارك فيها المبحوثين

متغيرات	رئاسية	برلمانية	استفتاء على الدستور	مجموع
تكرارات	١٨٧	١٠١	٢٩٠	٤٠٠
النسبة المئوية	%٢٣.٣	%١٧.٤	%٥٠.١	%١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح أسباب عدم مشاركة المبحوثين في الانتخابات والاستفتاءات

متغيرات	عدم معرفتي بالمرشحين	عدم ثقتي في المرشحين قدرتهم على تحمل المسئولية	عدم الثقة في نتائج الانتخابات	عدم الموافقة على مواد الدستور	مجموع
تكرارات	٤٦	٤٣	٩٠	١١٧	٢٦٩
النسبة المئوية	%١٥.٥	%١٤.٥	%٣٠.٤	%٣٩.٥	%١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح اهتمام المبحوثين بحضور دورات داخل الاحزاب المنتمين اليها

متغيرات	نعم اهتم	لا اهتم	مجموع
تكرارات	١١٠	٤٣	١٥٣
النسبة المئوية	%٧١.٨	%٢٨.١	%١٠٠

جدول رقم (١٤) يوضح مدى مواظبة المبحوثين على حضور اجتماعات داخل الاحزاب

متغيرات	نعم احضر	لا اهتم بالحضور	مجموع
تكرارات	١٣٣	٢٠	١٥٣
النسبة المئوية	%٨٦.٩	%١٣	%١٠٠

٣-دور الائتلافات في الإصلاح السياسي

جدول رقم (١٥) يوضح مدى معرفة المبحوثين بمفهوم الائتلافات والتكتلات الحزبية

متغيرات	نعم اعلم	لا اعلم	مجموع
تكرارات	١١٢	٢٨٨	٤٠٠
النسبة المئوية	%٢٨	%٧٢	%١٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح مدى تأييد المبحوثين لفكرة وجود الائتلافات والتكتلات الحزبية

متغيرات	فكرة جيدة وادعهما	لا اوافق عليها	لا فرق من وجودها او عدمها	مجموع
تكرارات	١٢٠	٧٨	٢٠٢	٤٠٠
النسبة المئوية	%٣٠	%١٩.٥	%٥٠.٥	%١٠٠

جدول رقم (١٧) يوضح راي المبحوثين في دور الأحزاب في الشارع المصري

متغيرات	نعم لها دور واضح	ليس لها دور	تظهر وقت الانتخابات	مجموع
تكرارات	١٣٢	١٢٢	١٤٦	٤٠٠
النسبة المئوية	%٣٣	%٣٠.٥	%٣٦.٥	%١٠٠

جدول رقم (١٨) يوضح مدى تأثير رأس المال على تكوين الائتلافات الحزبية

متغيرات	نعم	لا	مجموع
تكرارات	٢٣٧	١٦٣	٤٠٠
النسبة المئوية	%٥٩.٢٥	%٤٠.٧٥	%١٠٠

جدول رقم (١٩) يوضح دور الأحزاب في أنها مصدر للثقافة السياسة

متغيرات	نعم	لا	مجموع
تكرارات	٢٩٩	١٠١	٤٠٠
النسبة المئوية	%٧٤.٧٥	%٢٥.٢٥	%١٠٠

جدول رقم (٢٠) يوضح كيفية ان تكون الاحزاب السياسية مصدراً للثقافة السياسية

متغيرات	زيادة نشاطها بعقد الندوات في الشارع	التخطيط لبرامج تهدف لدعوة الشباب للمشاركة السياسية	والاستفادة من رؤي الشباب السياسية وتقويمها	عقد محاضرات توعية لطلاب المدارس والجامعات	عمل لقاءات دورية داخل مقرات الاحزاب للأعضاء وغير الأعضاء	مجموع
تكرارات	٣١٠	١٤٣	٦٠	١٨٥	٢٩٠	٩٨٨
النسبة المئوية	%٣١.٣	%١٤.٤	%٦	%١٨.٧	%٢٩.٣	%١٠٠

جدول رقم (٢١) يوضح أسباب عدم اقتناع المبحوثين بأن الأحزاب السياسية مصدرا لتلقي الثقافة السياسية

متغيرات	الأعضاء تعمل لصالحها الشخصي فقط	لان هدفها الوصول لمقاعد الحكم فقط	لعدم وجودها على الأرض إلا وقت الانتخابات	ليس لديها برامج واضحة وحدة	عم توسيع نشاطها خارج الحزب والخروج للشارع	مجموع
تكرارات	٨٠	١٨٢	١٦٥	٩٠	١٠٢	٦١٩
النسبة المئوية	%١٢.٩	%٢٩.٤	%٢٦.٦	%١٤.٥	%١٦.٤	%١٠٠

جدول رقم (٢٢) يوضح مدى رضاء المبحوثين من أداء الائتلافات الحزبية في مجلس النواب بعد ثورة ٣٠ يونية

متغيرات	نعم راضي عنها	غير راضي عن أدائها	مجموع
تكرارات	١٣٣	٢٦٧	٤٠٠
النسبة المئوية	%٣٣.٢٥	%٦٦.٧٥	%١٠٠

جدول رقم (٢٣) يوضح أسباب عدم رضاء المبحوثين عن أداء الائتلافات الحزبية

متغيرات	دورها هامشي وليس لها فعالية في الشارع	يظهر دورها فقط مع الانتخابات	كثرة النزاعات والخلافات الفكرية بينهم	مجموع
تكرارات	١٧٠	٢٣٤	١١٢	٥١٦
النسبة المئوية	%٣٢.٩	%٤٥.٣	%٢١.٧	%١٠٠

جدول رقم (٢٤) يوضح مدى قيام الائتلافات الحزبية والتكتلات بتحقيق اصلاح سياسي في مصر بعد ثورتي ٢٥-٣٠

متغيرات	نعم قامت بإصلاحات	لا يوجد أي تغير	مجموع
تكرارات	١٧٨	٢٢٢	٤٠٠
النسبة المئوية	%٤٤.٥	%٥٥.٥	%١٠٠

جدول رقم (٢٥) يوضح أشكال الإصلاح السياسي الذي قامت به الائتلافات داخل مجلس النواب

متغيرات	المشاركة في تعديل الدستور	دعم المشاركة النسائية ومشاركة الشباب	تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث	تفعيل روح المواطنة والانتماء	ليس لها دور محدد	مجموع
تكرارات	١١٠	١١٥	٧٠	١٥٠	١٣٢	٥٧٧
النسبة المئوية	%١٩	%١٩.٦	%١٢.١	%٢٥.٩	%٢٢.٨	%١٠٠

جدول رقم (٢٦) يوضح مدى رضاء المبحوثين من المشاركة السياسية بشكل عام في المجتمع

متغيرات	نعم راضي عن المشاركة	غير راضي عنها	مجموع
تكرارات	١٧٠	٢٣٠	٤٠٠
النسبة المئوية	%٤٢.٥	%٥٧.٥	%١٠٠

جدول رقم (٢٧) يوضح أسباب عزوف أفراد المجتمع عن المشاركة السياسية

متغيرات	قله الوعي بالقضايا السياسية	عدم الشعور بالانتماء والمواطنة	فقدان القدرة على التغيير للأفضل	هيمنة وسيطرة القوى العليا على السياسة	الخوف من الخوض في السياسة	الشعور بالاغتراب والعزلة في المجتمع	الميل للهجرة	اهتمام الشباب بالشئون الاقتصادية عن السياسية	مجموع
تكرارات	٢٢١	٩٠	٥٠	١١١	٩٣	١٠٠	٢٦٠	٣٨٠	١٣٠٥
النسبة المئوية	%١٦.٩	%٦.٨	%٣.٨	%٨.٥	%٧.١	%٧.٦	%١٩.٩	%٢٩.١١	%١٠٠

جدول رقم (٢٨) يوضح حالة الحياة الحزبية في مصر بعد ثورتي ٢٥-٣٠يونية

متغيرات	جمود	تطوير	قوة	توازن	عدم توازن	مجموع
تكرارات	%١٤٣	%٧٥	%٥٠	٤٤%	%٨٨	٤٠٠
%	%٣٥.٧٥	%١٨.٧٥	%١٢.٥	%١١	%٢٢	%١٠٠

الأجانب في زمن الكوليرا:

الاهتمام العلمي والطبي الأوروبي بالوباء في مصرعام ١٨٨٣

د/ أماني صلاح الدين سليمان

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بمعهد دراسات البحر المتوسط
كلية الآداب جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

الأجانب في زمن الكوليرا:
الاهتمام العلمي والطبي الأوروبي بالوباء في مصرعام ١٨٨٣

شهدت مصر منتصف عام ١٨٨٣ فاجعة كبرى تمثلت في وباء الكوليرا والذي ضرب البلاد طولا وعرضا منذ شهر يونيو في العام المذكور وحتى مطلع ربيع ١٨٨٤ حاصدا أرواح عشرات الآلاف من المصريين والاجانب المقيمين بالبلاد. ولم تكن تلك موجة الكوليرا الأولى ولا الأخيرة التي تضرب مصر، بل لم تكن الأعنف او الأشرس أو الأكثر حصدا للأرواح؛ لكن وباء ١٨٨٣ ضرب مصر وسط ظروف محلية ودولية معقدة حيث ارتبطت مصر آنذاك بمسارات التجارة الدولية خاصة وأن تلك الموجة الوبائية كانت الأولى من نوعها في مصر بعد افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية عام ١٨٦٩ وكذلك عقب مضي شهور قليلة على الاحتلال البريطاني لمصر. وتنبع أهمية دراسة وباء ١٨٨٣ تحديدا الى الزخم الدولي والاهتمام الأجنبي الكبير بأحداث وتطورات الوباء.

يستعرض هذا البحث بالوصف والتحليل دور الأطباء والعلماء الاجانب المقيمين في مصر والوافدين من الخارج أثناء هجوم وباء الكوليرا الدامي في ١٨٨٣ على ثلاثة أصعدة: أولا جهود الاطباء الأجانب العاملين في مصر في علاج المصابين وثانيا محاولة الاطباء ومراسلي المجلات الطبية الأوروبية تغطية أحداث الوباء وامتداداته الى المدن المصرية المختلفة وأخيرا الفرق العلمية الأوروبية التي أتت الى مصر خصيصا لدراسة الوباء.

واعتمد البحث على مراجعة الوثائق التي ضمت المراسلات والتقارير والبرقيات المتبادلة بين الدبلوماسيين البريطانيين داخل وخارج مصر وتم تقديمها الى مجلسي العموم واللوردات في لندن، وحللت كذلك التغطية الاعلامية المكثفة التي قامت بها الصحافة الطبية المتخصصة ومنها المجلة الطبية البريطانية وكذلك مجلة العلوم الامريكية بالاضافة التقارير الصحية الرسمية والتعليقات الحكومية البريطانية والمصرية الخاصة بالأمر. كما استعرض البحث التقارير التي قدمتها الفرق البحثية الأجنبية للحكومات والجمعيات العلمية في بلادها بشأن عملهم في مصر وما توصلوا اليه من نتائج بفعل تلك الزيارة. أما المراجع والدراسات التي تطرق اليها البحث فهي تلك التي تناولت تفصيليا حالة الصحة العامة في مصر والشرق الأوسط في القرن التاسع عشر وكلك تاريخ وباء الكوليرا وتطوره وأثر انتشاره على العلاقات الدولية والاقليمية سواء السياسة او التجارية.

Abstract

Foreigners in the time of Cholera: The European scientific and medical attention towards the 1883 epidemic in Egypt

Egypt was hit by a major catastrophe in June 1883; a vicious Cholera epidemic ravished the country until the spring of 1884, sweeping in its way the lives of tens of thousands of Egypt's population. This Cholera epidemic was neither the first to hit Egypt nor the worst in terms of casualty numbers. However, the 1883 epidemic took place amid very critical local and international situation as Egypt was tied to a large extent to the arrangements of international trade and this specific Cholera epidemic was the first to hit the country after the official opening of the Suez Canal in 1869 in addition to the recent events of the British Occupation of Egypt in 1882. Hence the importance of studying the 1883 epidemic is due to the international momentum and great interest of the international powers of its development and consequences in Egypt.

This research paper describes and analyzes the role of the foreign physicians and scientists who were based in Egypt or those who came to the country to study the epidemic in 1883 through three angels: first, the efforts exerted by foreign doctors to treat the Cholera patients, second the correspondences between the foreign medical press and the physicians or medical reporters writing from Egypt about the epidemic, lastly the research paper investigates the works and results of the scientific and medical teams that visited Egypt to study the epidemic while it was attacking Egypt.

The documents and archives related to the official British inter-governmental correspondence that were exchanged and submitted to both of the houses of the British Parliament. In addition to extensive review of the archives of several medical and scientific publications was done by the researcher; including the

British Medical Journal as well as the American magazine Science. The British public health reports, Egyptian intergovernmental and consular reports were visited and analyzed. The reports and results of the foreign expeditions and teams that visited Egypt during this period were visited and researched as well. The secondary sources of this research varied between books and articles that investigated the issues related to public health in Egypt and the Middle East in the nineteenth century, the history of Cholera Epidemics and how they affected the international and regional political as well as commercial relations.

تنبهت الادارة المصرية منذ عهد "محمد علي باشا" إلى خطورة اهمال الصحة العامة والتخطيط الصحي الحديث في البلاد؛ وبدأ الباشا منذ بداية عهده في محاولات تحديث وتطوير البنية التحتية لعدد من المدن والمراكز المصرية، والاستعانة بالعقول والخبرات الأجنبية والمحلية لاعادة تخطيط المدن والمراكز وانشاء مشروعات الري والاصلاح الزراعي وغيرها من الخطوات التي استهدف بها تطوير وتحديث البنية التحتية والتي صاحبها تأسيس المدارس العليا لخدمة مشروعيه العسكري والسياسي واللذان لم يكون ليكتملا دون بنية هندسية وعلمية قوية ورعاية صحية دقيقة .

وشهد عصر "محمد علي باشا" عدة هجمات وبائية وتفشي للأمراض المعدية والفتاكة وعلى رأسها كارثتان صحيتان وهما الكوليرا في ١٨٣١ ثم الطاعون في ١٨٣٥ مما أكد له خطورة الانتشار الوبائي للأمراض المعدية خاصة بين جنوده ممن كانوا يجوبون أطراف أملاكه ومناطق نفوذه في الشام والجزيرة العربية وغيرهما، وبالتالي تهديد مشروعه الذي كان عماده الرئيسي جيش قوي. لذا فقد أدخل الباشا نظام الكورنتينة (*) Quarentine (الحجر الصحي) وهو نظام أوروبي قائم على مفهوم طبي كان سائدا في مطلع العصور الحديثة باعتبار العزل يقهر أحد أهم مسببات الأمراض وهو العدوى التي تنتج بفعل التواصل البشري؛ ما يعني أن احكام العزل على المرضى أو المشكوك في مرضهم سيؤدي بالضرورة إلى تقليل أخطار الإصابة أو العدوى ويقلل من انتشار الأوبئة. وكانت أوروبا قد بدأت في تبني هذا النظام منذ القرن الثامن عشر لحصار العدوى وخاصة ضد مسببات الطاعون والزهري والكوليرا. كما أن "كلوت بك" عراب مشروع محمد علي التحديثي فيما يخص التطوير الصحي والطبي قد قام بتدريب العشرات من الأطباء والحكيمات وكذلك المطعمين ممن قاموا بحملة ناجحة بتطعيم أفراد الجيش وبعض العامة ضد الجدري وهي الحملة التي حققت نجاحا كبيرا.(١)

(*) الكورنتينة أو الحجر الصحي نظام يقصد به فصل الأشخاص او السفن والقوافل البرية والبحرية التي قد تحمل اصابات مرضية أو حشرات ضارة لمدد محددة قبل السماح لهؤلاء الأشخاص أو المركبات التحرك بحرية وتمكينهم من الوصول أو المغادرة إلى مقاصدهم. واستخدام مصطلح الكورنتينة منتشر دوليا بغض النظر عن اللغات المحلية وهو مشتق من اللغة الايطالية وتراث مدينة فينيسيا تحديدا حيث أن كلمة Quaranta Giorni تعني أربعون يوما وهي المدة التي كانت تطبق على الأشخاص والمركبات قبل السماح بالرسو في الموانيء الأوروبية أثناء انتشار وباء الطاعون فيما عرف بهجوم الموت الأسود في التاريخ الأوروبي الحديث Black Death.

(١) لافيرن كونكه، أرواح في خطر:الصحة العامة في مصر القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد زكي أحمد، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٠-٢٢

وشهد مطلع القرن التاسع عشر تفشي عددا من الأمراض الوبائية انتشر بفعل الأنماط الزراعية ونظم الري التي أدخلتها الخطط العمرانية التي استهدفت تحقيق الحداثة والتمدن في ربوع مصر. فقد كان التلوث المعتاد في المجاري المائية واختلاط ماء النيل بالصرف الآدمي مصدرا محدودا للأذى مادام تدفق المياه مستمرا ومندفعا حيث تتطهر المجاري المائية ذاتيا بفعل تيارات المياه القوية. لكن الانتقال التدريجي إلى نظام الري الدائم بعد قرون طويلة اعتمد فيها المصريون نظام ري الحياض السنوي؛ مما جعل تدفق المياه أبطأ خاصة مع حفر شبكات الترع واقامة منشآت تنظيم الري التي قللت من اندفاع المياه في النيل وأفرعه وقنواته وبالتالي تقليل قدرة تلك المجاري المائية على تطهير نفسها بانتظام. ولأن المصريين قد دأبوا على الشرب مباشرة من المجرى المائي الأقرب إلى منازلهم وحقولهم فقد عني ذلك أن أي تلوث بالمياه لم يكن ضارا بالزرع أو الحيوان وحسب ولكن يضر بالإنسان المصري أولا.[1]

وصاحب التحديث في مجالات الزراعة والري أضرارا دفعت ثمنها مصر القرن التاسع عشر، حيث كانت أهمية ومكانة مصر كطريق تجاري ومعبر انتقال هام، عززه تشييد السكك الحديدية في منتصف القرن ثم افتتاح قناة السويس وكذلك ازدهار الحركة على طرق الحج، سببا في انتعاش اقتصادي ملحوظ وكذلك في تعاظم الواردات المصرية. لكنه أدى في الوقت نفسه إلى استقدام الأمراض المعدية والوبائية مع الحجيج والتجارمن الهنود والأفارقة والمغاربة بالإضافة إلى المصريين أنفسهم ممن كانوا يجولون بين جنوب آسيا الي أوروبا وشمال أفريقيا جالبين عددا من الأمراض التي دخلت مصر ثم انتشرت بين الدلتا والصعيد مع تحركات السكان من مصريين وأجانب عبر النيل الذي كان معبرا تجاريا ووسيط نقل شديد الأهمية آنذاك.

تاريخ وباء الكوليرا في مصر (١٨٣١-١٩٤٧)

يعد مرض الكوليرا أحد أهم وأخطر الأمراض الوبائية التي تفشت في جميع أنحاء العالم دون استثناء منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن العشرين. وبعد سنوات من الجدل حول المرض وأصله وطرق انتقاله والوقاية منه ثم علاجه؛ استقر الأطباء والمؤسسات الصحية العالمية على كونه مرض معد معوي ينتقل عبر بكتيريا تنتشر وتتكاثر في وسيط يمرعبر المعدة وهو

(١) كونكه، مرجع سابق، ص ٩٥

إما أن يكون من خلال ماء الشرب أو الطعام. وتتمثل أعراضه في اسهال شديد وقيء مستمر قد يودي بحياة الانسان عقب الإصابة بفترة تتراوح بين ثلاث ساعات وحتى بضعة أيام ولا يمكن انتقاله إلا بوسيط معوي أي أن يتناول الإنسان طعاما أو ماء اختلط بمخرجات شخص مصاب بالمرض. كانت الكوليرا خلال القرن التاسع عشر مرضا غير مفهوم ودون علاج، لذا قام الأطباء بمعالجة أعراض الكوليرا دون فهم أسباب المرض أو سبل انتقاله؛ فحرصوا على علاج القيء والاسهال والجفاف عن طريق الإماهة باجبار المريض على شرب كميات من المياه والسوائل المغذية لتعويض ما يفقده الجسم من سوائل وعناصر أساسية قد تودي بحياته، واتبعوا الاجراءات الوقائية التي تنطبق على معالجة أي من أزمات الصحة العامة مثل التنظيف والتطهير واعدام الأغذية الملوثة وفصل الأصحاء عن المصابين. لكن مرض الكوليرا ظل مجهول السبب وبالتالي دون علاج ناجع أو اجراءات وقائية مبنية على أسس علمية تخص هذا المرض تحديدا؛ حتى تمكن العلماء من عزل الجسيم المسبب للمرض وفهم آلية انتقاله. وبناء على ذلك، فقد تطور التعامل مع المرض لتصبح أساليب الوقاية خاصة في نواحي الصحة العامة وتطهير مياه الشرب وفصلها عن مجاري الصرف الصحي ومخلفات المصابين سبل لا غنى عنها لتقليل الاصابة وحصارها وهو ما تمكن منه الأطباء والعلماء وأدى إلى انحسار المرض من معظم دول العالم.

وعلى المستوى الاداري أو فيما يخص الصحة العامة: حدد الدكتور "روبرت بوليتزر" في مقاله الشهيرعام ١٩٥٧ مجموعة من السياسات العامة التي يجب تبنيها حال الاصابة بالوباء في بلد ما ألا وهي التعامل المباشر مع أسئلة الجمهور، توفير منشآت تعزل المرضى عن الأصحاء، تطهير مصادر مياه الشرب ومجاري الماء العذب، مكافحة الحشرات والذباب واعدام الأطعمة والمشروبات المشكوك في تلوثها، وأخيرا توعية الجمهور ونشر المعلومات سواء الوقائية أو العلاجية.[١]

وضرب وباء الكوليرا مصر في خمس هجمات قاتلة خلال القرن التاسع عشر، حدثت في أعوام ١٨٣١، ١٨٤٨، ١٨٦٥، ١٨٨٣ وأخيرا في عام ١٨٩٥ على التوالي. وارتبط ظهور المرض بشكل خاص بموسم عودة الحجاج من الأراضي المقدسة سواء من المصريين أو ممن كانوا يعبرون الأراض المصرية باتجاه أفريقيا شمالها وجنوبها.

(١) كونكه، مرجع سابق، ص ٩٦

وتسبب وباء الكوليرا الجامح وموجاته القاتلة تلك في أن يصبح معدل الوفيات في مصر من أعلى المعدلات العالمية خلال القرن التاسع عشر. وتعد موجة ١٨٣١ هي الأسوأ على الاطلاق حتى أن واحدا من كل عشرين مصريا لقي حتفه خلال ثمانية وعشرين يوما هي عمر تلك الهجمة[١]. وفقدت القاهرة وحدها أربعين ألف شخص من اجمالي سكانها الذين قارب عددهم ربع المليون نسمة، بينما فقدت مصر كلها قرابة ١٥٠ ألف نفس لاقت ربها من اجمالي ثلاثة مليون نسمة مثلوا اجمالي تعداد السكان آنذاك. وكتب الطبيب الفرنسي "كلوت بك" معلقا على هذه الأسابيع الأربعة السوداء بأنه ظن أن القاهرة ستبيد عن بكرة أبيها خلال أيام ولن يبق بها شخص واحد على قيد الحياة. وأطلق العامة على الكوليرا عدة أسماء تدل على الخوف واليأس؛ منها الريح الأصفر لاعتقادهم أن ذلك المرض الذي يرتبط بعودة الحجيج من المشاعر المقدسة لابد وأنه يأتي محمولا مع رياح الصحراء[٢]. كما سمي المرض بأسماء أخرى منها الهيضة أي معاودة المرض بعد الشفاء نظرا لتعرض المريض لنوبات متكررة من الأعراض المؤذية التي تعاود مهاجمته بكثافة وهو ما يتفق مع تعريف المصطلح لغويا حيث ورد في المعجم الوسيط أن "الهَيْضُ : الكَسْرُ بعد جُبورِ العظْمِ وهو أَشدُّ ما يكون من الكسر ، وكذلك النُّكْسُ في المَرض بعد الانْدِمال". وهو ما يدلل على يأس العامة من الشفاء وايمانهم بتكرار هجمات المرض الذي لا فكاك منه.

الموجة الرابعة لوباء الكوليرا في مصر عام ١٨٨٣

لقى وباء الكوليرا اهتماما دوليا علميا وطبيا فائقا طيلة القرن التاسع عشر، حيث كانت موجاته المتلاحقة وغموض مصدره ومسبباته بالإضافة إلى نتائجه التي ترتب عليها ازهاق أرواح آلاف البشر وخسارات تجارية واقتصادية جسيمة؛ كانت محصلتها تسابق العلماء والأطباء ومن خلفهم دولا بأكملها للوصول إلى حقيقة المرض. وفي مصر؛ يتبدى لنا هذا الاهتمام الأوروبي بوباء الكوليرا وبخاصة عام ١٨٨٣ في ثلاثة محاور أساسية أولها جهود الأطباء الأجانب العاملين في مصر في علاج المصابين وثانيا محاولة الأطباء الأوروبيين ومراسلي المجلات الطبية الأجنبية تغطية أحداث الوباء وامتداداته إلى المدن المصرية المختلفة وأخيرا الفرق العلمية الأوروبية التي

(1) Echenberg, p73

(٢) نفسه

أتت إلى مصر خصيصا لدراسة الوباء في موطن يختلف عن الهند حيث جرت العادة على دراسة وتوثيق الموجات الوبائية في حوض نهر الجانج.

ورغم أهمية تحليل الأبعاد التاريخية والاجتماعية لموجات الكوليرا المتعددة التي ضربت مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، يلقي هذا البحث الضوء ويستعرض تفصيليا الجهود الأوروبية والدولية أثناء موجة عام ١٨٨٣ بوجه خاص؛ وذلك لعدة أسباب منها أنها أولى الموجات الكبرى في أعقاب حدثين عظيمي الشأن ألا وهما افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية في ١٨٦٩ والاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢. كما أن موجة ١٨٨٣ لاقت اهتماما دوليا جعل مصر مقصدا للعلماء وصفوة الأطباء من أوروبا ممن كانوا يتسابقون لحل لغز الكوليرا ومسبباتها وتمكنوا بالفعل من تحقيق انجازات علمية هامة –كما سنستعرض لاحقا– من خلال الدراسات التي أجريت في مصر.

ورغم الموجات الوبائية المتعددة للكوليرا والتي ضربت مصر عدة مرات كما أسلفنا؛ نجد أن وباء ١٨٨٣ ارتبط في تاريخ الصحة العامة وتاريخ الطب في مصر بالتواجد المكثف للأجانب من علماء وأطباء؛ رغم أنه لم يكن الوباء الأشرس أو الأفدح فيما يخص عدد الضحايا. فقد كتب الأستاذ "أحمد أمين" في قاموس التعابير والعادات المصرية باختصار عن الكوليرا ما يلي:

" الكوليرا :أصيبت مصر مع الأسف بوباء الكوليرا مرارًا، وقد حدثت مرة سنة ١٨٨٣ ظهرت أولًا في دمياط وانتشرت منها في سائر القُطر .وقد ظهر أنها وافدة من الهند عن طريق أحد قوادي السفن التي وصلت بور سعيد من الهند .وذهب فيما بعد إلى دمياط وهو يحمل جراثيم المرض، وبذلت الحكومة مجهودًا كبيرًا في مقاومته والوقاية منه .وجاءت بعثات كبيرة صحية من أوروبا للمساعدة...". [١]

فنجد أن الأستاذ "أحمد امين" لم يخص بالذكر أيا من هجمات الكوليرا اللاحقة أو السابقة، وذكر تحديدا وباء ١٨٨٣ وكونه قد شهد تواجدا علميا دوليا مكثفا استهدف مساعدة مصر على اجتياز الازمة.

(١) أحمد أمين، قاموس العادات والتعابير المصرية، حرف الكاف: الكوليرا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٢٣

هذا ويرتبط تاريخ مصر السياسي والاجتماعي وبالتالي الاقتصادي منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر بحركة التجارة الدولية والتي كان افتتاح قناة السويس حدثا فارقا ومؤثرا بالنسبة لها، حيث رأى البريطانيون القناة كفرصة عظيمة لاختصار مسافة وتكلفة التبادل التجاري بين الجزر البريطانية والمستعمرات في الهند. لذا لم يكن البريطانيون متحمسين لأفكار الكورنتينة أو الحجر الصحي التي كانت تعني تأخير مراكبهم التجارية لأيام طوال في البحر وهو أمر لا يحبذه أي تاجر يرغب في تدفق بضائعه بين ميناء وآخر دون ابطاء[١]. أي أن الاعتبارات التجارية والاقتصادية كانت حاضرة بقوة حتى في تفاصيل الخطط الخاصة بمحاصرة الأوبئة خاصة تلك القادمة من الهند.

ضرب وباء الكوليرا مدن وقرى مصر عام ١٨٨٣ منطلقا من مدينة دمياط، حيث شهد هذا الميناء الساحلي المصري أول ظهور للمرض أثناء الاحتفال بمولد أحد العارفين بالله في مطلع صيف ١٨٨٣، عندما استقبلت دمياط قرابة خمسة عشر ألف مواطن من القرى والمدن المتاخمة للاحتفال بالمولد بالإضافة إلى سكانها والذين قدر عددهم آنذاك بنحو ثلاثين ألف نسمة. ولا يخفي الأطباء البريطانيون دهشتهم من أن المرض لم يبد المدينة عن بكرة أبيها وذلك بالنظر إلى الظروف المعيشية والبيئية المتدنية التي عاشتها آنذاك. فكتب هؤلاء أن الظروف التي قدمتها مدينة دمياط للوباء آنذاك كانت أكثر من مثالية نظرا لوقوع العديد من المستنقعات ومساحات من السبخة والأراضي الطينية على أطرافها هذا بالاضافة إلى البنية التحتية غير الصحية والتي تمثلت في المنازل الضيقة المزدحمة التي لم تتمتع بالاشتراطات الصحية بالمعايير الأوروبية الحديثة وكذلك عادات وسلوكيات الأهالي الصحية والغذائية التي وفرت بيئة مثالية لانتشار الأمراض.[٢]

وفور الابلاغ عن تعدد حالات الوفيات المريبة والمتسارعة في مدينة دمياط ابتداء من الثاني والعشرين من يونيو ١٨٨٣، تم تشكيل لجنة مختلطة تضم عشر أطباء أكفاء من المصريين والأجانب المقيمين في مصر كلفت بالسفر إلى دمياط والوقوف على ما يحدث هناك. وصدر تقرير اللجنة الأول في يوم الخامس والعشرين من يونيو بعد زيارة دمياط ليؤكد أن اللجنة بعد

(1) Sheldon Watts, World Trade and World Disease, May 10th 2002. (Retrieved 13/12/2017). http://www.historyandpolicy.org/policy-papers/papers/world-trade-and-world-disease

(2) Sergeant-Major of RAMC. "With the RAMC (Royal Armed Medical Corps) in Egypt" (1918). Cassell and Company, London, p5

مناظرة وفحص عدد كاف من المصابين واجراء فحص ما بعد الوفاة على العديد من الجثث قد تأكدت بما لا يدع مجالا للشك أن السبب في الوفاة هو مرض الكوليرا. كما أكدت اللجنة أن سرعة انتشار المرض وفداحة الأعراض الظاهرة على المصابين به تؤكد أن انتشاره وبائيا بما يتوجب معه اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية أراضي القطر المصري من انتشاره. الا أن اللجنة أكدت أنها لا تستطيع الجزم بمصدر الوباء وما اذا كان قد بدأ محليا من الأراضي المصرية أو أنه قد انتشر في مصر قادما من الخارج.[١]

حصدت الأيام العشر الأولى من الوباء أرواح قرابة ألف مواطن مصري، علما بأن تلك هي الأرقام المسجلة للحالات المبلغ عنها رسميا للاصابة بالمرض ثم الوفاة بعد التثبت من كونه داء الكوليرا. حيث كتب أحد المراسلين البريطانيين إلى المجلة الطبية البريطانية أرقاما زعم أنها رسمية كما يلي[٢]:

حالات الوفاة الناجمة عن الاصابة بداء الكوليرا في الفترة من ٢٢ يونيو ١٨٨٣ إلى الثالث من يوليو ١٨٨٣

المدينة	عدد الوفيات	اجمالي تعداد السكان (تقريبيا)
دمياط	٩١٦	٣٤ ألف نسمة
بورسعيد	١٣	٢٧ ألف نسمة
المنصورة	٧٢	٢٧ ألف نسمة
طنطا	حالة واحدة	غير مذكور
الاسكندرية	حالة واحدة	غير مذكور
سمنود	١٦	٣٤ ألف نسمة
شربين	٥	١٥ ألف نسمة

(1) Proces-verbal of the Medical Commission, Damietta June 25th 1883 , Inclusure 2 of no.2, Commercial no 34, Correspondence respecting the Cholera Epidemic in Egypt, presented to both Houses of the Parliament, London, 1883, p 2

(2) The Spread of Cholera, The British Medical Journal, Vol 2, No 1175(July 7th, 1883), p 30

وكما أسلفنا كان التسجيل الأول لظهور المرض في مدينة دمياط ويقدر عدد المتوفين في المائة ساعة الأولى من ظهور الوباء بنحو ١٥٧ مصريا.

أمرت الحكومة المصرية فورا بضرب كردون عازل حول المدن والقرى المصابة ترواحت بين عزل أحياء أو ضواحي وحتى عزل مدن بأكملها بما يمنع دخول أو خروج أي شخص من أو إلى المناطق التي ظهرت بها الكوليرا. وقام على تطبيق هذا العزل بالقوة الخفر النظاميون تحت توجيه واشراف ضباط جيش الاحتلال البريطاني والشرطة المصرية. ورغم أن اللجنة الطبية القائمة على دراسة الأزمة قد أوصت بمنع اختلاط المرشدين العاملين بقناة السويس مع القادمين من أو المغادرين إلى الأراضي المصرية حتى لا يخرج الوباء من مصر إلى أوروبا بفعل التواصل المحتوم بين المرشدين وطواقم السفن المارة بالقناة في الاتجاهين؛ الا أن خطاب القنصل البريطاني الذي تضمن هذه الاجراءات أشار إلى أن الأمر سيترك لتقدير شركة قناة السويس فيما يخص اتباع هذه الاجراءات أو حتى تشديدها او تقليصها، حيث حرصت الادارتان البريطانية والمصرية على ترك الباب مواربا لتقدير الشركة ومنحها السيادة الكاملة فيما يخص اجراءات التأمين الصحي والطبي للسفن والطواقم العاملة عليها.[1] وهو ما يدلل على أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت حريصة كل الحرص على تجنب الصدام مع القائمين على ادارة القناة، وبخاصة أن هذا المسك قد توافق مع السياسات البريطانية التي كان جل همها ألا تعطل سفنها العابرة لقناة السويس بفعل أية اجراءات صحية.

استمرت اللجنة المختلطة والتي جمعت نخبة من أهم الأطباء المصريين والأجانب آنذاك في عملها وعقدت اجتماعا ممتدا استمر ليومي السابع والعشرين والثامن والعشرين من يونيو ١٨٨٣ بالقاهرة. شملت عضوية اللجنة كلا من[2] الدكتور داكرونيا بك نائب رئيس المجلس الصحي، والدكتور أردوين بك مفتش عام الصحة البحرية والحجر الصحي، والدكتور أحمد الشافعي بك ممثل مصر في ميناء جدة، والدكتور جرانت كبير أطباء ادارة السكك الحديدية، والبروفسور عبد الرحمن الهراوي الأستاذ بمدرسة الطب، والدكتور أنينوس ممثل اليونان لدى ادارة

(1) Consul Milville to Consul Cookson, Alexandria June 29th 1883, enclosure 2 in no 2, Commercial no 34, ibid, p 3
(2) ibid

الصحة البحرية والحجر الصحي، والدكتور أحمد حمدي بك المفتش الصحي لمدينة القاهرة بالاضافة إلى الدكتور فيراري مدير الحجر الصحي في دمياط.(*)

كما اهتم القنصل البريطاني العام في مصر " ادوارد ماليت" بمشاركة الأطباء الأجانب الذين كانوا متواجدين في مصر بالفعل في الاجراءات العلاجية والوقائية المتخذة في جميع أنحاء البلاد. وفي برقية أرسها "ماليت" إلى وزير خارجيته "جرانفيل" في لندن صباح السادس عشر من يوليو ١٨٨٣؛ أكد "ماليت" أن سبعة أطباء أوروبيين قد انتشروا بالفعل في القطر المصري لاحتواء الأزمة يصاحبهم ستة اطباء مصريين من الحائزين على دبلومات أوروبية. وذكرت البرقية أسماء الأطباء الأجانب والتي شملت بريطانيين وايطاليين وفرنسيين وهم "فنكلر"، "انجلياردي"، "دوتريو"، "رومانو"، "فيراري"، "فلود"، بالاضافة إلى طبيب يدعى "هاسبر".(١)

الخلاف السياسي والعلمي حول أسباب وطرق انتشار الكوليرا

ظهر مرض الكوليرا في شبه الجزيرة العربية لأول مرة عام ١٨٢١، اما أول تسجيل لتفشي الوباء في اقليم الحجاز فكان في عام ١٨٣١ حين حصد المرض أرواح ٢٠ ألف شخص في موسم الحج. وأصبحت الكوليرا مرضا متوطنا بالحجاز اعتبارا من هذا التاريخ وضربت شبه الجزيرة العربية موجات وبائية من الكوليرا في أعوام ١٨٤١، ١٨٥٦،١٨٥١،١٨٤٧، ١٨٥٧ وكذلك عام ١٨٥٩. ورغم أن معظم التقارير الدولية قد أعفت الحجاز وموسم الحج من كونه سببا في وصول مرض الكوليرا إلى أوروبا واتهام المعبر الاسيوي– الاوروبي بالتسبب في نقل المرض إلى القارة العجوز، الا أن وباء الكوليرا الذي ضرب الحجاز في ١٨٦٥ كان من العنف والضراوة بأن وصل مداه إلى أوروبا قادما من الجزيرة العربية. والحقيقة أن القوى الأوروبية ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تنظر إلى موسم الحج بترقب وارتياب نظرا لاجتماع المسلمين العظيم الذي يحرضون فيه بعضهم البعض ضد القوى الاستعمارية الأوروبية وكذلك القلق الأوروبي من تفشي الأمراض والاوبئة في هذا الموسم. أي أن الحج كان يمثل قلقا أوروبيا لأسباب سياسية وكذلك صحية.(٢)

(*) ترتيب الأسماء بحسب ترتيب التوقيع على التقرير المقدم إلى الحكومة المصرية وكذلك الألقاب والصفة الوظيفية

(1) Telegram from Malet to Granville, No 9, July 16th 1883, Commercial no 34, Correspondence respecting the Cholera Epidemic in Egypt, Represented to both Houses of the Parliament, London, 1883

(2) Umar Ryad (ed.), The Hajj and Europe in the time of empire, Brill publishing, Leiden, 2017, p 6-7

كانت الملكة فيكتوريا قد تعهدت لرعايا مستعمراتها من المسلمين وخاصة في الهند في عام ١٨٥٨ بعدم التدخل في شئونهم الدينية أو الاستهانة برغبتهم في أداء فريضة الحج او محاولة منعهم من الوصول إلى مكة المكرمة وذلك في أعقاب التمرد الكبير الذي اشتعل في الهند وقابله البريطانيون بعنف شديد.[1] كما دأبت بريطانيا على رفض جميع قرارات المؤتمر الصحي العالمي في دوراته المتكررة التي حاول من خلالها فرض مزيد من اجراءات الحجر الصحي والعزل الاحتياطي التي ارتأى انها ستقلل من الأخطار الصحية المصاحبة لموسم الحج. كان البريطانيون يخشون من تطبيق ارشادات المؤتمر والتي من شأنها التضييق على الحجيج والذي قد يؤدي إلى انتفاضة شعبية أو تمرد بين رعاياها المسلمين وخاصة في الهند. فأصبح الصراع حول مصدر الكوليرا وطرق انتشارها ليس بالقضية العلمية أو الطبية البحتة التي يعمل الأطباء والعلماء على فك شفرتها، بل تدخلت القوى الكبرى ممثلة في بريطانيا ومصالحها السياسية والتجارية لتتبنى نظريات بعينها، وبطبيعة الحال فقد تبنى خصوم بريطانيا ومنافسوها النظريات المضادة التي تدين بريطانيا وسفنها ورجالها؛ وأصبح هذا الصراع السياسي ظلا ثقيلا يحيط بالأمر ويتدخل بقوة في المسار العلمي للكشف عن حقيقة المرض وطرق انتقاله.

ومن الناحية العلمية، تسببت هجمة وباء الكوليرا في مصر في مصر عام ١٨٨٣ في اشعال حربا علمية بين الأطباء وعلماء الأمراض الأوروبيين الذين انقسموا حول تحديد مصدر المرض وأصر كل على رأيه زاعمين أن التراخي عن معرفة المصدر ستعوق أيضا محاصرة منبعه وبالتالي تقليل حجم ومدى انتشاره.

كانت النظرية الأولى لمصدر وباء الكوليرا في مصر عام ١٨٨٣ تتمحور حول كونه مصدرا محليا وتحديدا من دمياط. فبينما رأى بعض الأطباء أن سلالة جديدة من مرض الكوليرا قد ولدت في شمال مصر، اقترح آخرون أن أمراضا متوطنة معروفة بشمال الدلتا قد تحورت بشكل ما وأدت إلى ظهور نوع كوليرا جديد؛ فاقترح هؤلاء أن يكون مرض التيفود أو مرض التيفوس المتوطنين بين البشر والبهائم قد تحورا وتحولا إلى السلالة الجديدة التي عاثت في مصر شرا وأزهقت الأروح ابتداء من يونيو ١٨٨٣. وكتب بعض المفتشين الأجانب أن هذا الرأي هو السائد بين كبار أطباء

(1) Micheal C. Low, The infidel piloting the true believer: Thomas Cook and the business of colonial Hajj, in Umar Ryad (ed.), ibid, p48

المجلس الصحي المحلي بالاسكندرية وعلى رأسهم مدير المجلس الدكتور" حسن باشا" والطبيب "شافعي بك" والطبيب الايطالي "سلفاتوري فيراري"[1]. ويؤكدون على ذلك بدليل أن التيفوس قد هاجم الماشية في مصر بضراوة في عام ١٨٨٢ وحصد أرواح الآلاف من المواشي والبهائم. ورغم أن أطباء الاسكندرية قد قدموا تقريرا بهذا المعنى إلى المجلس الصحي بالقاهرة برئاسة "سالم باشا سالم"، لم يقبل "سالم باشا" وزملاؤه نظرية التيفوس المتحور أو المرض الهجين وأصروا على أن موجة ١٨٨٣ هي وباء كوليرا آسيوية "مستوردة" أو مجلوبة من خارج أراض القطر المصري.

وتتمثل النظرية الثانية والتي تبناها المجلس الصحي المصري في القاهرة في كون مصدر الوباء هو الهند وأن الوباء سببته الكوليرا الآسيوية. وأفرد بعض المراسلين الأجانب صفحات لتخيل مسار المرض مع القوافل التجارية القادمة من بومباي أو ربما مع القوات البريطانية التي كان عمادها الجنود البنغال الذي حمل بعضهم المرض إلى مصر خاصة وأنهم قد وصلوا إلى البلاد في مطلع الصيف وقبل بداية الوباء بفترة وجيزة.[2] وهي النظرية التي أيدها المفتشون الصحيون بالقاهرة كما أسلفنا.

كانت الشكوك تحوم حول استيراد المرض من ميناء بومباي الهندي، حيث كان سمسار مصري من مواليد مديرية قنا يدعى "محمد خليفة" قد عاد إلى مصر قادما من بومباي إلى بورسعيد التي دخلها في العشرين من يونيو على متن سفينة بخارية تدعى "تيمور"، ثم تشاجر"خليفة" مع أحدهم وصدرت الأوامر بابعاده عن بورسعيد وهو ما امتثل له وانتقل بقارب إلى مدينة دمياط التي وصلها يوم الرابع والعشرين من يونيو ١٨٨٣. وعندما شعر بالاعياء وأعراض القيء والاسهال، ذهب "خليفة" بنفسه في الأول من يوليو ١٨٨٣ إلى مكتب الحجر الصحي ببورسعيد حيث طلب توقيع الكشف الطبي عليه. وبالفعل فحصه الطبيب المصري الدكتور"أحمد الشافعي بك" المفتش بالحجر الصحي ببورسعيد ورفع تقريرا إلى الطبيب "حسن باشا محمود" رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنتينة، أكد فيه ظهور أعراض الكوليرا على "خليفة" الذي لقى حتفه في التاسع من

(1) "Dr. Mahé's Report on: The Origin of the Last Epidemic Of Cholera In Egypt." The British Medical Journal 1, no. 1205 (1884): 240

(2) Alexandria. "Cholera in Egypt." The British Medical Journal 2, no. 1185 (1883): 541-42.

يوليو، الا أن التقرير المذكور يشير إلى ظهور المرض في دمياط منذ ٢٢ يونيو ١٨٨٣.[١] لكن هذا السرد لتتابع الأحداث وتواريخ الوصول والمغادرة قد جاء على لسان "خليفة" وهو مريض مما جعل البعض يشككون في دقة التواريخ المذكورة أو الدفع بأنه قد جاء من بومباي حاملا المرض الذي ربما يكون قد انتقل كعدوى من بورسعيد إلى دمياط قبل وصول "خليفة" نفسه إلى الأخيرة، أي أن الرجل قد نشر العدوى حاملا لها قبل أن يعاني هو أعراض المرض.

ثم ظهرت النظرية الثالثة والأخيرة والمبنية على وصول المرض إلى مصر من الحجاز خلال موسم الحج وهي النظرية التي كما أسلفنا تبناها بعض رجال الحكم والسياسة وعبرت عن تخوفاتهم فيما يخص هذا الموسم الديني والسياسي المشحون. والحقيقة أن بعض السياسيين البريطانيين قد روجوا لهذه النظرية بعد أن فشلوا في ابعاد احتمال المصدر الآسيوي او الهندي. لذا فقد رأى هؤلاء أن الدفع بنظرية المصدر الحجازي يقلل خطر عزل سفنهم القادمة من الهند او فرض اجراءات الحجر الصحي عليها. وبذلك يكون هؤلاء قد توصلوا إلى حل وسط يبعد الاتهام عن الهند والسفن التجارية البريطانية التي يجب أن تظل تحركاتها سلسلة وسريعة دون ابطاء. وان كان لابد من فرض اجراءات للحجر الصحي، فقد قدمت هذه النظرية الثالثة حلا يقضي بفرض الاجراءات الصحية المعطلة تلك على الحجيج وليس على السفن التجارية البريطانية؛ وهو الامر الذي لم يعجب البريطانيون للأسباب المذكورة آنفا، لكن تأخير الحجيج أو فرض اجراءات الحجر الصحي عليهم بدا كخط دفاع ثان مقبول يبعد التأخير عن السفن التجارية القادمة من الهند إلى أوروبا.

وفي التاسع من يوليو ١٨٨٣ قدم الطبيب المصري المعروف "سالم باشا سالم" رئيس المجلس الصحي المصري تقريرا تفصيليا إلى "الخديوي توفيق" شمل وصفا دقيقا للاجراءات التي تم اتخاذها لمحاصرة الوباء وأكد "سالم باشا" في تقريره أن الحالات المسجلة هي كوليرا آسيوية من المعروفة في الهند ونواحيها دون شك.[٢] وذكر "سالم باشا" في تقريره أن خط المواجهة الأول يقوده المفتشان الصحيان لمنطقتي دمياط والدقهلية يعاونهما وزير الداخلية ورجاله الذين يفرضون

(1) Report by Dr. Chaffey Bey to Dr. Hassan Pasha Mahmoud, Examination of Mohamed Khalifa, Enclosure 2 in No. 21, Extract from the “Moniteur Egyptien” of July 7, 1883, Commercial no 34, ibid, p35

(2) Report of Salem Pasha to Khedive Tawfik, Enclosure 4 in No 11, Commercial No 34, ibid, p 18-20

كردونا عازلا ويشرفون على تنظيم نزوح الأهالي من المناطق المصابة إلى خيام واكشاك العزل. وذكر التقرير عددا من الاجراءات التي تكررت مرارا في جميع التقارير السابقة واللاحقة ألا وهي منع الأهالي من القاء البهائم النافقة في مجاري المياه العذبة وكذلك تطهير مجاري الصرف الخاصة بأماكن الخدمات العامة وأهمها المساجد والمدارس والمباني الحكومية والمسالخ ومجازر ذبح الحيوانات. كما أكد "سالم باشا" أن تعليمات صارمة قد صدرت بمصادرة واعدام وتجريم نقل الأسماك المملحة المعروفة باسم (الفسيخ) وكذلك التخلص من أية مواد غذائية مشكوك في نظافتها من فواكه وخضروات وغيرها. كما ذكر التقرير أن ثلاث مستشفيات جديدة قد أنشئت على وجه السرعة لاستقبال مصابي الكوليرا في مدن دمياط والمنصورة وبورسعيد، وأشار "سالم باشا" أنه قد أصدر أوامره بتجهيز مستشفى رابع سعته ٢٠٠ سرير في القاهرة لاستخدامه حال الاحتياج اليه.[١]

وقدمت الصحافة الأجنبية سواء العامة أوالمتخصصة في الشئون الطبية والصحية انتقادات متعددة للطريقة التي يتم بها محاصرة المرض ومعالجة المرضى أو حتى تنظيف وتطهير الأماكن المصابة. ومن بين هذه الانتقادات الطريقة التي يتم بها تبخير المنازل المصابة لتطهيرها نتيجة تواجد مصابين او متوفين بالكوليرا بين جنباتها والتي علق الأوروبيون بأنها طريقة بدائية ومحدودة الجدوى. اذ أن التطهير **disinfection** يتم بأن يقوم رجل من الخفرالمحليين بايقاد مشعل من مادة الكبريت ويجري سريعا بين جنبات وغرف المنزل المصاب لينشر غاز الكبريت المطهر في أنحائه، ثم يقوم برش حفنة من كلوريد الليمون على الأرض ويغادر المكان بأسرع ما يمكن.[٢]

ولم تسلم الكوكبة الكبيرة والمتميزة من الأطباء المصريين والأجانب –أعضاء اللجنة الأولى التي زارت دمياط– من انتقاد الصحافة الأجنبية؛ فنجد أن مراسل المجلة الطبية البريطانية يعلق على السبب وراء سرعة مغادرة اللجنة لمدينة دمياط بعد تلك المناظرة الميدانية السريعة التي استمرت لأقل من يوم واحد بأنه يرجع لانشغال هؤلاء الأطباء بعياداتهم ومواعيدهم الخاصة والتي تتصدر أولوية جدول أعمالهم مقارنة بواجباتهم ناحية التفتيش الصحي العام. ويخص المراسل في

(1) Report of Salem, ibid
(2) Haddad, A. "Cholera in Egypt." The British Medical Journal 2, no. 1180 (1883): 297

هذا الامر الدكتور جرانت والمنشغل دائما بأعماله وعيادته الخاصة النشطة. ويهيب المراسل بالجهات الادارية في مصر أن تعيد تنظيم مسألة التفتيش الصحي على أن تتجنب الاستعانة بمثل هؤلاء الأطباء الذين يجب أن يتفرغوا لأعمالهم الخاصة تاركين مهام الخدمة الطبية العامة لمن لديهم تفرغا أو على الأقل وقتا كافيا للشأن العام ومهام الخدمة العامة.[١]

التقارير والمشاهدات الميدانية للأطباء الأجانب

هذا وقد قام عدد من الأطباء الأجانب سواء من المقيمين بمصر أو ممن جاءوا خصيصا لأغراض دراسة وباء الكوليرا بزيارة عدد من المدن والمراكز المصرية وتسجيل ملاحظاتهم بشأن الوباء. ورغم أن الصحافة الأجنبية عادة ما كانت تتجاهل الأقاليم المصرية والمدن والمراكز الصغيرة الا أن فداحة الأزمة وانتشار الوباء أرغم الصحف الأجنبية والمراسلين الصحفيين المحليين والأجانب على تغطية الأحداث ومتابعة انتشار الوباء من مركز إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى في طول البلاد وعرضها. كما تتابعت الوفود الطبية والأطباء الأجانب على مصر سواء من الموفدين رسميا من الحكومات كالمبعوث البريطاني "هنتر" وكذلك المفتش الصحي الفرنسي في اسطنبول السيد "ماهي" والذي أرسلته فرنسا إلى مصر، هذا بالاضافة إلى ممثلي الفرق العلمية والمعاهد الصحية.

وصدر تقرير يفيد بأعداد الضحايا الذي بلغ ٢١،٢٤٥ حالة وفاة في مختلف المدن والمراكز المصرية خلال الفترة من ٢٢ يونيو إلى ١٤ أغسطس ١٨٨٣ وكان أهم ما جاء به[٢].

(1) Alexandria. "Cholera in Egypt." The British Medical Journal 2, no. 1185, ibid

(٢) مختصر حيث ألحق بالتقرير ثلاثة جداول ضمتهم كاتبة المقال في جدول واحد بالاشارة إلى أهم المدن والمراكز الواردة بثلاثتهم مع حذف المراكز او المدن التابعة الأقل مركزية وباستخدام البيانات التي ترصد عدد الوفيات في أقاليم مصرية مختلفة

Sir Malet to Earl Granville, Mortality of the epidemic to August 15th, (August 1٧th 1883), enclosure no 1,2 and 3 in No 12, Commercial no 39, Further correspondence respecting the Cholera Epidemic in Egypt, presented to both Houses of the Parliament, London, 1883

حالات الوفاة الناجمة عن الاصابة بداء الكوليرا في بعض المدن والمراكز المصرية في الفترة من ٢٢ يونيو ١٨٨٣ إلى الرابع عشر من أغسطس ١٨٨٣

المدينة/المركز	عدد الضحايا	اجمالي السكان
القاهرة	٥٦٢٢ حالة	٣٨٦،١٠٨ نسمة
الاسكندرية	٢٠٨	٢١٧،٩٧٢نسمة
دمنهور	١٥٢	٦٣،٨١٣ نسمة
دمياط	١٩٢٣	٣٤،٠٤٦ نسمة
شبين الكوم	١١٧١	١٦،١٩١ نسمة
المنصورة	١٠٨٥	٢٦،٧٨٤ نسمة
الجيزة	٧٨٥	١١،٤١٧ نسمة
المحلة الكبرى	٧٤٦	٢٧،٩٠٨ نسمة
طنطا	٥٩٧	٣٣،٧٢٥ نسمة
سمنود	٣٤٧	١١،٥٧٥ نسمة
الزقازيق	٢٩٥	١٩،٠٩٦ نسمة
المنزلة	٢٥٤	٨٤٥٠ نسمة
بورسعيد	١٢	١٦،٥٦٠ نسمة
الاسماعيلية	٣٢	٣٣٦٤ نسمة
السويس	٣٢	١٠،٩١٣ نسمة
المنيا	٣٠٠	١٦،٨٦٧ نسمة
مغاغة	٤٦	٣٠٣٨ نسمة
الفيوم	١٨	٢٥،٩٠٠ نسمة
أسيوط	٥	٣١،٣٩٥ نسمة
منفلوط	٥	١٣،٢٣٤ نسمة
سوهاج	١٤٢	١٢،٦٦٣ نسمة
جرجا	٦٨	١٥،٢٣٩ نسمة

الاسكندرية: وحظيت الاسكندرية العاصمة التجارية والاقتصادية لمصر وواحدة من أهم موانيء البحر المتوسط بزيارات مكثفة من العلماء والأطباء الأوروبيين بالاضافة إلى تقارير الدبلوماسيين الأجانب الذين كانوا متواجدين في مصر بالفعل عندما انتشر الوباء. وكتبت المجلة الطبية البريطانية في الرابع عشر من يوليو ١٨٨٣ عن محاولة السلطات الصحية بالاسكندرية فرض النظام والاجراءات الوقائية على سكان المدينة لمنع المرض من الانتشار اليها. وتماشيا مع الزعم البريطاني بأن مصدر الوباء محلي وأنه متحور أو مشتق من تيفوس البهائم؛ ركز المراسلون البريطانيون في تقاريرهم على سوء حالة المسلخ ومذبح البهائم بالمدينة والذي يفتقر إلى الصرف الصحي أو السبل الهندسية الحديثة للتخلص من الفضلات الناتجة عن ذبح البهائم او التخلص من النافق منها، وأسهب المراسل كذلك في وصف الرائحة البشعة المنبعثة من ذلك المكان والتي لابد وأن يكون لها دور– حسب رأيه– في اصابة السكان بالمرض. كذلك كتبت المجلة المذكورة أن الادارة الصحية قد قسمت مدينة الاسكندرية إلى سبع مناطق وخصصت مسئولا اداريا لكل منطقة من أهم واجباته أن يمنع السكان من القاء البهائم النافقة أو فضلات الذبح في ترعة المحمودية. كما قام هؤلاء الإداريين بمصادرة واعدام كميات كبيرة من الفواكه والخضروات المشتبه في تلوثها وأشرفوا على غسل الشوارع بالمطهرات القوية. كما منحتهم الحكومة المصرية حق زيارة المنازل وتفتيشها لإجبار المصابين على الخروج منها إلى المستشفيات حتى لا يصاب الأصحاء بالعدوى.[١]

كان الطبيب الاستشاري البريطاني "ماكيي" **Mackie** مقيما بالاسكندرية حيث كان أحد أعضاء المجلس الصحي الدولي ومجلس الكورنتينة البحرية، وظل يراسل المجلة الطبية البريطانية عن طريق التلغراف بصورة مكثفة راصدا ما يحدث حوله بالثغر وكذلك ما يصل اليه من زملائه من المدن المصرية الأخرى. وكتب "ماكيي" في برقيته إلى المجلة يوم الخامس والعشرين من يوليو ١٨٨٣ أن مستشفى الاسكندرية العام في حالة يرثى لها[٢] وأنه قد أصبح مصدرا للعدوى لا للشفاء. فالأغطية والملاءات ملوثة ولا يتم تطهيرها وعندما يصل أي شخص بأي شكوى كانت إلى

(1) "The Current Precautions against Cholera." The British Medical Journal 2, no. 1176 (1883): 84-85

(2) Mackie, J. "Cholera in Egypt." The British Medical Journal 2, no. 1185 (1883): 547

المستشفى العام فانه يغادرها حاملا اما لعدوى الكوليرا أو حمى التيفود. كما أن التغذية غير كافية وغير منتظمة ولا يقدم للمرضى سوى حساء من مغلي حبوب الأرز مرتين يوميا على الأكثر. لكنه يشير إلى المجهود الكبير الذي بذله المجلس الصحي بالمدينة والذي أسس مستشفى جديد متخصص حصريا لاستقبال حالات الكوليرا خارج المدينة وهو مستشفى – حسب ملاحظة "ماكيي"– فائق النظافة ويديره المجلس الصحي بكل اهتمام وجدية.

أما الجراح العام البريطاني ""هنتر"" والموفد إلى مصر من قبل الحكومة البريطانية فقد كتب مطولا عن أحوال الاسكندرية وأهلها أثناء الوباء. وصف ""هنتر"" حالة الصحة العامة بالاسكندرية بأنها بائسة وتبعث على الأسى **Deplorable**؛ فلا وجود للمراحيض بمفهومها الحديث وقطاع محدود فقط من المدينة مزود بشبكة المجاري الصحية والتي لم تزود بأي نظام تهوية. كما أن مخارج الصرف الصحي وعددها ثلاثة عشر– بخلاف المخارج الخاصة التي أنشأها بعض أصحاب المنازل– تصب جميعا في مياه البحر المتوسط الهادئة نسبيا أمام سواحل الاسكندرية، وبالتالي فالمياه ليست بالمتجددة ولا تشهد مدا أو جزرا قويا يحرك المخلفات بعيدا عن الشواطيء المتاخمة للأحياء السكنية. ووصف "هنتر" الذعر الذي أصاب سكان الاسكندرية عندما قرر المجلس الصحي تبخير قنوات الصرف الصحي بغاز الكبريت أصفراللون والذي انتشر من تلك القنوات ليدخل بعض المنازل ناشرا الفزع حيث ظن السكان أن الريح الأصفر –وهو أحد أسماء الكوليرا– قد أتى إلى منازلهم من فتحات الأرض فظنوا أن اجراءات التعقيم والتطهير تلك ضدهم وليست في صالحهم.[1] وكان أهالي الاسكندرية متخوفين بشدة ومرتابين في جميع الاجراءات التي يتخذها المجلس الصحي حتى أن اضطرابات شديدة حدثت في التاسع من أغسطس ١٨٨٣ عندما حاول المفتشون الصحيون تطهير منزل سيدة مصرية بعد ابعادها إلى عربة اسعاف كانت على وشك نقلها للمستشفى، حيث هاجم الأهالي الطاقم الطبي الذي ضم أوروبيين وأصابوا مسعفا أوروبيا اصابات بليغة وهجموا بالعشرات على عربة الاسعاف واشتبكوا مع المفتشين إلى أن تدخلت الشرطة المصرية وبعض جنود جيش الاحتلال البريطاني وأعادوا الهدوء إلى المنطقة بالقوة.[2]

(1) "Cholera In Egypt. The Mission of Surgeon-General Hunter. Final Report." The British Medical Journal 1, no. 1206 (1884): 285-87

(2) Telegram from Cookson to Granville, No 50, August 11th 1883, commercial no 34, ibid, p61

وكتب "هنتر" أيضا عن أن الوباء وفي عدة مرات قد أتى إلى الاسكندرية بادئا من حي كرموز الفقير الذي يقطنه عوام المصريين. وبالرغم من مئات السكان الذين لقوا حتفهم خلال وباء ١٨٨٣، الا أن "هنتر" يرى أن عاملين رئيسيين قد تسببا في تقليل وطأة الوباء على مدينة الاسكندرية؛ مصدر مياه الشرب النظيف والمتجدد نسبيا ألا وهو ترعة المحمودية وكذلك الأعداد الكبيرة من السكندريين اللذين تركوا المدينة واتجهوا إلى نواح أخرى منذ أحداث قصف الاسكندرية والاحتلال البريطاني في صيف ١٨٨٢ وهو ما أدى إلى تراجع الكثافة السكانية في أنحاء مختلفة من المدينة وبخاصة الأحياء الفقيرة ذات البنية التحتية المتردية. ويذكر الطبيب البريطاني أن نحو ٨٥٠ من سكان الاسكندرية –البالغ عددهم تقريبا ٢١٧ ألف نسمة– قد لقوا حتفهم بفعل الكوليرا في الفترة من يونيو إلى ديسمبر ١٨٨٣.[١]

الوجه البحري والدلتا: عانت مدن الدلتا وخاصة دمياط ونواحيها أشد معاناة خلال الهجمة الوبائية الشرسة في ١٨٨٣. وذكرت تقارير المراسلين الصحفيين الأجانب أن سكان دمياط استغاثوا بالحكومة في القاهرة ابتداء من العاشر من يوليو ١٨٨٣ بفعل نقص الغذاء والدواء في المدينة ونواحيها. وكتب هؤلاء المراسلون أن الإدارة المصرية والإنجليزية المشتركة للبلاد وجدت في الكردون العازل حلا لمدة أسبوعين تقريبا وكأنها تحاصر أهل دمياط وتجبرهم على البقاء مع المرض في منطقة معزولة وهو الأمر الذي لم ينجح حيث استطاع الكثيرون الفرار واختراق ذلك الكردون العازل باتجاه مدن مصرية أخرى. كان المجلس الصحي بالقاهرة قد اتخذ قرارا باجلاء السكان من دمياط وعزلهم في خيام وأكشاك خشبية تفصل الأصحاء عن المرضى على أن يعزل الجميع خارج المدينة ويمنعون من ترك تلك الترتيبات المؤقتة والانتقال إلى مدن مجاورة. كما أوصى المجلس بحرق قسم كبير من المدينة يصل إلى ربع مساحتها تقريبا بهدف تطهيرها من العدوى باعتبار تلك المنطقة هي مصدر الوباء. وكتب المراسلون البريطانيون أن تلك الخطة الجامحة تبدو متفائلة اكثر من اللازم لأن معظم السكان لم يستجيبوا للاقامة في المنطقة المعزولة كما لم تستطع السلطات المحلية تنفيذ الحرق والتطهير بصورة شاملة.[٢]

(1) "Cholera In Egypt. The Mission of Surgeon-General Hunter. ibid
(2) "The Current Precautions against Cholera." , ibid

نشرت المجلة الطبية البريطانية في يوليو ١٨٨٣ رسائل متبادلة بين الطبيب البريطاني "ماكيي" –والمقيم في الاسكندرية كما أسلفنا– وطبيب مقيم بالمنصورة يدعى "حداد". وناقش الطبيبان في هذه الرسائل ضرورة المقاربة بين الاشتراطات الصحية وبين احترام العادات المجتمعية والدينية لأهالي المنصورة. حيث أورد الدكتور "حداد" مشكلة اصرار الأهالي على تغسيل جثامين المتوفين في المسلخ العمومي للمدينة وهو مرفق جديد تم بناؤه ولم يكن قد افتتح بالفعل. وقررت سلطات المدينة توجيه الأهالي إلى اتمام عمليات تجهيز جثامين ضحايا الكوليرا للدفن على الطريقة الشرعية الاسلامية في هذا المكان وهو ما أصاب الأطباء سواء المحليين او الأجانب بالذعر لأن هذه المياه الملوثة سوف تتركز في المرفق وتوطن الاصابة بين البشر والحيوانات على حد سواء.ويقول الدكتور "حداد" أنه لا يمكن منع الناس من تغسيل أبناءهم والا أصبح ذلك اعتداء صريح على فرض ديني يستحيل التخلي عنه. لذا أصبح الماء المستخدم في الغسل يجمع في أوعية منفصلة ثم يتم التخلص منه خارج المدينة في حفر عميقة يهال عليها التراب المخلوط بالمطهرات وموانع العدوى ثم يعاد تطهير الأوعية ذاتها واعادة استخدامها في العملية نفسها. والحقيقة أن العادات المتوارثة وطبيعة المصريين قد أثرت على سرعة انتشار الوباء؛ فالمصريون – كما يرى "حداد"– لا يتوجهون إلى المستشفيات أو يطلبون العلاج الطبي الا بعد تدهور حالتهم ووصولهم إلى درجة من المرض يصعب علاجها؛ بدليل أن معظم الحالات –القليلة– التي وصلت مبكرا إلى المستشفيات تم علاجها بنجاح. الا أن اصرار المصريين على البقاء في أعمالهم اليومية حتى يبلغ مرضهم مدى لا يمكن العمل أو الحركة معه هي احدى العادات السيئة التي جعلت علاجهم صعبا ومكنت المرض من ازهاق أرواحهم بالمئات.[1]

ويروي الطبيب "حداد" المقاومة العنيدة من الأهالي الفقراء لجهود التطهير والتفتيش الصحي ويروي ان الشرطة والمفتش الصحي للمدينة قد أمضوا يوما كاملا يحاولون اقناع أهالي حي (رابع النجار) بمدينة المنصورة باخلاء منازلهم لبضعة أيام لكي يتم تطهيرها حيث أن أكثر من خمس عشرة أسرة تعيش كل منها في غرفة واحدة وفقدت كل أسرة منهم اثنين أو ثلاثة وأحيانا خمسة أو ربما اكثر من أفرادها في موجة الوباء. وبعد أن نجحت الشرطة مع السلطات المحلية في نقل الأهالي إلى خيام تمهيدا لتطهير منازلهم صباح اليوم التالي؛ وصلت المجموعة المكلفة

(1) Haddad, A. ibid

بالتطهير صباحا إلى الحي لتجد أن الأهالي قد تركوا الخيام وعادوا إلى منازلهم رافضين الاخلاء. ويقول الطبيب أن هذا الحي هو الأعلى في الاصابة بين جميع أنحاء المدينة وهو ما يعني أن المرض سيظل متوطنا حتى اذا تراجعت حدة الموجة الوبائية الحالية آنذاك.[١]

وكتب الطبيب "حداد" أيضا عن المستشفى الحكومي بالمنصورة والذي هالته الحالة المتردية له عندما زاره لتقديم العون للأطباء العاملين هناك. حيث يروي "حداد" مدى ضعف الامكانات الطبية والصحية بالمستشفى والتي جعلت تقديم العون للمرضى أمرا شبه مستحيل. ويصف "حداد" الروائح السيئة والملاءات غير النظيفة التي تستقبل مريضا تلو الآخر دونما تطهير، وكذلك ضعف برنامج التغذية بالمستشفى والتي لا يمكنها الوفاء بالمتطلبات الغذائية لمرضى الكوليرا والتيفود والذين يجب اطعامهم حساء وحليب كل ساعة تقريبا. فالمستشفى الحكومي بلا مطبخ ويتم طهو الطعام قليل الكمية وضعيف المكونات في مطبخ المستشفى القديم وينقل إلى المستشفى الحكومي الذي يستقبل المئات يوميا فلا يكفيهم ولا يقيم أودهم. والحقيقة أن ظروف العمل الصعبة وعدم قدرة السلطات المحلية على الوفاء بمتطلبات العلاج التي يطلبها الأطباء كانت من أكبر المعوقات حتى أن الطبيب المسئول بالمستشفى "توفيق أفندي" قد هدد بالاستقالة لأن أي من طلباته لم يتم الاستجابة لها من القاهرة او من السلطات المحلية. ويذكر الطبيب "حداد" أن أطباء أجانب –منهم يونانيون– كانوا ضالعين في معالجة المرضى بالمنصورة وسمنود بكل اخلاص ومنهم الدكاترة "سبيتزي" و"سابيانوبولوس" وكذلك طبيب يدعى "كارافوكيروس". كما أشاد "حداد" بالجهود غير العادية التي بذلها مفتش الصحة المصري "صدقي بك" والذي حاول رغم محدودية الامكانات الموضوعة تحت تصرفه تقديم كل ما في وسعه لأهالي المنصورة ونواحيها، حتى أنه كان يسافر إلى القاهرة كل بضعة أيام ليجلب ما تيسر له من أدوية وأغذية للمرضى.[٢]

وقدم القنصل البريطاني بمدينة المنصورة السيد "مردوك" تقريرا تفصيليا إلى القنصل العام "ماليت" بالقاهرة شمل حصرا بأعمار وأصول الضحايا في مستشفيات المنصورة وضواحيها خلال الفترة من الخامس والعشرين من يونيو إلى الثالث من يوليو شاملا الأسماء والبيانات التفصيلية لكل منهم، وذكر في التقرير أن من بين الضحايا أربعة من اليونانيين، اثنين من الشوام، واثنين من

(1) Haddad, A. ibid
(2) Haddad A., ibid

اليهود من اجمالي ٦٧ متوفى. واستخدم الجدول التفصيلي وصف "عرب" للاشارة إلى المتوفين المصريين المسلمين وعددهم خمسة وخمسين، ووصف أقباط للاشارة إلى المسيحيين المصريين الأربعة المتوفين جراء المرض، وهو الوصف الذي لا محل له أو علاقة بموضوع التقارير ولكنه أحد أساليب وصف المصريين المتكررة في التقارير الرسمية البريطانية آنذاك والتي كانت تتجنب استخدام وصف الأهالي بالمصريين وغالبا ماتشير اليهم بالعرب ، المسلمون،المحمدون، الأقباط والفلاحين وهكذا.

مدن القناة: ونظرا لأهميتها البالغة وتردد السفن الأوروبية والمواطنين الأجانب عليها بكثافة؛ كانت مدن القناة من أهم المقاصد التي لاقت اهتمام الأطباء والمفتشين الصحيين الأجانب سواء الذين كانوا مقيمين بمصر أو ممن وفدوا إلى البلاد خصيصا لدراسة الموجة الوبائية التي اندلعت في صيف ١٨٨٣.

لذا فقد حظيت مدينة بورسعيد باهتمام بالغ من قبل الصحافة الاجنبية؛ حيث ترجع أهمية رصد الوباء في بورسعيد أثناء الأزمة إلى عاملين رئيسين؛ الأول كونها المدخل الشمالي لقناة السويس وثانيا كونها أقرب المدن المصرية الكبرى إلى مدينة دمياط التي بدأت وانتشرت منها موجة ١٨٨٣ ويمكن بمتابعة انتشار المرض اليها فهم طبيعة الموجة الوبائية والعوامل التي تساهم في ذلك وعلى رأسها مساحات المياه الراكدة والملوثة بين المدينتين وكذلك مياه بحيرة المنزلة التي تفصلهما عن بعضهما البعض.

وترجع أهم ملاحظات انتشار الوباء في بورسعيد إلى تقرير أرسله الجراح والطبيب البريطاني المعروف "جيلبرت كيركر" إلى المجلة الطبية البريطانية أثناء الأزمة ونشر بعدها بأكثر من عام. حيث زار "كيركر" بورسعيد بقسميها الافرنجي والعربي وكتب تفصيليا تقييمه للحالة الصحية والبيئية للمدينة وكيف أدت الظروف المحيطة إلى انتشار العدوى وتناقل المرض بصورة وبائية.[1]

أورد "كيركر" في تقريره أن بورسعيد في واقع الأمر مدينتان وليست مدينة واحدة. فالقسم الأوروبي (الافرنجي) أو الشرقي من المدينة منفصل تماما عن القسم الغربي المسمى بالعربي أو

(1) Gilbert Kirker, Visit Of The Egyptian Cholera Epidemic In 1883 To Port Said, The British Medical Journal, vol. 2, no. 1244, 1884, pp. 854–857

المصري بل ويفصلهما فعليا حوالي مائة ياردة مربعة من الأرض الخالية التي تبدأ عند اخر بيت أوروبي وتنتهي عند أول بيت عربي. وقسم "كيركر" الجانب الأوروبي إلى أقسام ثلاثة بحسب أنواع المنازل؛ أولا: منازل يملكها أفراد أوروبيون اشتروا أراض من شركة القناة وبنوا عليها منازلهم الخاصة، ثانيا: منازل العاملين الأوروبيين في القناة وهي ملك للشركة وليست ملكا لساكنيها، ثالثا: مساكن مبنية على أراض ملك للجمعية الهلينية أو اليونانية ويقطنها مواطنون يونانيون يشكلون– حسب وصف "كيركر"– مستعمرة يونانية صغيرة.

ويرى الطبيب البريطاني أن أسوأ خطر صحي يتهدد المدينة هو التخلص من مياه الصرف سواء المنزلية أو النشع الأرضي للمياه الجوفية أسفل المنازل. ويرى الطبيب أن منازل الأجانب لا تختلف في ذلك عن المنازل العربية أو حتى الحي اليوناني، فالجميع يهملون موضوع الصرف الصحي وتتصاعد روائح كريهة من أقبية المنازل وبين الشوارع سواء المتسعة او الضيقة والتي لم يلتزم سكانها بأي اشتراطات صحية رغم حرصهم على تبني نمط بناء أوروبي الطراز في الشكل الخارجي فقط وباهمال الاشتراطات الصحية.[1]

وانتقل السيد "ماهي" المبعوث الفرنسي كذلك إلى مدينة الاسماعيلية وأورد في تقريره[2] أن ثلاث هجمات متتالية قد ضربت المدينة لتنشر الوباء بين سكانها. حيث وصلت الهجمة الأولى إلى المدينة من خلال الجنود والخفر المصريين الذين كانوا قد شاركوا في ضرب الكردون العازل على مدينة المنصورة؛ فالعديد من هؤلاء الأفراد كانوا من الاسماعيلية ونواحيها وعند عودتهم إلى مدينتهم الأصلية حملوا المرض معهم. أما الهجمة الثانية على الاسماعيلية فقد حدثت بعد أسابيع قليلة وبقوة اثر تدفق مئات الفلاحين المصريين من شرق الدلتا فارين من قراهم التي اشتد عليها المرض وقرروا الهرب إلى مدن القناة وخاصة الاسماعيلية لحين تحسن الأوضاع الصحية في قراهم؛ وكان هؤلاء الفلاحون حاملين للمرض بطبيعة الحال ونقلوه بكثافة وسرعة إلى المدينة التي ظنوا أنها ستكون ملجأهم. أما الهجمة الثالثة والاخيرة، من وجهة نظر "ماهي"، فسببها الجنود البريطانيون والذين أتت بهم القيادة العسكرية البريطانية من القاهرة إلى الاسماعيلية بهدف ابعادهم

(1) Kirker, ibid
(2) "Dr. Mahé's Report on The Origin Of The Last Epidemic Of Cholera In Egypt.", ibid.

عن موطن المرض. وقد استرسل "ماهي" في لوم الجنود البريطانيين الذين لم يلتزموا بالعزل في معسكراتهم فنزلوا إلى أسواق الاسماعيلية وخالطوا السكان ناشرين المرض بينهم وهو ما أدى إلى شكوى السكان من مصريين وأجانب. مما جعل القيادة البريطانية تنقلهم من تلك المعسكرات إلى القصر الخديوي بالاسماعيلية والذي مكثوا فيه عدة أسابيع ثم تركوه ملوثا دون تطهير أو تعقيم. وأورد "ماهي" ملاحظتين دقيقتين فيما يخص اصابات الكوليرا في الاسماعيلية؛ أولا أن معظم من أصيبوا بالعدوى نتيجة التعامل مع الجنود البريطانيين كانوا الأطفال المصريين الذين يبيعونهم الفواكه والحلوى، وثانيا أن الجنود البريطانيين الذين لقوا حتفهم متأثرين باصابتهم بالكوليرا – وعددهم ثمانية وعشرين جنديا– قد دفنوا في الكثبان الرملية على اطراف الاسماعيلية بالقرب من سطح الأرض وقريبا من الانابيب التي تغذي بورسعيد باحتياجاتها من المياه العذبة؛ وهو الأمر الخطير الذي أسهم في تفشي المرض في اقليم القناة.

كذلك انتقل "ماهي" إلى السويس حيث من المفترض أن اجراءات الحجر الصحي تطبق على السفن التي تصل اليها باعتبارها المدخل الجنوبي لقناة السويس. وكتب السيد "ماهي" ان اجراءات التفتيش والحجر الصحي في السويس أكذوبة كبرى؛ حيث أن الطواقم العاملة في تلك السفن التي تأتي من كافة أنحاء العالم غالبا ما يشاهدون أثناء تنزههم ليلا في شوارع السويس كما أن القائمين على التفتيش– بحسب "ماهي"– أشخاص مشكوك في كفاءتهم ونزاهتهم على حد السواء مما يشي بأن تلك الاجراءات كلها وهمية ولا طائل من ورائها. ويسهب "ماهي" في هذا السياق في التأكيد على وجهة النظر الفرنسية بأن المرض قد أتى إلى مصر مستوردا عبر التجارة البريطانية القادمة من الهند ويؤكد على النظرية التي ربطت بدء الوباء بوصول التاجر المصري "محمد خليفة" المذكور سابقا قادما من الهند. ورغم قيامها بنشر رأي "ماهي" وتقريره، الا أن المجلة الطبية البريطانية تعارضه صراحة وتؤكد على وجهة نظر العديد من الأطباء المحليين بشأن نظرية الأصل المحلي الهجين للكوليرا وتحاول تفنيد نظرية انتقال المرض مع السفن التي تصل إلى السويس وبورسعيد مذكرة بأن المرض قد تفشى في دمياط بعد الاحتفال بالمولد الذي شهد تواجد الحجاج القادمين من الحجاز وليس من الهند.[1]

(1) "Dr. Mahé's Report on The Origin Of The Last Epidemic Of Cholera In Egypt.", ibid.

الصعيد: أما الصعيد فقد عانى الأمرين كالمعتاد بسبب بعد المسافة عن العاصمة والمدن الكبرى وكذلك بفعل ضعف البنية التحتية والتجهيزات الطبية. ويعيب مراسل المجلة الطبية البريطانية على الطواقم الطبية التي أرسلت من انجلترا اهمالها للصعيد. ويعلق المراسل متعجبا عن سبب ابقاء اثنين من الأطباء الأكفاء القادمين من انجلترا في مدينة الاسكندرية والتي تعج أصلا بالأطباء وممتهني الخدمات الصحية سواء من المصريين أوالأجانب. فرغم أن معدلات الوفيات والاصابات في الصعيد أقل من الدلتا والوجه البحري الاأنها أكثر من تلك المسجلة بالاسكندرية وهو ما يشير إلى سوء ادارة وتوزيع مهام من قبل الطاقم الانجليزي الذي أبقى رجاله بعيدا عن مكان الحاجة اليهم ألا وهو –حسبما يرى المراسل– صعيد مصر.[١]

والحقيقة أن الصعيد الذي كان يمثل في الموجات السابقة ملاذا آمنا يلجأ اليه أفراد الأسرة العلوية والأغنياء من المصريين والأجانب لم يسلم هذه المرة من هجمة المرض حتى أن ٢٥٠ شخصا قد لقوا حتفهم في قنا خلال يوم واحد[٢]. وأتت التقارير اللاحقة على انحسار الكوليرا في الصعيد في مطلع عام ١٨٨٤ لتؤكد أن مرض الكوليرا الذي أصاب أهل الصعيد ومرض السواف الذي أصاب بهائمهم قد تسببا في احداث كارثة بيئية انسانية واقتصادية سببت بؤسا اضافيا للأهالي للفقراء وهو ما أكده "مصطفى أغا" وكيل القنصل البريطاني في الأقصر في تقريره الذي قدم فيه تفسيرا لعدم قدرة الأهالي على سداد مديونياتهم الضرائبية[٣].

لكن ملاحظة عامة أجمع عليها الأطباء المصريون والأجانب واهتمت بها السلطات ألا وهي أن انتشار الكوليرا كان أقل كثير في القرى والمراكز التي تستمد المياه العذبة من النيل مباشرة، أما القرى والمراكز التي تروى من القنوات والترع ولو على بعد كيلو متر واحد من مجرى النيل فقد كانت الاصابة أشد سوءا وأسرع انتشارا وهو ما أكد للسلطات أن مصدر مياه الشرب يرتبط دون شك بمسارات انتشار المرض.[٤]

---

(1) Alexandria. "Cholera in Egypt" The British Medical Journal 2, no. 1185 (1883): 541-42

(٢) زينب أبو المجد، إمبراطوريات متخيلة: تاريخ الثورة في صعيد مصر، ترجمة أحمد زكي عثمان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨، ص٣٠٤

(٣) زينب أبو المجد، ص ٣٠٥

(٤) كونكه، مرجع سابق، ص٦٦

وابتداء من شهر سبتمبر ١٨٨٣ أخذ الوباء الشرس في التراجع؛ فنجد مراسل المجلة الطبية البريطانية يرصد ٥٦ حالة وفاة في يوم الثاني من سبتمبر ١٨٨٣ منها خمس حالات بالاسكندرية والبقية بالصعيد خاصة مدن المنيا وجرجا وأسيوط. ورغم فداحة الرقم الاأنه أقل من المسجل في الفترة السابقة.[١] خاصة وأن مفتشا صحيا قد وصل إلى مصر قادما من الهند في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس وأقر بتراجع الوباء وامكانية عودة الطاقم الطبي الانجليزي إلى انجلترا بعد أن أتموا المهمة المطلوبة منهم ألا وهي محاصرة المرض.[٢]

الجهود الدولية والمنافسة العلمية الأوروبية في مصر أثناء تفشي الوباء

يعد مرض الكوليرا وموجاته الوبائية المتلاحقة في القرن التاسع عشر أحد أهم الموضوعات التي جمعت القوى الدولية المتصارعة سياسيا وأجبرتها على تنسيق جهودها ومعاونة بعضها البعض خوفا من المرض الذي كان ينتقل كالنار في الهشيم من قطر إلى آخر ومن مدينة إلى اخرى دون اعتبار لشرق أو غرب. حتى أن عبارة متفائلة قد تم صكها لوصف هذه الجهود الدولية ألا وهي "**The unification of the globe by a disease**" أي توحيد الكوكب عبر مرض واحد وهي العبارة التي صاغها "ايمانويل ليروي لادوري **Emmanuel Le Roy Ladurie**"[*] ليصف من خلالها كيف عقد العالم المؤتمر الصحي العالمي ووحد جهوده على مدار النصف الثاني من القرن التاسع عشر لمكافحة وبائي الأنفلونزا والكوليرا.

وأدت الموجة الوبائية العاتية التي هاجمت مصر في صيف ١٨٨٣ إلى لفت أنظار المعاهد الطبية والعلمية والعديد من العلماء والمتخصصين في أوروبا والذين توجه الكثير منهم إلى مصر لدراسة المرض أثناء تلك الأزمة غير المسبوقة وفي ظروف مختلفة عن تلك المعتادة في الهند والمواطن الآسيوية للداء. كان البريطانيون لأسباب اقتصادية وسياسية، كما أسلفنا، قد أعلنوا منذ عام ١٨٦٨ وانطلاقا من الهند أن الكوليرا لا تنتقل عن طريق وسيط جرثومي يحمله الانسان

(1) Alexandria. "Cholera In Egypt." ibid
(2) Alexandria. "Cholera In Egypt." ibid
(*) مؤرخ فرنسي شهير ولد عام ١٩٢٩ ويعد رائد دراسات العصور الوسطى ودراسات العصر الحديث المبكر Early Modern. تخصص في التاريخ الشعبي وتاريخ الفلاحين الأوروبيين. وصاغ العبارة المذكورة عن توحيد الجهود الدولية في مواجهة الأوبئة ونشرها عام ١٩٨١ في كتاب عنوانه The Mind and the Method of the Historian

واستماتوا في الدفاع عن هذا الزعم رافضين بشدة كل تأخير أو ابطاء لسفنهم التجارية التي تتحرك من وإلى ميناء بومباي الهندي. وترأس الجهود المدافعة عن وجهة النظر هذه المفتش الصحي البريطاني في الهند "جيمس كانينجهام" والذي رفض من حيث المبدأ أية نظريات علمية من شأنها اتهام السفن البريطانية وركابها بنقل المرض بين شرق العالم وغربه.

ويعلق العديد من المؤرخين الاوروبيين على المنافسة الشرسة التي شهدتها مصر بين العالم الألماني "روبرت كوخ"(*) وفريقه من جهة، وتلاميذ العالم الفرنسي "لويس "باستور"" من جهة أخرى، والذين حاول كل منهما حل لغز الكوليرا والتوصل إلى عزل الجسيم المسبب له أثناء الموجة العاتية التي ضربت مصر في ١٨٨٣،هذا بالاضافة إلى الفرق الطبية البريطانية التي كانت تنافس الفرنسيين والألمان(١).

كتب العالم الألماني "كوخ" تقريرا مفصلا في سبتمبر ١٨٨٣ عن تطور عمل فريقه البحثي في مصر؛ وتم نشر هذا التقرير في ألمانيا في أكتوبر ١٨٨٣(٢) ليلقى صدى دوليا مدويا ويسترعى انتباه العلماء والسياسيين وغيرهم نظرا لما ورد فيه من كشف علمي خطيرعن واحد من أهم الأمراض التي تأذت منها البشرية خلال القرن التاسع عشر. حيث زعم "كوخ" في تقريره أنه قد توصل إلى فهم مسببات عدوى الكوليرا وطرق انتشارها. وأتى "كوخ" إلى مصر بفريق عمل قاده بنفسه وبمشاركة عالمي البكتريا "جورج جافكي"، و"برنارد فيشر" وكذلك كيميائي متخصص يدعى "هيرمان تريسكو".(٣)

(*) روبرت هينريتش هيرمان "كوخ" (١٨٤٣-١٩١٠) عالم ألماني شهير متخصص في علم البكتيريولوجي والميكروبيولوجي ودراسات الأحياء الدقيقة ويرجع له الفضل في تطوير هذا العلم منذ الربع الأحير للقرن التاسع عشر. تمكن من تحديد الجسيمات المسببة لأخطر الأمراض مثل الكوليرا والسل الرئوي والجمرة الخبيثة. حاز بفضل أبحاثه فيما يخص مرض السل على جائزة نوبل في الطب عام ١٩٠٥

(1) Valeska Huber. "The Unification of the Globe by Disease: The International Sanitary Conferences on Cholera, 1851-1894." The Historical Journal 49, no. 2 (2006): 453-76, P 465

(2) Report sent from Koch to the German minister and secretary of the state for the interior Von Botticher. It was published first in Kolnische Zeitung in October 2015. The English translation used in this research is under the title "Report of the German Cholera Commission." Science, Vol 2, no. 42 (1883): 675-78

(3) Echenberg, ibid, p77

فقد ذكر العالم الألماني الكبير في تقريره أنه وأفراد بعثته العلمية قد وصلوا الاسكندرية والوباء على وشك الانحسار وكانت خطتهم تقتضي اجراء دراسات أولية على المتوفين والمصابين بداء الكوليرا وقت وصولهم، وهو ما حدث بوتيرة بطيئة نظرا لقلة الحالات المصابة نسبيا. الا أن ادارة وأطباء المستشفى اليوناني بالاسكندرية قد أولوا البعثة الألمانية بقيادة "كوخ" كل رعاية واهتمام وتعاون؛ مما أطال أمد عمل البعثة بالمدينة. حيث خصصت ادارة المستشفى في البدء غرفتين كبيرتين جيدتي التهوية والاضاءة بالطابق الأرضي للمستشفى لعمل "كوخ" ورجاله. كانت الغرفة الأولى مخصصة لعمل الفحوصات الميكروسكوبية والثانية لاجراء تجارب مسببات العدوى على حيوانات معملية. ولم يقتصر التعاون بين فريق "كوخ" على المستشفى اليوناني فقط؛ بل اهتم بعمله ودعاه لاجراء تجارب المستشفى الألماني بالاسكندرية وكذلك المستشفى الحكومي العام.[1] ويعلق العالم الكبير عن كون الجثث التي تمت مناظرتها تعبر عن المجتمع المحلي – السكندري– التعددي حيث ناظر بالاضافة إلى جثث المصريين جثثا لأهالي من اليونانيين والنمساويين والأتراك ينتمون إلى شرائح عمرية مختلفة فمنهم الأطفال والمسنين والشباب.

والحقيقة أن "كوخ" في تقريره المذكور مسبقا أكد على توصله إلى فصل جسيم معوي وجده في أجسام المتوفين والمصابين في مصر والهند على حد سواء وهو يعتقد أن هذا الجسيم هو المسبب للعدوى بالكوليرا عن طريق الجهاز الهضمي بعد أن استبعد احتمال أن يكون مسبب المرض عدوى تنفسية أو عن طريق الدم. ويقول "كوخ" أنه رغم مناظرته لعدد ليس بالكبير من الجثث عام ١٨٨٣ أثناء زيارته لمصر الا أن هذه الزيارة كانت سببا في تيقنه من النتائج التي توصل اليها نظرا لمطابقتها لنتائج أبحاثه عن الكوليرا في الهند.[2]

واحتفت الأوساط العلمية البريطانية بتقرير "كوخ" وتراوحت التعليقات بين مصدق ومشكك الا أن عزم العالم الكبير على استكمال أبحاثه في الهند بعد زيارته لمصر قوبل بترحاب بريطاني باعتبار البلدين – محل الدراسة– مستعمرات تحت الادارة البريطانية؛ وهو ما يعني التكامل العلمي بين بريطانيا وألمانيا بعيدا عن الحسابات والمنافسات السياسية.[3]

(1) Report sent from Koch, ibid, p676
(2) Report sent from Koch, ibid, p677
(3) "Dr. Koch's Newly Described Cholera-Organism." The British Medical Journal 2, no. 1191 (1883): 828-29.

وفي الوقت نفسه، كانت الصحافة العلمية قد احتفت احتفاء كبيرا بالبعثة التي جردها العالم الفرنسي الفذ "لويس باستور"(*) وأوفدها إلى مصر لفك لغز الكوليرا وأسبابها. حيث ذكرت مجلة العلوم Scienceالأمريكية الشهيرة أن غرفة التجارة الفرنسية قد منحت "باستور" خمسين ألف فرنكا فرنسيا لتمويل فريق البحث الرباعي الذي سيذهب إلى مصر في مهمة علمية خطيرة لفهم سبب مرض الكوليرا. وكان العالم "باستور" قد كتب مقالا تفصيليا إلى مجلة فولتير يشرح فيه سبب سفر فريقه إلى مصر، ألا وهو التوصل إلى الجسيم أو الكائن الصغير المسبب لهذا المرض ومحاولة تعريفه وعزله سواء من الدم أو من أي وسيط آخر بجسم الانسان. وأصر "باستور" على ان العلم الحديث قد أثبت أن معظم الأمراض التي تصيب جسم الانسان يسببها جسيم صغير قد يكون ميكروب أو سواه يخترق جسم الانسان ويتلاعب به ويصيبه بأمراض قد تكون بسيطة أو فتاكة تودي بحياته. لذا فالفريق الرباعي الفرنسي الذي اختار "باستور" أفراده بعناية وأرسلهم إلى مصر سوف تكون مهمته الأساسية محاولة تعريف الكائن الصغير الذي اخترق أجساد المصريين وأصابهم بالمرض القاتل.(١) وتشكل فريق البحث من أربعة متخصصين اولهم علماء معهد باستور: العالم "ايميل روو" وكذلك "لوي تويليه" وصاحبهم الطبيب الدكتور" ايزادورستراوس" والطبيب البيطري "ادمون نوكار". الا أن عمل الفريق انتهى في مصر بعد أسابيع قليلة عقب فاجعة اصابة ووفاة الطبيب الشاب "لوي تويليه" بالكوليرا أثناء قيامه بأبحاثه في مصر وحاول جميع الأطباء المصريين والأجانب بالاسكندرية انقاذ حياة العالم الشاب الذي كان في السابعة والعشرين من عمره الا ان جهودهم باءت بالفشل ولقي حتفه في منتصف سبتمبر ١٨٨٣، ورغم التنافس العلمي بين الفريقين الفرنسي والألماني الا أن هيربرت "كوخ" أصر على حضور جنازة زميله الفرنسي بل وكان أحد حملة الجثمان إلى مثواه الأخير. وعقب وفاة توليه أسدل الستار على عمل الفريق الفرنسي والذي غادر مصر إلى فرنسا بعد الفاجعة بأيام قليلة.(٢)

(*) "لويس "باستور"" (١٨٢٢-١٨٩٥) عالم فرنسي وكيميائي شهير ويعد أحد أهم علماء القرن التاسع عشر ومن مؤسسي علوم الأحياء الدقيقة وداعمي نظرية "الجرثومية" كأحد أهم مسببات الأمراض. تمكن من تطوير لقاحات ساهمت في علاج أمراض خطيرة منها داء الكلب والجمرة الخبيثة كما تمكن من التوصل إلى تطبيقات صناعية وصحية هامة منها عملية تعقيم الحليب ومشتقاته والتي عرفت باسمه "البسترة" كما أدت بحوثه إلى تطوير دراسات المناعة ومنع العدوى والتعقيم الجراحي ولقاحات تطعيم البشر والحيوانات.

(1) "Notes and News." Science 2, no. 30 (1883): 297-98

(2) Echenberg, ibid, p77

وأوردت المجلة الطبية البريطانية ملخصا لتقرير[1] الفريق البحثي المصري الفرنسي المشترك والذي كتبه رئيس الفريق السيد "ستراوس" بالنيابة عن أعضاء فريقه. وصف التقرير تفصيليا وبصورة علمية النتائج التي توصل اليها هؤلاء الباحثون والذين وصلوا إلى مصر في منتصف شهر أغسطس عام ١٨٨٣ حيث أجروا تشريحا طبيا مستفيضا لأربعة وعشرين متوفي بفعل الكوليرا تتراوح أعمارهم بين الخامسة ومنتصف العقد السادس ويتنوعون بين اناث وذكور. وتردد الفرنسيون في هذا التقرير في قبول ما زعمه "كوخ" عن العدوى المعوية وتشككوا في نتائج أبحاثه آملين في تحقيق نتائج أفضل وأكثر اقناعا. كما قدمت المجلة لقرائها استعراضا[2] علميا مفصلا عن تقرير قدمه "ستراوس" شفاهة إلى الجمعية البيولوجية الفرنسية في باريس يوم الثالث من نوفمبر عام ١٨٨٣ أمام رئيسها "بول بيرت" وبحضور العديد من العلماء الفرنسيين والأوروبيين. حيث أكد "ستراوس" على اعتقاد فريقه أن ثمة جسيمات بالدم –لم يتمكنوا من عزلها– هي المسببة لمرض الكوليرا وأن الاحتمال الأرجح في اعتقاده واعتقاد فريقه أن تلك الجسيمات هى المسئولة عن الاصابة وليس الجسيم الذي أشار له "كوخ" في الأمعاء والجهاز الهضمي كمسبب للمرض.(*)

ولم تتوقف المنافسة عند القامات الكبرى مثل "كوخ" و"باستور"؛ فنجد أحد الأطباء البريطانيين يدعى "ماكنمارا" يفند التقرير الذي قدمه المبعوث البريطاني الرسمي "هنتر" بناء على مشاهدات الأخير لوباء الكوليرا في مصر. كان "هنتر" قد كتب باستفاضة عن الخلط بين مرضي التيفوس والتيفود وانتشار كليهما في منطقة الدلتا؛ حيث أن التيفوس المنتشر في هذه المناطق من شمال مصر غالبا ما يشار اليه بالخطأ سواء من الحكومة أو الأطباء باسم التيفود وهو أمر اعتاده القائمون على الصحة العامة في مصر(**). حيث يؤكد "هنتر" على أن التيفود قد حصد أرواح ٣٤

(1) "The Results of the Franco-Egyptian Cholera-Commission." The British Medical Journal 2, no. 1198 (1883): 1199-200

(2) "Report of a Study of the Cholera In Egypt By Members Of The French Scientific Mission." The British Medical Journal 2, no. 1195 (1883): 1038-039

(*) أثبتت البحوث العلمية أن ما توصل اليه الفريق الألماني بقيادة "كوخ" هو الرأي السليم وأن عدوى الكوليرا معوية يسببها جسيم أشبه بالضمة أو حرف الواو العربي ينتقل عن طريق تناول الانسان الماء والطعام الملوث بمخرجات الجهاز الهضمي لشخص مصاب بالمرض

(**) يعد الخلط بين مرضي التيفود والتيفوس خطأ شائعا ومتكررا؛ فالأول وهو مرض التيفود Typhoid يصيب الجهاز الهضمي للانسان بفعل تناوله طعاما او ماء ملوثا وتتطور اعراضه خلال ثلاثة أسابيع تقريبا. ورغم وجود مصل ضد المرض وأن الاصابة به غالبا ما تكون خفيفة إلى متوسطة الا أن قرابة ربع مليون انسان يلقون حتفهم سنويا جراء الاصابة بعدوى التيفود خاصة في الدول النامية. أما التيفوس Typhus فهو يصيب الانسان عن طريق الحشرات الطائرة الحاملة للميكروب ولا يمكن علاجه الا بجرعات من المضادات الحيوية المحددة.

مصريا ثم ٤٦ مصريا في عامي ١٨٨١ ثم ١٨٨٢ على الترتيب ، وهو ما أشارت اليه السجلات الرسمية باسم التيفوس على سبيل الخطأ الشائع. وكانت وجهة نظر "هنتر" ان التيفوس الذي يصيب البهائم وكذلك حمى التيفود المنتشرة بين المصريين قد اجتمعا وتحورا وأطلقا مرضا جديدا او ربما فصيلة محلية من الكوليرا في عام ١٨٨٣. وكتب الطبيب البريطاني "ماكنمارا" في يناير ١٨٨٤ مفندا هذا الرأي ومؤكدا على ضرورة أن تكون الكوليرا قد استوردت إلى مصر من الهند بل واتهم "هنتر" بتجاهل عشرات الحالات الفردية التي وقعت وسجلت في شمال مصر وجنوبها خلال الفترة بين عامي ١٨٦٥ وحتى ١٨٨٣ وقدم أدلة منطقية منها تسجيل حالات اصابة في مناطق شمال شرق الدلتا مثل المنزلة القريبة من مدخل قناة السويس الشمالي. وبذا نجد أن الأطباء البريطانيين أنفسهم كانوا في صراع حول منشأ المرض وطرق انتقاله وبينما تبنى بعضهم الرأي المدعوم سياسيا من الحكومة البريطانية والزاعم بكون المرض محليا أو أن منشأه الحجاز، نجد أطباء بريطانيين آخرين قد أصروا على أن الهند والتجار القادمين منها واليها هم من أدخلوا الكوليرا إلى البلاد وجعلها مرضا متوطنا في مصر.[١]

كما أن التنافس المعهود بين الانجليز والفرنسيين وجد طريقه أثناء تلك الأزمة المعقدة؛ فكتبت المجلة الطبية البريطانية تعليقا مقتضبا انتقدت فيه الموقف الهجومي الذي اتخذته الصحف الفرنسية المحلية في مصر. حيث كانت تلك الصحف قد رصدت وصول وفد طبي بريطاني إلى الاسكندرية في الثاني من أغسطس ١٨٨٣ ووصفته بوفد الهواة أو المبتدئين الذين جاءوا من قاعات الدراسة إلى الوضع المحتدم في مصر مباشرة دون خبرة أو علم او حتى اجادة احدى اللغتين العربية او الانجليزية. والطريف أن المجلة البريطانية الطبية لم تنكر جهل أعضاء الفريق البريطاني باللغات المحلية ولكنها ردت بأن هؤلاء الفرنسيين لا يعرفون العربية أيضا فلم يتخذون هذا الامر كذريعة للهجوم على الوفد البريطاني.[٢]

(1) MacNamara, W. H. "Surgeon-General Hunter's Remarks on the Epidemic of Cholera In Egypt." The British Medical Journal 1, no. 1210 (1884): 485-86

(2) "Cholera in Egypt." The British Medical Journal 2, no. 1181 (1883): 348-49

انحسار الأزمة وتراجع الوباء

اعتمد المجلس الصحي الدولي شهادات تقر بخلو السفن المغادرة من الموانيء المصرية من مرض الكوليرا وذلك اعتبارا من منتصف يناير ١٨٨٤ وهو الأمر الذي أكده مراسل المجلة الطبية البريطانية فيما اعتبر انحسارا مؤكدا للمرض وتراجع القلق بشأن تصدير الوباء إلى أوروبا[١]. وكتب مراسل المجلة من الاسكندرية مؤكدا أن آخر حالة كوليرا تم تسجيلها في صعيد مصر يوم التاسع عشر من ديسمبر ١٨٨٣ بينما شهدت مستشفيات الاسكندرية استقبال أخر حالة كوليرا في ليلة التاسع والعشرين من ديسمبروهو ما يعني أن المجلس الصحي قد بدأ في اصدار هذه الشهادات عقب مرور أسبوعين على تسجيل آخر حالة وعقب نحو ستة أشهر مضنية عانت فيها المدن المصرية الوباء القاتل الذي حصد آلاف الأرواح. وأكد المراسل في تقريره إلى المجلة أن الاصلاح الصحي في مصر قد أصبح أمرا لا يمكن تجاهله خاصة فيما يخص الصرف الصحي الذي يؤدي اختلاطه بمياه الشرب إلى مضار صحية كبرى تهدد الحياة والصحة العامة في مصر. وكتب المراسل أنه سواء أكانت الكوليرا قد أصبحت متوطنة في مصر كما يؤكد الطبيبان "هنتر" و "دوتريو" أوحتى كانت عابرة تأتي من المواطن الآسيوية عن طريق الحجيج أو المسافرين فان القلق واحد والضرورة الحتمية لفصل الصرف الآدمي عن مصادر الشرب والاستخدام المنزلي شيء لا يمكن التراجع عنه.

ويشير المراسل أيضا إلى شيوع ممارسات غير صحية عديدة بين المصريين تهدد صحتهم العامة ومنها حرصهم على وجود وتوافر مياه الشرب دون النظر إلى جودتها او اعتبار نقائها أمرا ضروريا.[٢] كما أن معظم تقارير الأطباء الأجانب قد أشارت إلى مقاومة المصريين العنيفة لاجراءات التطهير والعزل وغيرها من الاشتراطات الصحية التي حاولت الحكومة فرضها. فكتب الطبيب البريطاني "ماكيي" أن المقاومة تمتد من القرى الصغيرة وحتى العاصمة، فسكان الأحياء القديمة في القاهرة يقاومون بضراوة محاولات الحكومة لتطهير أحياءهم ومنازلهم ويرددون عبارات مفادها أن الله اكبر وأقدر من المرض وأنهم مستسلمون لأقدارهم لأن كل شيء "مكتوب" وأن ما

(1) Alexandria. The British Medical Journal 1, no. 1208 (1884): 338

(٢) السابق

تفعله الحكومة يعطلهم ويضايقهم بل ويزيد من مصائبهم ليس إلا. وكتب الطبيب البريطاني أن الأمر كاد أن يصل إلى العصيان **rebellion** بين السكان رفضا لهذه الاجراءات.[1]

الا أن وباء ١٨٨٣ والذي استعرضنا أحداثه فيما سبق قد تراجعت شدته بعد مرور نحو سبعة أشهر؛ مما أدى إلى تخفيف اجراءات العزل الصحي والتدابير الوقائية المشددة التي كانت تفرضها مواني البحر المتوسط على القادمين من الاسكندرية ودمياط ورشيد وبورسعيد والسويس وغيرها من الثغور المصرية.

وظلت الكوليرا مرضا وبائيا متوطنا في مصر حتى منتصف القرن العشرين. وكانت آخر موجاته العاتية هي تلك التي ضربت مصر أثناء وباء ١٩٤٧ الشهير الذي حصد أرواح الآلاف من المصريين في طول البلاد وعرضها. ورغم المعاناة الكبرى التي تعرض لها المصريون خلال مائة وخمسين عاما تقريبا من هجمات الكوليرا القاتلة التي بلغ مجموع ضحايا عشرات الالاف من المصريين، الا أن التطورالمحلي والعالمي في الطب والصحة العامة وتحديث شبكات الصرف الصحي وتطهير مياه شرب وغيرها من الاجراءات الناجعة؛ جعل من موجة ١٩٤٧ الموجة الأخيرة للكوليرا في الأراضي المصرية والتي كفت أذاها عن المصريين منذ ذلك الوقت ولم تعد مرضا وبائيا او متوطنا يخشى منه على مصر والمصريين.

(1) Mackie, ibid

بيبليوجرافيا البحث

أولا: الوثائق

- Commercial no 34, Correspondence respecting the Cholera Epidemic in Egypt, presented to both Houses of the Parliament, London, 1883
- Commercial no 39, Further correspondence respecting the Cholera Epidemic in Egypt, presented to both Houses of the Parliament, London, 1883

ثانيا: تقارير ودوريات

- Cholera in Egypt, Public Health Reports (1896-1970), Association of Schools of Public Health, Vol. 11, No 2 (January 10th 1896)
- Cholera notes, Public Health Reports (1896-1970), Association of Schools of Public Health, Vol. 11, No 16 (April 17th 1896)
- Science, vol 2, no. 30 (1883)
- _____, vol 2, no. 42 (1883)
- The British Medical Journal, vol. 2, no. 1175 (1883)
- _____, vol.2, no. 1176 (1883)
- _____, vol. 2, no. 1180 (1883)
- _____, vol. 2, no. 1181 (1883)
- _____, vol. 2, no. 1185 (1883)
- _____, vol.2, no. 1191 (1883)
- _____, vol. 2, no. 1195 (1883)
- _____, vol. 2, no. 1198 (1883)
- _____, vol. 1, no. 1205 (1884)
- _____, vol.1, no. 1206 (1884)
- _____, vol. 1, no. 1208 (1884)
- _____, vol. 1, no. 1210 (1884)
- _____, vol. 2, no. 1244 (1884)

- Valeska Huber. "The Unification of the Globe by Disease: The International Sanitary Conferences on Cholera, 1851-1894". The Historical Journal 49, no. 2 (2006)
- Watts, Sheldon. "From Rapid Change to Stasis: Official Responses to Cholera in British-Ruled India and Egypt: 1860 to C. 1921." Journal of World History 12, no. 2 (2001): 321-74

مراجع البحث

- أحمد أمين، قاموس العادات والتعابير المصرية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٣
- زينب أبو المجد، إمبراطوريات متخيلة: تاريخ الثورة في صعيد مصر، ترجمة أحمد زكي عثمان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨
- لافيرن كونكه، أرواح في خطر:الصحة العامة في مصر القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد زكي أحمد، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، القاهرة، ٢٠١٣
- Myron Echenberg, "Africa in the time of Cholera: A history of pandemics from 1815 to present" (2011) Cambridge University Press. New York
- Sergeant-Major of Royal Armed Medical Corps RAMC, "With the RAMC in Egypt "(1918) Cassell and Company, London.
- Umar Ryad (ed.), :The Hajj and Europe in the time of empire " (2017) Brill publishing, Leiden.